بسم الله الرحمن الرحيم

اقول بعد الحمد والسلام على النبي افصح الانام

النحو خير ما به المرء عني اذ ليس علم عنه حقا يغتني

وهذه الفية فيه حوت اصوله ونفع طلاب نوت

فائقة الفية ابن مالك لكونها واضحة المسالك

وجمعها من الاصول ما خلت عنه وضبط مرسلات اهملت

ثم بها لم يكن غيري صنعه مقدمات ثم كتب سبعة

واسئل الله وفاء الملتزم فيها مع النفع وحسن المختتم

قول الناظم اقول اى اقول بعد الابتداء بالحمد لله وهو لغة الوصف بالجميل تعظيما له. وعرفاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لإنعامه. فالحمد العرفي المرادف للشكر اللغوى أعم مطلقاً من الحمد اللغوى موردا وأخص منه مطلقا متعلقا. ثم المراد بالحمد الحمد المنشأ بهذا فانه في قوة الجملة فلا يرد. أن كلامه يفيد سبق الحمد لإنشاء المأمور به على أن إفادته مصحه متضمنة لكون المحمود اهلاً للحمد وهو انشأ له ضمنا. وقس عليه الكلام في السلام والصلاة. ودفعه بان المراد المنشأ بهذا الشعر لله لا بحمد بعده. وبان المراد الملفوظين الغير المكتوبين او بأن المراد بالحمد ما فهم من البسملة ليس بجيد. الاول لما مر. والثاني لبقاء المؤاخذة بعدم الكتابة المطلوبة والثالث بعدم جريانه في الصلاة والسلام المأمور بهما. بقوله تعالى (صلوا عليه وسلموا تسليماً). قوله على النبي بالتشديد من النبوة اى المكان المرتفع لرفعة رتبته او من النبأ بفتح الباء بمعنى الخبر او بسكونها بمعنى الإرتفاع او بالهمزة من النبأ. و على كل فهو اما بمعنى فاعل اومفعول. وهو انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه ولا ينافيه كونه مخبرا لجواز كونه لنفسه. فان أمر به فرسول، ولم يقل على الرسول لافادته استحقاق الحمد بالرسالة بطريق الاولى. قوله افصح الانام اى ابلغ الانام الجن والإنس ويلزم منه كونه افصح لان البلاغة اخص مطلقاً من الفصاحة. قوله النحو المراد به مايعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء وذواتها صحة واعلالا المرادف لعلم العربية بالمعنى الأخص... ولم نفسره بما يشمل الكل لعدم استعماله فيه فالظرفية الآتية ادعائية. قوله خير ما به المرء عنى اى خير علم بسببه المرء عنى وقصد لتعلمه اوما اعتنى المرء به. فعلى الأول عنى مجهول وعلى الثاني معلوم كرضى. ولما كان مقول القول غير محلال

علله بقوله اذ ليس علم اه اى من العلوم الدينية او مطلقا بناء على جريانه العادة بتدوين العلوم بالعربية المحتاج معرفتها الى تصحيح على وفق قانون العربية قوله عنه اى عن النحو اعتناء حقا. قوله يقتضى فلا يرد ان اعتناء للعلوم العقلية المصروف عنه فلا يصح دعوى السلب الكلى. قوله نوت اى قصدت هو اى قصد مؤلفها بها النفع للطلاب لا غيره فالنسبة مجازية. قوله لكونها ولما اعترض على ابن مالك فى دعوى غلبة الفيته على الفية ابن معط بانها لادليل عليه علل الناظم مدعاه وقال (لكونها) الخ. قوله اهملت معلوم او مجهول واسناده على الاول الى الالفية بالمجاز و على الثانى الى المرسلات بالحقيقة ويرجح الاول الطباق و الثانى القرب. قوله ترتيبها مصدر مجهول والمنع مصدر معلوم فلا يرد ان المنع عين الترتيب فلا تصح الاضافة تدبر. قوله وخاء الملتزم قضيته ان الخطبة ابتدائية فينافى مقال قوله المار (نوت الخ) لدلالته على انها الحاقية الا ان يراد بالاحتواء وسائر الاوصاف ما هو بحسب التعقل

((ترتيبها لم يكو غيرى صنعه)) اى منع نوع ذلك الترتيب فى كتب النحو بحسب على بناء على حذف المضاف هنا. او على قوله (ترتيبها) او على ارتكاب الاستخدام. فاندفع أمور، احدها ان ترتيب كل كتاب لايجوز صنعة غير مؤلفه فلا مدح فى قوله ترتيبها الخ. بل لافائدة فيها. و ثانيها ان هذا الترتيب موجود فى جمع الجوامع من كتب الأصول. ثالثها ان عدمه فى سائر كتب النحو غير معلوم فلا يصح جزم المصنف به.

الكلام فى المقدمات

كلامنا قول مفيد يقصد	وعندنا اللفظة قول مفرد
فان على معنى بها قد دلت	واقترنت باحد الازمنة
ففعل و الا فهى اسم والتى	يفيدها حرف وسم بالفضلة
والاسم سم بالجر والاسناد	له وتعريف وان تنادى
والفعل ماضارع بالسين ولم	وتاء انثى سكنت ماض كهم
والامر ما يفهم منه الطلب	مع قبول ياء من تخاطب
ومشبه الثلاث ما منها حوى	كصه بما فعل ونشتان ووا
وماحوى ثلاثة فهو الكلم	واكملة اثنين وغير ما التزم
اسميه فعلية ظرفيه	وذات وصفين لمامز

خرج بالمستقل الضمائر الدالة على معنى فى غيرها كحروف المضارعة و ياء النسبة و تاء التأنيث و الف ضارب فليس بكلمات استقلالها ومن اسقط الهمزة حرى القسم اليه الاجر ... من انها مع ما فيه كلمتان ... وحدة النسبة

قوله كلامنا قول لا يقال الأولى ذكر اللفظ لأن درء المفسدة اهم من جلب النفع لإنا نقول لا مفسدة حتى يدرء لان استعمال المشترك انما يمتنع عند عدم القرينة وهى على ارادة القول الملفوظ كائنة هنا. قوله وعند اللغة لوقال لذاته الكلمة قول مفرد ليخرج المقصود لغيره لكان تعريفه اوضح ولم يحتج الى تقييد المفيد بقيد (بالفعل). قوله واقترنت الإقتران صفة الحدث فنسبته الى الكلمة من نسبة صفة جزء المدلول الى الدال، ولو قال مقترنا كان أولى. ثم المراد بالإقتران بحسب الوضع الأولى ولو مع آخر منها. فلا يخرج عن التعريف الضمني للفعل الفعل المنسلخ عن الزمان كعسى، والفعل المضارع ولا يدخل اسماء الافعال واسم الفاعل المقترن بخوامس. قوله والاسم سم اشاره على من تنبيهاً على ان الاسم مأخوذ من الوسم.
(1) قوله وتاء انثى اى تاء الفاعل ولو حكما لما فى عست هند ان تقوم فلا يدخل فيه ربت وثمت ولا تخرج التاء اللاحقة بحو ليس. ثم المراد الساكنة اصالة والا تحركت نحو قالت الحم اخرج. قوله ماض كهم عطف على ذما رع بحذف صدر الصلة. اى سم الفعل الذى هو ماض بتاء الخ. قوله والامر ما يفهم منه اى يفهم بحسب اصل الوضع من هيئته طلب الفعل. فلا يرد الامر المستعمل فى الإخبار ونحوه لكونه مجازا ولا نحو ليضرب زيد واطلب منك القيام ولا تفعل. لان الطلب فى الاول بواسطة اللام وفى الثانى مدلول المادة وفى الثالث للترك على ان دلالته ليست بمحض الهيئة. قوله ومشبه الثلاث اى ما يفيد معنى احد الاقسام لان افادة معانيها معاً مستحيلة. وفى الكلام اشارة الى ان كلا من خواصها شاملة والا لم يصح الحكم على اسم الفعل بقوله ومشبه. وما قالوا من ان العلامة غير منعكسة مخصوص بما اذا لم تكن مساوية. قوله وما حوى ثلاثة اى متفقة النوع او مختلفها والجمع الحكمى لإ قتضار العطف والربط مقدم على العطف فلا يلزم احتواء الشئ على نفسه بل احتواء الكل على الجزء. قوله فالجملة اثنين من العطف على معمولي عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور اذ الجملة معطوف على الكلم وقوله (اثنين) معطوف على الثلاثة ثم مقتضاه تسمية المركب من حرفين فقط جملة فيناى فى التفسيم الآتي. قوله ذات وجهين اى لذات الوجهين شرف على البواقى لإ فادته ما يفيده الإسمية والفعلية معاً. قوله او جملة خبرها اى خبر المبتدأ فيها او خبر الذى هو جزءها فالإضافة للتابيت الى طرف المثبت له او للجزء الى الكل. قوله خبرها معطوف على اسم تكون لمكان الفصل. قوله فعلية العجز اوظرفية نحو
ظاهر اى فى شرح
زيد فى الدار ابوه. او بالعكس كوفى الدار غلامه قائم وعلمت زيداً ابو عالم فاقتصار العطف فى الشرح على الاولى بناء على الغالب

المعرب والمبني

والإسم فابنه لشبه الحرف في | وضع والاستعمال والمعنى نفي
وفي افتقار جملة أن أصلا | ولفظه وكونه جا مهملا
وغيره اعرب والماضي بني | والأمر والثالث معرب إن
يعر من الإناث والتوكيد ان | باشره والحرف بالبناء قمن
واقترنت فيما قبل أن يركبا | واسطة لا تشبه او تعربا

قوله والاسم فابنه الفاء زائدة اي احكم ببناء الاسم لا إجعله مبنياً لانه فعل الامر ولو قال والإسم مبني كان أولى واوفق بقوله وغيره اعرب. قوله لشبه قضيته ان علة البناء منحصرة فيه وفيه رد على من بنى الاسم بمشابهة الفعل. وما يقال قضيته تقدم وضع الحرف لئلا يلزم حمل الموجود على المعدوم مع ان اللائق بشرف الإسم عكسه، مندفع بجواز ان يوضع قبل الحرف بلا نقل الى كلمه وبعد وضع الحرف يلحق به في الحكم. ثم ينبغي تخصيص الشبه بما لم يعارضه موجب الإعراب والا انتقض بنحو أيٍّ في الاستفهام والشرط وذان وتان. قوله والمعنى فسره المصنف بكونه متضمناً معنى من معاني الحروف. ويتجه عليه امران. كون الاسم حرفا لعدم استقلال معناه التضمني، وبناء الظرف المتضمن لفي والتمييز لتضمنه معنى من. ويمكن الجواب عنهما بان المراد بالمعنى المتضمن ما هو زائد على الموضوع له. وعن الثاني بان المشابهة فيه افادته بحيث لا يلتفت الى الحرف ولا يجوز ذكره. قوله نفي صفة المعنى اي نفي به الحرف ويمكن جعله صفة الثلاثة. قوله وفي افتقار جملة اي حقيقة او حكما. قوله ولفظه الاختصاص المضاف من الاضافة غير ملحوظ وكذا في قوله وكونه والمراد باللفظ التلفظ فلا يتجه انه يستلزم اضافة الشيء الى نفسه وكون وجه الشبه عين المشبه او المشبه به لان الأول مبني على كون اللفظ بمعنى الملفوظ به والثاني على اعتبار الاختصاص المذكور. ولو قال (واللفظ والكون مساقاً مهملا) كان اجمل. بقي ههنا شبه آخر يسمى جمودي بان يكون غير متصرف. ومثل له بالضمير لانه لا يتصرف فيه بوجه. ونحوهما وهم ليسا من عين لهو. ولعل المصنف يدخله في الاستعمالي حيث لزم طريقة من طرائق الحروف. قوله والأمر اي بني فيه الاكتفاء. وقال الكوفيون مجزوم بلام مقدرة ويرده أن حذف الجازم وابقاء عمله ضعيف كالجار، ولهذا الخلاف ذكره بين قسيميه. قوله ان يعر النفي الضمني المستفاد منه متوجه الى كل من المتعاطفين لا المجموع فالكلام عموم السلب.

قوله ان باشره يعني ان المعرب مشروط بالمباشرة والا بان فصل بين النونين النون والفعل يكون معرباً تقديرا لا مبنيا كما في صورة المباشرة هذا. ثم ان النون اعم من اللفظي والتقديري قوله والحرف بالبناء فمن هذا الحكم مستفاد من قوله لشبه الحرف الا انه ذكره تتميما للأقسام صراحتاً. قوله واعترت الخ فيه ان هذا مخالف لما يفيده قوله (وغيره اعرب) من حصر الاسم في المبني والمعرب الا ان يبنى على مذهب غيره وان الشبه اي همالي وهو عدم كون الشيء معمولا ولا عاملا موجود فيه الا ان يحمل على عدم الصلاحية

والاصل في المبني تسكين كلم	وهو بفتح ويدعون ملتزم
او هو او نائبه في الأمر	نحو اضرب اضربا اضربوا واخش ادعو ارم

قوله والأصل في المبني تسكين اعلم ان ابواب المبنيات ثمانية على عدد ابواب الجنة الباب الأول ما لزم البناء على السكون وهو نوعان اشار اليهما بقوله (وهو بفتح الخ). قوله بفتح علل سكونه بانه لو حرك لزم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة واحدة وهو ممتنع وينتقض بنحو جَنَدَل وعُلَبِط ونحو شجرة. ويجاب بان الأولين مخففان عن جنادل وعلابط وأن تاء التأنيث كالكلمة. بقي انه لم لا يجوز ان يقال بان نحو ضربت ونحو مبني على الفتحة المقدرة كضربوا. قوله او هو او نائبه في الأمر قد يقال ببطلان الحصر بنحو رُدَّ امرا مثلث الدال ونحو ع وقِ الا ان يحمل السكون على ما يعم اللفظي والتقديري. قوله نحو اضرب اضربا فضيته ان نحو اضرب اضربا فعل. وفيه تأمل. لانه مركب من الفعل والاسم فإطلاق الأمر عليه من اطلاق اسم الجزء على الكل. وكتب ايضا الباب الثاني ما لزم البناء على السكون او نائبه وهو نوع واحد اشاره اليه بقوله (او هو او الخ)

واطرد الفتح بماض جردا	وقدر الفتحة في نحو غدا
وفي ليسجنن والذي بدا	مركباً ما لا او ظرفاً او عددا
والزمن المبهم ان اضيفا	لجملة او ذي بنا تعريفا
وجاز ان تعربه وان وضح	من قبل اعراب فإعراب رجح
او هو او نائبه وهو اسم لا	نافية للجنس فرداً او تلا
نعتاً وتوكيداً او عطفاً كررا	لا فيه والنصب ورفعه عرى

قوله واطرد الفتح اي الباب الثالث ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة انواع

قوله والذي بدا مركبا اي ظهر مركبا تركيب المزج . ويستوي فيه كونه حالاً نحو هو جاري بيت بيت والعامل فيه ما في جاري من معنى الفعل وهو المجاورة او ظرفا زمانياً نحو صباح مساء . او مكانيا كقولهم سهلت الهمزة بين بين . او عدداً كأحد واحدى عشرة الى تسعة عشر وتسع عشرة فان الجزئين منها مبنى على الفتح الا اثنى عشر واثنتى عشرة فان الجزء الأول منهما معرب اعراب المثنى . قوله والزمن المبهم اي اطرد الفتح في الزمن المبهم وهو ما لا يدل على وقت معين كالحين والساعة ان اضيفا لجملة كقوله على حين الحق الناس . او اطرد في المبهم ولو غير زمان وهو ما لا يتضح معناه الا بما يضاف اليه كمثل ودون مما هو شديد الإبهام اذا اضيف الى ذي بناء فانه يكتسب من بنائه كما يكتسب المضاف الى المعرفة تعريفاً منها وليس المعنى اذا اضيف الى المبنى اضافة مفيدة للتعريف لإباء تمثيلهم بمثل عنه اذ لا يتعرف بالإضافة قوله وجاز أن تعربه اي المضاف الى احد الأمرين ففي المضاف الى المبني يستويان وقرئ بالرفع والنصب لقد تقطع بينكم . وانه لحق مثل ما انكم تنطقون والمضاف الى الجملة ان كانت فعلية وفعلها ماض كما مر فالبناء راجح . قوله وان وضح اي ظهر من قبل معرب بأن كانت إسمية كقوله على حين التواصل غير دان . او فعلية وفعلها معرب كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فاعراب فيه رجح على البناء للمجاورة فيهما . وقوله وان وضح كالاستثناء من قوله لجملة يعني ان المضاف الى الجملة الخ انما يكون بنائه راجحاً اذا كانت مبنية بأن كانت فعلية والفعل مبني والا بأن كانت اسمية او فعلية والفعل معرب فالإعراب راجح .

قوله فرداً المراد بالمفرد غير المضاف . واعلم ان الفتح في المفرد والجمع المكسر ونائبه اما ياء وهي في المثنى او الجمع المذكر المصحح اوكسرة وهي في نحو مسلمات . قوله او تلا عطف على قوله اسم اى او تلاه حالكونه نعتاً الخ . ويشترط فيها كون كل مفردا تابعا لمفرد غير مفصول عنه وفي بناء اسم لا كونه غير مفصول عن لا والا لم تعمل فيه . وكلامه لا يفي بتمام هذه الشروط . ويمكن ان يكون ذا بمعنى الواو اى وتلاه . وقوله نعتا منصوب بنزع الخافض اى كالنعت . اى يشترط في بناء اسم لا الإفراد وعدم الفصل كما يشترطان في بناء تابع الاسم الغير المفصول حينئذ يفي كلامه بتمامها . بقي ان كلامه مشعر بوجود التأكيد وهو كذلك ومثاله لا ماء ماء بارداً . وما يقال انه ليس بتأكيد لان الثاني ليس بمرادف ولا من الالفاظ التأكيد المعنوى مندفع بان التقييد بالبارد متأخر من التأكيد والثاني مساوٍ للاول

والكسر في كسيبويه المختتم   وامس اوفعال امراً او علم
اوسبب الأنثى ثم ضم اطرد   فيما نوى اضافة لفظاً فقد
من الظروف مثل قبل اول   وبعد والجهات غير وعل
واى إن يحذف ضمير الصلة   واتبع الأخفش في اعراب تي
كما اذا مضاف كل ذكرا   اوصدر اى او سواها نكرا
اوهو اونا ئبه في ذي الندا   مفردا اما علما اوقصدا
وقد رن ضم الذى قبل بني   وفى جميل الوجه ضما وهن

قوله والكسر في كسيبويه كلامه ظاهر في عدم وجود الكسر في الفعل وهو كذلك و
حركة شي حركة عين المضارع. قوله المختتم تنبيه على ان المراد بمثل سيبويه مماثله
في كونه مختتما بالصوت ليتحقق فيه الشبه. قوله وامس بني لتضمنه معنى حرف التعريف
وعلى الكسر دفعاً ~~حركتا~~ لإلتقاء الساكنين. ويشترط في بنائه خمسة شروط: أن يراد به
معين ولا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بال. قوله امرا بالجر صفة. قوله
اوعلم معطوف على الأمر مضاف الى الانثى اى علم انثى وسببها وكلامه ظاهر في أن
فعال اذا لم يكن احدى الثلاثة لم يبن وهو ممنوع كيف. وفعال ان كان معدولاً سواء
كان اسم فعل كنزال اوعلم مؤنث كحذام اومصدرا كحماد معدول عن محمدة اوحماً
نحو والخيل يعدو في الصيد بدار اى متبددة اصفته جارية مجرى الأعلام نحو حلاق للمنية
اوصفة ملازمة للنداء كفساق بني للشبه الاستعمالي في الأول والحمل عليه في البواقي. ولاينافيه
حصر سبب البناء في شبه الحرف لأنه اعم من أن يكون بلا واسطة اوبها. ولوسمى بها
مذكرا أعرب غير منصرف. وان كان غير معدول لم يبن اسما كجناح اومصدرا كذهاب اوصفة
كجواد او جنسا كسحاب فلوقال وامس اوفعال عدلاً لم يسم به مذكر وضم اطرد كان اشمل
قوله في مانوى اى في مضاف نوى اضافة اى مضاف اليه لفظاً فقد ذلك المضاف ان لوفقد
لفظا ومعنى اعرب وكان ذلك المضاف من الظروف المقطوعة عن الإضافة سماعاً مثل ان.
قوله غير اى كل من غير واي وعل نوع مستقل الحق بقبل وبعد فانواع المبنى على الضم اربع
قوله واى ان يحذف اى اطرد الضم عند سيبويه والجمهور في اي الموصولة تشبيها بقبل و
بعد ان يحذف ضمير هو صدر الصلة له وذكر المضاف اليه والا كان معربا وفاقا. واستدلوا

عليه بقوله تعالى. ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وعللوه بشدة احتياجها الى المحذوف
وكلن اتبع انا او انت هو الاخفش والخليل ويونس في القول باعرابها اي اي كما يشعر به
عبارة الشرح. واول الكاية بجعلها استفهامية، اما محكية بقول مقدر او معلقاً ما قبلها عن
العمل او مجموعاً مفعولاً الفعل كل شيعة ومن زائدة. لكن يتم الثاني اذا قبل بعدم تخصيص (انماع)
التعليق بأفعال القلوب وبوقوع الاستفهام بعد غير افعال العلم. والقول على الحكاية. والثالث
اذا حكم بزيادة من في الاثبات والمستدل لا يقول بشئ منهما ونقض العلة بجريانها في ما
اذا حذف المضاف اليه معه مع اعرابه. ولكن له القول بان الشبه المعني للحرف الافتقار
الذاتي الاولى وهو غير موجود فيه لان الافتقار الى المضاف اليه أولى لاذاتي وصدر الصلة
بالعكس. ثم الأشمل الموافق لعبارة البهجة أن المراد بي جميع المذكورات. قوله كما اذا مضاف
اي كما تعرب المذكورات وفاقا لا خصوص الظروف كما يشعر به عبارة البهجة. ولا يلزم من ذلك
استعمال (على) مضافة لان صدق الشرطية المتصلة لا يستلزم صدق طرفيها. على انه صرح فيها
بانه يفهم من ذكر المصنف لها جواز اضافة لفظاً وبه صرح الجوهري. وخالف طائفة
ابن الربيع. اذا مضاف اليه تكل منها ذكراً اوكما يعرب اي اذا ذكر صدر صلة اي حذف
المضاف اليه ام لا او كما يعرب منها سواها اي اي اذا ذكر والأمثلة في شرحه.

قوله او هو او نائبه هذا هو الباب السابع من المبني، وهو ما لزم البناء على الضم او نائبه وهو
الالف والواو وهو نوع واحد. قوله اما علماً وعلميته باقية والنداء يزيده به الوضوح وما يقال
انه يسلب تعريفه منقوض بلفظ الجلالة واسم الاشارة لعدم قبولها التنكير هذا. وقد
يقال ينبغي تخصيص بنائه بما اذا لم يكن مستغاثاً نحو يا لزيد فانه معرب مجرور. قوله قبل نحو
كيا سيبويه ويا حذام ومثل المبني قبله المحكي كيا تأبط شرا ونحو يا موسى ويا قاضي
فالأولى ان يذكرهما. قوله في جعل الوجه اي في المضاف بالاضافة اللفظية. الحكم بضعف البناء
على الضم خلافاً لثعلب فقولهم المنادى المضاف منصوب باق على عمومه. قوله ضما وهو
وذهب ثعلب الى جواز بناء حسن الوجه على الضم لان الاضافة في نية الانفصال. ورد بان
البناء ناشئ عن شبه الضمير والمضاف عادم له.

وغير مختص كهل وثما | وجير منذ وبواقي الأسماء
من الإشارة واسما الفعل | والشرط والضمير او ذي الوصل

قوله وغير مختص اي بنوع سواء كان مشتركاً بين نوعين كما في اسم الإستفهام والشرط لعدم وجود المضموم والمكسور فيهما او بين الكل كما في البواقي. قوله كهل مثال لفرد النوع الغير المختص بالنوع او الكلام من تقديم العطف على الربط فلا يرد ان هل مختص بالسكون فلا يصح التمثيل. قوله واسما الفعل مقصور اسماء جمعاً او تثنية على لغة بني حرث من لزوم الألف في احواله الثلث

فصل

رفع ونصب لذي الإعراب حتم | والاسم يجر وفعل ينجزم
فارفع بضم وانصبن فتحاً وجر | كسرا وسكن جازما كلم هذين

قوله رفع ونصب الخ فيه ركاكة ولو قال الإسم يجر وفعل ينجزم كلاهما بالرفع والنصب وسم لكان أولى. قوله فارفع بضم الباء للتحقق اي ارفع رفعاً متحققا بضم تحقق العام في ضمن الخاص او ارفع معلماً بضم

وغير ذا ينوب فانصب بالالف | وارفع بواو وبيا اجرر ما اصف
أباً أخاً حماً هناً والنقص جل | في ذا وقل دون قصر في الاول
وذا الصحبة فماً ان ه تحذف | آخره وكلها إن تضف
لغير ياء مفرداً مكبراً | وصححوا اعرابها مقدرا

قوله ما أصف متنازع فيه للأفعال الثلاثة. والمراد بأصف أذكر ففيه تجريد. قوله أباً الخ بدل ما قوله والنقص اي حذف لامه واعرابه بالحركات على العين اكثر استعمالا في الهن من الإتمام و هو الإعراب بالحروف الثلاثة. قوله وقل اي النقص قليل في الثلاثة الأول اعني أباً وتاليه بخلاف القصر بأن يكون بالألف المقصورة في الأحوال الثلث. فأنه كثير بالنسبة الى النقص وإن كان قليلا بالنسبة الى الإتمام فالإتمام اكثرها. فظهر انه ليس معنى قوله وقل ان النقص اقل من الإتمام بخلاف القصر. قوله آخره هذا مشعر بأن الميم جزء منه امالة. وليس كذلك لانه بدل من الواو. وبأن المعرب بالحركات هو الفاء مع انه ليس بمعرب ويمكن الجواب بأن المراد بآخره آخر دال العضو المخصوص وهو اعم مما معه ميم او غيرها. على انه قيل

بأن الميم اصلية. قوله إن تضف يرد عليه أن الإضافة لازمة في ذو والفم بلا ميم فاشتراطها تحصيل الحاصل. وإن نحو لا أبالك منصوب بالألف مع عدم اضافته ولذا قول الشاعر خالط من سلمى خياشيم وفا. ويمكن الجواب عن الأول بان الإشتراط في الكل مبني على التغليب. وعن الثاني بان الأب مضاف الى الكاف واللام مقحمة. لكنه مشعر بان لا يعرب لا ابالي بهذا الإعراب لإضافته الى ياء المتكلم. قوله لغير ياء لانه لو اضيفت الى ياء اعربت بحركات تقديرية. ويشترط ايضا أن لا يكون المضاف اليه مفتحة بساكن نحو آمنت بأبي القاسم عليه السلام. وإلا أعربت بحروف مقدرة. وكانه لم يذكره لان مراده بالحروف اعم من المقدرة قوله وصححوا إخباراً اوإنشاءً وهو اشارة الى مذهب جمهور البصريين انها معربة بحركات مقدرة على الحروف. واتبع فيها ما قبل الآخر له ولذا اقلب الواو في حالتي النصب والجر بالف والياء. لكنه انها يتم لو قيل بأن حركة ما قبلها في حكم الاصلية.

المثنى

بالألف ارفع وانصبن واجرر بيا	اثنين واثنتين مع ما ثنيا
وان تضف لمضمر كلتا وكلا	والقمرين بعد فتح ما تلا

قوله مع ما ثنيا ويشترط لجوازه الإفراد والإعراب. فخرج ذان وتان موضوع للتثنية لا مثنى والتنكير. واتفاق اللفظ ولذاكان نحو القمرين ملحقاً بالمثنى. واتفاق المعنى على الاصح فنحو العين القلم احد اللسانين شاذ. وان يكون له ثان في الوجود. وعدم الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره وعدم التركيب. قوله لمضمر والا بان لم تضف او اضيف الى المظهر فحكمه حكم الاسم المقصور. قوله بعد فتح اي قبل الياء.

الجمع المذكر السالم

وارفع بواو وبيا اجرر وانصبا	سالم جمع بشر وطلحتبي
من علم او صفة المذكر	ذى العقل عن تاء وتركيب بري
ليست كأحمر ولا سكرا بنا	ولا صبور وجريح بانا
والحق العشرون والسنونا	وباب ذين وكذا الأهلونا
اولو وعالمون عليونا	وارضون شذ عانسونا

قوله وبيا اجرر قدم على عامله لانه مما يتم به ولتأديته معنين. وقدم الجر لانه محمول عليه النصب

قوله او صفة المذكر اى بحسب المعنى ان لم يمنع مانع فخرج نحو زينب علماً لمؤنث . ودخل شعدى علماً لمذكر . ولا يرد نحو طلحة علماً لرجل . لان التاء مانعة عن اعتبار المعنى . قوله ذي عقل اى ولو تنزيلاً وكان بحسب جنسه فدخل فيه الصبي والمجنون واندفع الإيراد بقوله تعالى (قالتا أتينا طائعين) ثم انه اشترط ما ذكر لأن هذا الجمع اشرف الجموع لسلامة واحده وعدم علامة التأنيث فيعطى للمذكر العاقل الذى هو اشرف من غيره . قوله من تاء اي تأنيث ولو بحسب الأصل لئلا تجتمع مع صيغة الجمع المذكر فخرج نحو علامة . وهذا شرط في كل من الإسم والصفة بخلاف التركيب فانه شرط العلم فقط لعدم تصوره في الصفة . قوله تركيب مزجياً كمعدي كرب اواسنادياً كبرق نحره . وقد يقال ان كلامه في شرط المطلق . وفيه انه حينئذ لا يفي كلامه به . قوله ليست كأحمر اي مما يفرق بينه وبين مؤنثه بالألف الممدودة كأحمر للفرق بينه وبين افعل التفضيل ، ولم يعكس لأنه لدلالته على الزيادة أقرى بهذا الجمع . وهذا صادق بما اذا لم تكن على افعل كقائم اوكان وليس له مؤنث اوله مؤنث لا على فعلاء وقس عليه . قوله ولا سكرانا فان معناه ليس على فعلان الذي فرق بينه وبين فعلان الذي هوالاصل لامتياز مؤنثه بالتاء . قوله ولا صبور اى ليس مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بأن كان فعولاً بمعنى فاعل او فعيلاً بمعنى مفعول وذكر موصوفهما . فانه لاشتراكه بينهما ناسب جمعه بما يشتركان فيه كجرحى وصُبُر . قوله العشرون وليس جمع والا لصح اطلاقه على ثلاثين واطلاق ثلاثين على تسعة . قوله وباب وين اي باب سنين كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم تكسر قاله المصنف . واراد بالتكسير ما يوجب الإعراب بالحركات والا فسنون جمع التكسير . وينبغي ان يزيد ولا له جمع مذكره بالواو والنون لتخرج هنة . قوله وكذا الأهلون كلم بالحاقه لانه جمع غير مستوف للشروط لان مفرده ليس علماً ولا صفة . قوله عليون الأولى تركه لانه جمع جعل علماً وسيشير الى اعرابه . قوله شذ اى قياساً لا استعمالاً لأنه جمع تكسير مفرده مؤنث غير عاقل ليس بعلم ولا صفة . وقد يقال هذه الأمور جارية في سنين علم لم يكم بشذوذه . قوله عانسون جمع عانس وهو من لم يتزوج حتى خرج عن حد البكر مذكراً اومؤنثاً وهو معطوف على عشرين اوعلى ارضون . ووجه شذوذه استواء المذكر والمؤنث فيه

وكسر نون لمثنى اتبع وقل فتح بخلاف ماجمع

قوله بخلاف ماجمع المخالفة بالنسبة الى كل من الجمع وملحقاته فيفيد كثرة الفتح وقلة الكسر في الجمع وهو اعم من الملحق به لينه رح فيه عشرون وأمثاله.

جمع المؤنث بالألف والتاء

بالكسر نصب جمع تاء والف منه بيّنتين وأولات قد الف

قوله جمع تاء من اضافة الكل الى الجزء ولم يعبر بالجمع المؤنث السالم ليتنا ول نحو حمامات مما مفرده مذكر وبنات مماهو غير سالم بلا تكلف واحترز بالمزيدتين عن نحو ابيات وقضاة قوله وأولات اسم جمع ذات بمعنى صاحبة.

وما به سمي من ذا والذي قبل على ما كان قبل يحتذي

قوله به سمي اى سمى به مذكراً او مؤنثاً. قوله من ذا اى من هذا الجمع كأذرعات اومن الذي ذكر قبل وهو المثنى والمجموع كظليان وقنسرين فهو باق على الاعراب السابق.

غير المنصرف

بالفتح جر الاسم غير المنصرف فان يضف اويل أل اولام صرف

قوله جر الاسم مصدر او ماضي او امر فالاسم مجرور او مرفوع او منصوب. قوله فان يضف اى لفظاً او تقديراً فدخل فيه قوله وهو دايه بذا عن اول) ثم كلامه صريح في انصرافه حينئذ وهو الراجح لأنهما لاختصاصها بالاسم يضعفان المشابهة بالفعل لكن كلام ابن مالك في الفيته ظاهر في بقائه غير منصرف.

باب مالا ينصرف - الالف التأنيث وصيغة منتهى الجمع

ويمنع الصرف باطلاق الف انثى ووزن منتهى الجمع عرف

وهو مفاعل مفاعيل وما اشبهه ولو يصير علما

قوله الف فاعل يمنع اى يمنعه الألف مطلقا بلا احتياج الى سبب آخر لقيامه مقام سببين لانها لتأنيث ولزومها بحسب اصل الوضع سواء كانت مقصورة اولا في معرفة اونكرة مفرد اوجمع او مضاف اليه للاطلاق. قوله ووزن عطف على الألف ومعنى الإطلاق بالنسبة اليه عدم الحاجة الى علة أخرى. كان جمعيته سبب وخروجه عن صيغ الآحاد بمنزلة سبب آخر. ولتب أيضا وهو الذى لانظير له في الآحاد كمفاعل ولايشترط ان يكون في

اى سواء كانت مقصورة نحو ... او ممدودة نحو ... وسواء كانت ... [illegible]

وعدم النظير في الآحاد سبب آخر

[illegible]

أوله ميم زائدة. قوله ولو مسير علما كو حضاجر علما للضبع، لانه منقول عن حضاجر جمع
حضجر كجعفر بمعنى عظيم البطن.

العدل

وعدله ولو مسمى معتبر في الوصف نحو أخر عن الآخر
ووزن مفعل فعال من عشر فدونها ما بين قيس وأثر
وعلم كفعل مؤكدا او اصله فاعل او ذي اللذا
وسحر معينا وفي علم انثى فعال ذا تميم التزم

قوله وعدله العدل إخراج الكلمة عن صيغة الأصلية لغير قلب او تخفيف او الحاق او معنى
زائد فخرج أيس و فخذ بسكون الخاء. وكوثر بزيادة الواو الحاقاً بجعفر ورجيل، وهو تحقيقي
ان دل عليه دليل مع المعرف والا فتقديري. قوله ولو مسمى اي العدل معتبر في علم
حقيقي او حكمي. فلا ينافيه قوله كفعل مؤكدا وجعل الكاف للتنظير يأباه قوله او اصله.
قوله عن الأخر اللام من المحكي الحكمي لا الحكاية والالزم كون الشيء معدولا عن نفسه. وجعل
المعرف معدولا عنه كان أخر جمع أخرى مؤنث آخر. فقياسه الاستعمال بأل او الإضافة او من
فيظهر انه يمكن كونه معدولا عن أخرين. قوله مؤكدا كجمع وتوابعه فإنها معدولة عن المعرف
بالإضافة ان اصل رأيت الناس جمع. جمعهن. وما يقال انها اعلام ففيه ان العلم
مخصوص بالمعلم لا يصلح لغيره بخلاف هذه. قوله او اصله فاعل اي العلم المذكر معدول عن
فاعل. وفائدة العدل التخفيف وتمحيض العلمية حيث لا يتوهم الوصفية في نحو عمر بخلاف عامر.
قوله وسحر عطف على علم. اى العدل معتبر في سحر الذى أريد به سحر يوم بعينه. فانه
معدول عن المعرف باللام او الإضافة. فإن أبهم صرف نحو نجيناهم بسحر. قوله ذا تميم اي
اعتبار العدل فيه مذهب تميم فلا ينافيه ما سبق من أنه مبني لانه مذهب الحجازيين

الالف والنون الزائدتان (فعلان الوصف)

ووصف فعلان له فعلى نفي وقيل ان فعلانة منه ينفي

قوله ووصف فعلان بفتح الفاء لان مكسور الفاء، ومضمومه في الصفة لا تكون الا مع فعلانة مطلقاً.
ويشترط أن تكون الوصفية اصلية فيخرج نحو صفوان من مررت برجل صفوان قلبه
اى قاس لان وصفيته عارضة. قوله وقيل إن فعلانة وثمرة الخلاف تظهر في نحو لحيان

كلبير اللحية. فمن اشترط وجود فعلى صرفه ومن شرط انتفاء فعلانة منعه. وقضية التعبير بقيل ترجيح صرفه وهو كذلك لأنه جهل النقل فيه عن العرب والاصل في الاسم الصرف.

وزن الفعل

والوزن خص الفعل أو قد غلبا ... في علم أو وصف التاء أبى
لعارض وغير لازم وما ... ءال لشبه الإسم ثم ربما

قوله خص الفعل المراد بالإختصاص عدم وجوده في غير الفعل إلا علماً او اعجمياً او نادراً فلا يرد نحو شمر وبقم ودُئل. قوله قد غلبا اى في الفعل. وقد يقال بقي قسم آخر وهو ما كثر وقوعه في الاسم والفعل لكن في اوله زيادة تدل في الفعل دون الاسم كأكلب إلا ان يجاب بان الغلبة اعم من الحقيقة والحكمية. والمفتتح بزيادة في الفعل اصل فيكون في حكم الغالب. ثم التعبير بالغلبة مشعر بأن الوزن المشترك بان الوزن المشترك بينهما سواءً منصرف. قوله التاء أبى ~~في الفعل وقد يقال~~ يفي ان الوصف هنا مشروط بعدم قبول التاء التأنيث فيخرج نحو أرمل وعدم كونه عارضا فيخرج نحو أرنب في "رجل أرنب أي ذليل. واما نحو أربع في مررت بنسوة أربع فخارج باعتبار الكل منهما. قوله غير لازم فيه ركاكة فانه معطوف على عارض. فأن جعل عطف تفسير خلا عن الفائدة مع أنه ان كانا قيدين للوصف فاتت الإشارة الى اشتراط كون الوزن اصلياً ليخرج نحو أمرئ فانه لو سمى به انصرف لأنه خالف الأفعال لعدم لزوم حركة واحدة بعينه، وان كانا قيدين للوزن لم يفد اشتراط كون الوصف اصليا، وأن جعل المعطوف قيدا للوزن والمعطوف عليه قيد الوصف لم يصح التركيب فلو قال. (في علم او وصف اصلي أبى) تاء لتأنيث وكان لازما ... لا آيلاً لشبه اسم ربما كان احسن

أجدل وأخيل واسم التفضيل

يلمح في كاجدل وأخيل ... وأمن هذا علة بأفعل

قوله يلمح اى يلمح الى الوصفية في نحو أجدل للصقر وأخيل لطائر ذي نقط وهو منصرف ولا أثر لتلميحهما الى الجدل اى القوة والشدة وكثرة الخيلان لانه عارض وفي قوله ربما تلميح الى ضعف القول بانه غير منصرف. قوله علة اى لمنع الصرف في افعل نحو احسن غير منصرف للوصفية ووزن الفعل.

في العلم لا الوصف

العلم الممزوج وذو الف ونون زائدتان وهاء التأنيث

والعلم الممزوج او ذا الف ... ونون فعلان او الها امنع تف
وامنع مؤنثا بغير الها استقر ... فوق ثلث او كجور او سقر
او اصله مذكر و إن فقد ... هذا و لا عجمة فمنعه أجد
وأبن القبيل والبلاد والكلم ... على الذي قصدته كما رسم

قوله والعلم الممزوج اي المركب تركيب مزج وهو هنا ما يكون عجزه بمنزلة تاء التأنيث من صدره فالمركب الإسنادي والإضافي خارج عنه وكذا المركبات المارة في بحث المبني قوله او ذا الف ونون فعلان تمنع مع العلمية كحمدان وعلامة زيادتهما ان يكون قبلها اكثر من حرفين. وكتب ايضاً اي بنفسها او ببدلها فخرج اصيلال علما غير منصرف لأن اللام بدل النون فتكون في حكمها. وفي قوله ذا فعلان اشارة الى أمرين كون الألف والنون زائدتين وكون ما قبلهما اكثر من حرفين فان كانت قبلهما حرفان ثانيهما مشدد كحسان فهو غير منصرف إن اعتبر اصالة التضعيف والا فلا. قوله او الها امنع اي امنع العلم ذا التاء كطلحة بلا شرط غير العلمية. قوله فوق ثلث اي فوق ذي ثلاث ولا تتجه أن الاسم لا يكون فوق ثلاثة احرف بل فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاث كزينب. قوله أو كجور أو سقر في ذكر الشرط الأول وترك مثاله وذكر مثال الشرطين الأخيرين وتركهما تفنن. قوله وان فقد اي وإن لم يوجد في الثلاثي الساكن الوسط كون اصله مذكرا ولا عجمة ففيه خلاف والمنع من الصرف نظراً الى وجود السببين اجود. اي أنسب الى الجودة دون الصرف نظراً الى أن الخفة السكون قاومت احد السببين. وقد يقال فيه أن زيدا علماً لمؤنث غير منصرف دون هند علماً لمذكر فيلزم اعتبار التأنيث العارض دون الأصلي وهو بعيد. قوله على الذي متعلق بأبن اي اجعل حكمه في الصرف وعدمه مبنيا على المعنى المقصود منها فان كلاً منها يجوز اعتباره تذكيره وتأنيثه. فلو اعتبر الثاني مع ارادة نحو القبيلة والبقعة والكلمة منع وإلا كأن أريد بها الحي والمكان واللفظ صرف.

بسها الحي

العجمة والف الإلحاق

والعجمي الوضع والتعريف تـد ... زاد على ثلاثة في المعتمد
وتعرف العجمة بالنقل وأن ... تخرج عن وزن به الأسم اقترن
وأن تلى في الابتداء والنون را ... الدال زاء اوربا عى عرى
عن الزلاقة وماذا تبعا ... والصاد او قافا وجيما اجمعا

قوله والعجمي الوضع والتعريف يعني أن العلمية أنما تؤثر مع العجمة بشرطين كون التعريف بها عجمياً بان يكون علما في لغتهم وزيادته على ثلاثة أحرف فأن كان ثلاثيا ساكن الوسط كنوح ولوط او متحركة لنشر صرف على المختار، ولما فيه ما مر من أن جور غير منصرف لأن الكلام هنا في ما كانت العجمة احد سببيه وفي ما مر فيما وجد بدونها كأن كان علماً لمؤنث. قوله زاد على ثلاثة اي في حال عجميته فلو ... صرف الثلاثي العجمي صرفه ولم تعتبر ياء التصغير. قوله والنون مفعول تلى والراء فاعله اي يقع بعد النون راء كو نرجس. قوله الدال بالنصب اي يلى الدال زاء كمهندز. وفي كلامه قصور لإفادته اشتراط ذلك في الابتداء مع أنه شرط في الآخر. وفي قوله الآتي (وماذا تبعا) نوع خفاء. فلو قال (او الدال زا في آخر وقد عرى ... زلاقة غير ثلاثي وقع ... الجيم او القاف او الصاد جمع) كان أولى. قوله عن الزلاقة قد يقال ان عسجدا عربي وليس فيه من حروف الزلاقة وهي مر بنفل فالأولى ان يجعل هذه العلامة مخصوصة بما اذا لم يكن فيه سين وأن توف اعجمي وفيه الفاء منها ويمكن الجواب عن الثاني بان العلامة غير منعكسة فلا يلزم من عدم الخلو عنها عدم العجمة. قوله وماذا عطف على الرباعي اي ما تبع الرباعي وهو الخماسي. قوله والصاد اي احد الأمرين من الجيم بلا فصل كجص وجق او معه كصولجان وجرموق. قوله والف الالحاق اي يمنع الصرف بها لشبهها بالف التأنيث المقصورة في زيادتها غير مبدلة من شئ بخلاف الممدودة ووقوعها في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى ثم أن الألف الزائدة لتكثير حروف الكلمة كقبعثرى في حكم الف الألحاق ولو زاده كان أولى.
قوله في علم اي لم ... تستقل بالمنع كألف التأنيث لأنها احط رتبة منها

وما به التعريف مانع صرف ـ منكراً كـ "ما" بدونه ألف
ويصرف الممنوع ان صغر كـ "ما" ـ مؤنث و امنع به ان كملا
وماسوى المنقوص مما ختما ـ بالياء تلى كسراً فنون معدما
واصرف للاضطرار والتناسب ـ والمنع من غير ضرورة أبي

قوله صرف منكراً قضيته ان أحمد علماً اذا نكر صرف وخافا كان العلمية مانع فيه. وليس كذلك إلا أن يقال المراد كونه مانعاً أن لا يكون قبله حاملاً بغيره فخرج احمد كانه قبل علميته غير منصرف ايضا ويمكن ان يجعل قوله (كـ "ما") اشارةً الى هذا كصيغة منتهى الجمع والفي التأنيث. قوله منكراً بارادة واحد من المسمى به او الوصف المشتهر به كما في لكل فرعون موسى. قوله ويصرف الممنوع يعني أنه اذا صغر غير المنصرف ولم يبق سبباه صرف. فان بقي كما في التأنيث وباب سكران والتركيب المزجي لم ينصرف وكلامه يوهم انه منصرف في غير المؤنث فلو قال. (يصرف ممنوع بتصغير خلا ـ سببه وامنع به إن كملا) كان أفيد. قوله وما سوى الأنسب ذكره عقب قوله وهو مفاعل مفاعيل. قوله تلى كسراً احتراز عن نحو عذارى جمع عذراء مما قلب الياء فيه ألفاً والكسرة فتحة فأنه يقدر إعرابه في الأحوال الثلاث. قوله فنون معدما اي فنون ما قبل الياء معدما أياها وهذا التنوين عوض عنها و ذهب بعضهم الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش الى أنه تنوين صرف كان الأسم صار منصرفا بعد حذف الياء. ويتجه على الثاني أنه يجتمع مع الألف واللام دون الحركة. وعلى الثالث ان المعدوم في حكم الموجود والا كان آخر ما بقي محل اعراب. فلا ينصرف. قوله واصرف الأمر هنا اعم من الوجوب وهو في الإضطرار كقوله. (الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الأصباح منك بامثل). ومن الجواز وهو التناسب كقرائة الأعمش ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً. قوله والمنع اه اي فلا يمنع المعروف لمحض التناسب كانه خلاف الأصل بخلاف صرف الممنوع.

اعراب الافعال الخمسة والفعل الناقص

وارفع بفعل ألف اثنين أحل ـ أو واو جمع أو بيا انثى وصل
بالنون واحذف ناصبا ومنجزم ـ وللوقاية وفك وأدغم
والفعل أن يختم بواو وألف ـ والياء معتل ففي الجمع حذف

قوله احل اي جعل حالا فيه، وفي جعل الفعل محلا له تسامح . فلو قال بدل احل وصل و قال بدل وصل في المصرع الثاني جعل لكان أوضح . قوله بالنون اي لا بتلك الحروف لأنها اسماء فلا تكون اعراباً والمراد بالنون اعم من المقدر والا انتقض بنحو هل تضربان وهل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند . قوله ومنجزم ولو قال وجازما وللوقاية وفك وأدغم لتوافق الحالان في اتحاد صاحبها. قوله وللوقاية يعني يحذف النون في الأفعال المذكورة عند ملاقاتها لنون الوقاية التي تحفظ ما قبلها عن الكسر، وتقي الفعل عن اشتباهه بالاسم بالاسم للتخفيف او يلفظ بهما مفككا اويدغم في نون الوقاية وقرئ بالثلاثة تأمروني . قوله والفعل اي الفعل المضارع ، وترك التقييد به لأن الكلام في المعرب . قوله معتل هو اخص مطلقاً من معتل الصرفيين لأنه ما كان احد اصوله حرف علة ولم يعتبروا غير الأخير لأنه لا يختلف به طرق الأعراب . قوله حذفه اي كل من الثلاثة او ما ختم به الفعل .

فصل في الأعراب المقدر

والحركات كلها يقدر	فيما يضف للياء او ما يقصر
والفعل والمحكي والمدغم ثم	مقدراً بكسر منقوص وضم
والضم في يغزو او يرمي وقدر	سكون ما للساكنين قد كسر
والهمز ان ابدل لينا وسوي	ما قلته فهو بشذ وذاقد حوي

قوله والحركات اي ما امكن منها بلا مانع نحو الإضافة والقصر، او المراد انها تقدر بنفسها او ببدلها فلا يرد النقض بالجمع المؤنث السالم المضاف الى ياء المتكلم وبغير المنصرف نحو سعدى . قوله فيما يضف اي لفظا او تقديرا الى ياء المتكلم او بدله فيشمل نحو يا غلاما ويا غلام بالكسر . قوله او ما يقصر اي يحبس عن الحركات ولذا سمي مقصورا وما يقال انه يستلزم ان يسمى غلامي مقصورا ايضاً مندفع بأن المراد الحبس عن جنس الحركة ولو غير اعرابية . قوله والفعل عطف على ما اي في الاسم مقصور وفي الفعل المقصور ففيه اكتفاء . قوله والمحكي اي والاسم المحكي لمن زيدا لمن قال ضربت زيدا . والمحكي الاسم المشتغل آخره بحركة الاتباع نحو جحر ضب خرب بكسر الباء في خرب . فالأولى ان يذكره المصنف . قوله والمدغم اي ما سكن آخره لأجل الادغام في كلمة اخرى مثلها تلين او معا متناسبين اسما نحو وترى الناس سكارى وقتل داود جالوت او فعلا نحو زيد يضرب بكذا ويسمى ادغاما كبيراً . قوله مقدرا بكسر اي بكسرة مقدرة الاسم

المنقوص وهو ما آخره ياء لازمة تلو كسرة كالقاضي. قوله والضم عطف على الحركات اي الضم يقدر الخ ويمكن عطفه على يكسر فيكون الضم نائب فاعل مقدراً. قوله قد كسر ذكره لأنه الأصل في دفع التقاء الساكنين وإلا فحكم ماضم لدفعه نحو قالت اخرج كذلك. بقي انه ترك حكم ماحرك للإدغام فيه نحو يهد وماحرك من القوافي نحو وأنلج مهما تأمري القلب يفعل واسكن للوقف او التخفيف. قوله والهمزة اي قدر سكون الهمزة في نحو يقرأ ويقرئ ان دخله الجازم ولا يحذف فيه اللين لانه في حكم المعوض عنه. قوله وسوى اي فير الحكم المذكور اذا ثبت للمذكورات فهو شاذ وليس المعنى ان التقدير في فير ما ذكرنا شاذ والا اتجه ان التقدير في نحو لم يهد وباقي الصور التي بيناه وهي غير ما ذكره.

باب المعرفة والنكرة

معارف النحو ضمير فعلم ... فذو اشارة ونحو يا قثم
يليه موصول فذو ال كالوله ... واجعل مضافاً كالذي اضيف له
الا لمضمر فساوى العلما ... وغيرها نكرة كمن وما

قوله ضمير انما يصح كونه خبراً لمعرف اه. اذا كانت الإضافة مبطلة للجمعية أو كان العطف مقدما على الربط وفي جوازه في الفاء موجب لفوات الترتيب. تأمل. قوله فعلم اي غير الله تعالى فأنه اعرف المعارف ويليه ضميره والمراد به علم الشخص لان علم الجنس في مرتبة المعرف بلام الجنس قوله ونحو يا قثم أن أريد به مطلق المنادى المفرد المعرفة ففيه اشارة الى انه عند النداء يزول تعريف العلمية ويحدث آخر أدون منه وأن أريد المنادى المنكر المقصود ندائه ففيه تنبيه على المذهب الراجح من أن المعرفة قبل النداء باق على تعريفه ويزيده النداء وضوحاً. وكتب في العطف بالفاء اشارة الى أن مدخوله دون ماقبله بخلاف العطف بالواو. قوله قوله فذو ال اعرفه ما للعهد ثم للإستغراق وادناه ما للجنس. وقد يبدل اعرفيته الموصول. بقوله قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى. ان الصفة لا تكون اعرف من موصوفه الا أن يقال بأن الذي بدل أو أن الكتاب علم بالغلبة للتوراة على انه لا مانع من كون الصفة الموضحة اعرف وزيادة التابع على المتبوع معهودة كما في أبدال المعرفة من النكرة. قوله الا لمضمر اي الا المضاف الى المضمر فاجعله مساويا للعلم لوقوعه صفة له نحو مررت بزيد صاحبك. ويتجه عليه أنه لا مانع من كونها اعرف على ما مر. قوله كمن وما الإستفهاميتين وخص التمثيل بهما تنبيها على أن

الإستدلال على تعريفهما بتعريف جوابهما معارف بجواز رجل في جواب من عندك وامر مهم في جواب ما دعاك الى كذا. قوله التعريف مفعول او نائب فاعل. ووجه تصحيحه ان التعبير و الإشارة الى المرجع متحققان فيه. دون المظهر النكرة فانه لو فسر الضمير في جائني رجل فأكرمته قيل اكرمت ذلك الرجل. قوله لو واجب اي كلمة لو تأكيدية وفيه رد على من قال بانه معرفة ان لم يجب تنكير المرجع كان المرجع فاعلا ونكرة ان وجب كالحال والتمييز.

الضمائر – الضمير المتصل

و مفهم الغيبة والحضور سم ... بمضمر وذو اتصال منه لم

يقع في الإبتداء وتلو الا ... كتاء قمت قمت قمت كملا

ونون نسوة وواو والف ... لغائب و لها لمخاطب عرف

وياء انثى خوطبت وكل ذي ... رفع وناء لمتكلم خذ

بكل الإعراب وها للغائب ... وللخطاب الكاف جر وانصب

ويوصلان مع تا بالالف ... والميم في تثنية والميم في

جمع ونون الإناث شددا ... والف لغائب الأنثى بدا

قوله ومفهم الغيبة والحضور اي بالوضع فلا يبطل التعريف باسم الإشارة. والواو في قوله والحضور بمعنى او لمنع الجمع فيخرج الإسم الظاهر لأنه موضوع لما يعمهما. بقي انه ينتقض بياء الغيبة وتاء المخاطب ونحوهما مما صدر به المضارع لأن كلاً منهما موضوع لأحدهما وبلفظ الغائب والمخاطب والمتكلم. و يمكن (الجواب) دفع الثاني بان المراد الكامة المفهم. والاول بان المراد ذي الغيبة. فلو قال مفهم ذي الغيبة كان أولى. قوله لم يقع في الابتداء اي لم يكن وقوعه بحسب استعمالات العرب أمكن عقلاً ام لا فلا يرد أن التعريف المتصل غير جامع لعدم شموله نا في ضربتنا و نون ضربن ونحوها. قوله وتلو الا اي في غير الضرورة فلا يرد قوله (ألا يجاورنا إلاكِ ديارٌ). قوله الغائب الخ تعميم لكل من الثلاثة يعني ان كلاً من نون جمع المؤنث و واو الجمع المذكر و الف التثنية عرف لغائب كضربن وضربوا وضربا ولمخاطب كاضربن واضربوا واضربا. قوله وياء أنثى اي ياء المؤنث المخاطب. قوله وكل اي من المذكورات ضمير رفع. قوله لمتكلم اي اذا كان معه غيره حقيقة نحو ربنا أننا سمعنا او ادعاء نحو انا انزلناه. وعلى التقديرين يكون مرفوعاً و منصوباً و مجروراً. قوله وها متنازع فيه لقوله الآتي جر وانصب. ولو قال بدل قوله وللخطاب الخ

والكاف للمخاطب (للخطاب) من وانصب لكان أوضح وأنسب . ثم أن هذه الهاء تكسر إن وليت كسرة
نحو به او ياء ساكنة نحو عليه و الا فيضم نحو قال له صاحبه . قوله و يوصلان هذا مشعر بان الضمير
في نحو ضربكما وضربكم وضربهما وضربهم هو الكاف والهاء فقط والباقي علامة امتياز الصيغ
ويمكن ارتكاب الاستخدام . بأن يراد بالظاهر ما هو ضمير المفرد المذكر الغائب او
المخاطب وبضمير في يوصلان ما على صورتهما . قوله مع نا حال من فاعل توصلان يعني ان التاء
المخاطب مثلهما في الوصل بالميم والألف في التثنية وبالميم في الجمع المذكر والنون المشددة في الجمع
المؤنث نحو ضربكما وضربكم وضربكن ولو قال ويوصلان مثل نا بالألف لكان أوضح . قوله والف
مبتدأ خبره بدا . وللغائب متعلق به . يعني أن الألف ظهر لأن يلحق بالهاء في المفرد المؤنث
نحو ضربها وليس قوله والف معطوفا على قوله بالألف و الا لتوهم اشتراكه بين الهاء والكاف و
التاء .

الضمير المنفصل

وذو انفصال منه للرفع أنا / وأنت وهو والفروع تجتني
للنصب ايا بعده دليل ما / أريد حرفا لا يسمى في المعتنى

قوله للرفع اي بطريق الإطراد والأصالة فلا يرد نحو أنا كأنت ونحو يا أنت لكونهما شاذين و
لا ما أكد به المنصوب والمجرور لانه بطريق النيابة . قوله أنا رد على البصريين في قولهم
ان الألف زائدة قوله ايا فيه رد على من زعم ان ايا اسم ظاهر مبهم خص بالاضافة الى
مابعده وعلى من قال ان مجموع اياك ونحوه ضمير وعلى من قال ان ايا ضمير اضيف الى مابعده
وهو ضمير آخر . قوله لا يسمى اي ليس مابعده اسما مضافا اليه لما ذهب اليه الخليل واختاره ابن
مالك مستدلا لظهور الإضافة في نحو اياه وايا الشواب ويتجه عليه أنه لو كان كذلك لأعرب
لان المبني اذ الزم الأضافة اعرب وما استدل به شاذ على أن اضافة المعرفة لزيادة
التوضيح قليلة ولذا أختاره الناظم قول سيبويه من ان مابعده حرف تدل على المراد به و
قال انه المعتنى .

مواضع استتار الضمير

ويستتر مرفوع بأمر حتما / ودون يا مضارع واسمهما
وفعل الإستثناء والتعجب / وافعل التفضيل فاحفظ تصب

قوله مضارع عطف على الأمر اى حتم ستر المرفوع في مضارع متجاوز عن الياء بأن لم يصدرها
سواء صدر بالتاء او النون او الهمزة . والمراد بالتصدير بالياء اعم من الحكمي فلا يرد أن

الثالثة الغائبة المفردة مصدرة بالتاء مع عدم وجوب استتار الضمير فيها فإن حقه تصدير الياء والتاء جيء بها للفرق بينها وبين الغائب . قوله واسمهما في الضمير استخدام لأن المراد بالأمر والمضارع المفرد منهما ، وبضميرهما اعم لأن اسم الفعل يجب الاستتار فيه ولو كان بمعنى المثنى والمجموع. قوله وفعل الاستثناء نحو اكرمت القوم خلا زيداً و فاعله عائد الى بعض المدلول عليه بكله السابق استخداماً، وقيل عائد الى الوصف المستفاد من الفعل السابق كالمكرم في المثال المذكور، وقيل الى الحدث المفهوم منه و يضعفهما عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل نحو القوم اخوتك خلا زيدا الا ان يحمل كلامهما على الغالب.

قوله والتعجب ظاهره يعم نحو ما أحسن زيدا و احسن به لكن كلامه في البهجة صريح في ان الحكم يختص بالأول ومرجع ضميره لفظ ما وهو عبارة عن مصدر بني منه فعل التعجب . قوله و افعل التفضيل اي في غير مسألة الكحل و الا فيرفع فيها الفاعل الظاهر. ولا يرد نحو مررت برجل افضل منه ابوه لانه نادر، والكلام في غيره. بقي أن المرفوع بالمصدر النائب عن فعله واجب الاستتار نحو ضرب الرقاب . و لو قال وافعل التفضيل ضرب الرقاب اشارةً الى هذا لكان احسن فعل . تأمل .

ولم يجيء منفصل ان امكنا — وصل وبعد انما تعيينا
ورفعه بمصدر لما انتصب — اضيف او بصفة ذات سبب
اوكان ما يعمل فيه مضمرا — او ابتدا او نفياً او مؤخرا
وتلو اما و أو مع والفارقة — او مضمر في رتبة قد وافقه
اودونه فإن تقدم الأخص — اجز وفي ظن وكان الفصل نص
والشرط في الغائب ان يقدما — مرجعه او ما لهذا استلزما

قوله انما اي أو ما في حكمه كإلا ولا يبعد ان يراد بانما اداة الحصر مجازا . قوله تعيينا اي الانفصال لئلا يشتبه المحصور بالمحصور فيه نحو انما ضرب انا وما ضرب الا انا . قوله لما انتصب متعلق بقوله اضيف وهو صفة مصدر ، وقضيته ان كون فاعل المصدر منفصل مخصوص بما اضيف الى المفعول وهو مخالف لما قاله عبد الحكيم من أن فاعل المصدر لا يكون الا منفصلا و أن وليه بلا فصل نحو أعجبني ضرب أنت زيداً لكنه انما يتم لو لم يسمع ضربي زيداً وهو ممنوع. قوله ذات سبب كان المراد بالصفة ما يعم الفعل خلافاً لما قاله الزهري من أنه لو اسند الى غير

ما هوله لم ينفصل الضمير وبذات السبب التي لم تجر على من هي له كالتي جرت على من هي له وإلا أنتقض بنحو أنا ثم أنت وجائني زيد هو لأنهما لم يجريا على شيء . قوله مضمراً اي مقدراً نحو أياك والأسد . ولو قال هنا قدرا وقال بدل مؤخرا أو قدأخرا لكان اوضح قوله أو ابتدا اي على القول بأن العامل في المبتدا والخبر معنوي . قوله او نفياً اي حرف نفي نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون . قوله وتلوا اما نحو جائني اما أنت أو زيد ولم نقل جئت أما أنا أو زيد أفادة للشك من اول الأمر والتمثيل بنحو اما انت بقائم اوأنا وهم وهم . كالانفصال انت لكون عامله معنوياً . ولأن اللام في أما لكسر الهمزة . قوله واو مع اي وتنفصل الضمير بعد واو بمعنى مع نحو تلون وأياها مثلاً بعدي . قوله والفارقة اي وتنفصل الضمير بعد اللام الفارقة بين أن المكسورة المخففة وان النافية لقوله كأن وجدت الصديق حقاً لإياك فمرني فلن ازال مطيعاً . بقي انه من صور الأنفصال ما وقع الضمير تأكيداً نحو أسكن انت اوبد لاً لقولك بعد ذكر اضيف لقيت زيداً اياه او ~~معطو~~ معطوفاً نحو جائني زيدٌ وأنت . قوله او ~~معمو~~ مضمراه اي وقع الضمير تلو ضمير فأن كان المتقدم موافقاً للمتأخر او دونه في الرتبة تعين الأنفصال لانه لو اتصل لزم ترجيح المساوي ~~لا~~ او المرجوح بلا مرجح . والى هذا أشار بقوله فأن تقدم الخ و الكلام في ما لم يكن اولهما مرفوعا والا تعين ~~الاتصال~~ الاتصال ولم يقيد المضمر بغير المرفوع لوضوحه . قوله الفصل نعن رجح في كان الفصل لان ضميره في الأصل منفصل ورجح ابن مالك الوصل لشبهه بالمفعول لكن ينبغي ان يختار الوصل في باب ظن لأن مفعوليه مفعول واحد حقيقة وكونها مبتدا وخبراً باعتبار الأصل فيكون مجازاً . قوله اومالهما استلزما اي استلزام الكل للجزء او بالعكس اوغيرهما ولو بمنزلة القرائن فيدخل فيه التقدم المعنوي نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى و ~~ه لأبوب~~ لأبوبه لكل واحد منهما السدس .

الإضمار قبل الذكر

وفي تنازع ونعم أضمرا | و مبدل منه الذي قد فسرا
وربه عدا وفيما اتصلا | بفاعل مقدم قد نقلا
وفي ضمير الشأن حتما يفرد | والطبق في التأنيث قالوا اجود
يرى اسم ما وان ظن مبتدا | وهو يبابي كان كاد ما بدا
بجملة ~~[illegible]~~ مخبرة بفسر | مصرح بكلما توخر

قوله ونحو تنازع أي أخر المرجع عن ضميره فيه اذا اعمل الثاني واقتضى الأول مرفوعاً نحو ضربني وأكرمني الزيدون. قوله ونعم نحو نعم رجلاً زيد وهذا انما يتم اذا لم يجعل المخصوص مبتدأ وما قبله خبره. قوله قد فسرا اى بدله الظاهر كضربته زيداً. قوله ربه عبداً أشار بالمثال الى أن مجرور رب في حكم ضمير نعم حيث يقال نعمت امرأة هند بسبب كونه كون مفسره تمييزاً او كونه مفرداً ولو قال ربه هنا اشارة الى انه يجب تذكير ضميرها مطلقا لكان أولى.

قوله فى نقلا هذا مشعر بجواز تأخير المرجع هنا سواء كان المرجع نفس المفعول نحو جزى ربه عني عدى بن حاتم جزاءً ورضواناً وحوباً. وقد فعل اوما اضيف اليه المفعول نحو ضرب أبوها غلام هند لكن الراجح في الأول الجواز خلافا لمن أوّل البيت بأن ضميره (ربه) للجزاء. وفي الثاني الامتناع. والفرق بينهما أن وحدة عامل ملابس الضمير ومرجعه في الاول جعلته كأنه مقدم رتبة بخلاف الثاني. قوله الشأن لم يذكر القصة لاتحادهما حقيقة او المراد بالشأن ما يعمهما هذا. وههنا موضع سابع تركه وهو ما كان غير ضمير الشأن مخبراً عنه بخبر يفسره كقوله تعالى (ان هي الا حياتنا الدنيا) فانه يمكن ارجاع الضمير الى معلوم من السياق لا الى الحياة الدنيا. فلا يكون مما أخر مرجعه. قوله يرى اى يبرز ضمير الشأن في هذه المواضع الأربعة واطلاق على مفعول ظن تغليب. قوله حتما مفعول لقوله يفرد ووجوب تأخير مرجعه مستفاد من قوله الكائن الاسم جملة الخ يعني أنه يلزم ان يفرد فلا يثنى ولا يجمع وأن فسر بحديثين او أحاديث لانه عبارة عن مضمون تاليه. قال في المغني ويذكر باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة ان كان في مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى والى هذا أشار بقوله والحق في التأنيث. قوله وهو بباب كان كاد يعني ان ضمير الشأن لا يظهر فيها بل يستتر نحو كان زيد قائم وكاد يخرج زيد بقي انه يمتنع حذفه الا منصوبا فيجوز على ضعف الا مع أن المفتوحة اذا خففت فحذفه فيه لازم نحو قوله تعالى (وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين) وأن ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة اوجه ثلاثة ذكرها المصنف. ورابعها انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه. وخامسها انه لا يعمل فيه الا الابتداء او نواسخه ويمكن أن يكون قوله يرى اسم الخ اشارة الى هذا. قوله مصرح بكلما اى كل جزء منها فيلزم عدم الحذف مطلقاً لا كلاً ولا جزءً

ضمير الفصل

ثم ضمير الفصل رفع منفصل ... مطابق معرفة قبل وصل
مبتدا او كانه ثم سلك ... معرفة او ما كأل قد حظلا
وعين الفصل اذا نصب يلي ... تالى مظهر وأن يتصلي
بلادم فرق ووجوباً أفرا ... ولا محل و لحصر ذا يرى

قوله مطابق معرفة يعنى يلزم ان يقع بعد معرفة مبتدء في الحال اوفي الأصل بأن دخلته أحدى النواسخ مطابقاً لها نحو أنك أنت العزيز الكليم وأنني انا القائم. قوله أوكانه اي اوكان المذكور قبل الضمير مبتدء في الأصل فالتذكير باعتبار المذكور. ولو قال مبتدء ولو بأصل واكثر معرفة اومنع أل فيه ظهر كان اظهر. قوله نصب يلي اى بعد ضمير الفصل حال كون الضمير تالياً لمظهر منصوب تعين الكلم بكون الضمير للفصل لأن نصب ما بعده مانع من كونه مبتدء وكون ما قبله ظاهراً مانع عن التأكيد و نصبه مانع عن البدلية ومن هذا يعلم أن في كلامه اضنا كاً. قوله ووجوباً أفرا اى عن المبتدء ليكون مميزاً للخبر عن النعت ولا محل له من الأعراب لأنه لأفادته معنى في غيره حرف لكنه في قالب الضمير كحروف الخطاب.

نون الوقاية

نون الوقاية اختيارا يشترط ... من قبل يا النفس مع الفعل وقط
وقد ومن وعن وليت و رجح ... الحذف مع بجل لعل والبجح
في الباقيات ولدن و التمنعا ... في لد وفي اسم فاعل قد سمعا

قوله نون الوقاية أضافة السبب الى المسبب او المغيا الى الغاية. وقالوا سميت بذلك لانها تقى الفعل عن الكسر. ويتجه أنه منقوض بنحو تضربين وقل ادعوا مما لا يحفظ عن الكسر ونحو دعا و رمى مما لا يوجد فيه الكسر حتى يحفظ وأن هذا التعليل غير جار في نون الوقاية اللاحقة لغير الفعل ويمكن الجواب عن الاولين بأن مرادهم بالكسر ما هو حاصل بسبب ياء المتكلم فلا يلزم أن يحفظ عن كسرة ما قبل ياء المخاطبة وكسرة التخلص عن التقاء الساكنين. وعن الثاني بان الكسرة اعم من الحقيقي والتقديري. قوله وقط وقد اي اذا كانا بمعنى حسبي. ولو كانا اسمى فعل بمعنى تكفى وجبت عند اتصال الياء بهما ولو كان قط ظرفا وقد حرفا لم يتصل بهما ياء المتكلم. قوله وليت كلامه مشعر بوجوب نون الوقاية في ليت في غير الضرورة فنحو
كمنية جابر اذ قال ليتي ... اصادفه و اخفد بعض مالى. فضرورة

قوله الحذف مع جعل بجل في المغنى والدماميني ان بجل يأتي حرفاً بمعنى نعم واسماً بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسماً مرادفاً لحسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلاً انتهى. فمراد المصنف به ما كان مرادفاً مرادف حسب. قوله وعل لغة في لعل ورجح الحذف لانها قد تكون جارة وكان بعض لغاتها لَعَنَّ فتجتمع ثلاث نونات. قوله في الباقيات أراد به أَنَّ وإنَّ ولكنَّ وكأنَّ وليت هذه الإرادة به هنا غير مناسب بخلاف قول ابن مالك في الفية في الباقيات. ووجه تغيير ان مشابهة الفعل تقتضي لحوق النون وتوالي الأمثال يأباه. قوله قد سمعا كقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لليهود هل انتم صادقوني ويلحق أيضاً بأفعل التفضيل لمشابهته بأفعل في التعجب كقوله (صلى الله عليه وسلم) غير الدجال أخوفني عليكم اى أخوف مخوفاتي عليكم

العلم

العلم المعين المسمى	من غير قيد لذوي الفهما
فان يكن ذهنا فللجنس جرى	لفظاً وفي المعنى كما قد نكرا
او خارجا فالشخص اما مفردا	او مزجا او مضافا او ما اسندا

قوله المعين المسمى اى يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعين والا لزم تحصيل الحاصل لأنه معين في نفسه كذا قيل. والمراد المعين بحسب الوضع واحد. فلا يرد أن هذا منقوض جمعاً بنحو زيد اذا سمي به جماعة ومنعاً بنحو شمس وقمر لان عدم التعين في زيد جاء من تعدد الوضع والتعين فيهما عرض بعد الوضع وهو عدم وجدان غيرهما مما صدقات المسمى. قوله من غير قيد أي لفظي او معنوي لما يفيده وقوع النكرة في سياق النفي يخرج به باقي المعارف. قوله لذوي خارج عن التعريف اي العلم ثابت لكل مألوف عاقل او غيره. ذكره لئلا يتوهم اختصاصه بالعاقل. قوله فان يكن تقسيم للعلم الى علم الشخص وعلم الجنس وحقيقته أن ما كان تعينه ذهنا علم جنس ويتجه عليه أن العلم الذي يضع الوالد لولده الذي سيولد وعلم القبيلة من اعلام الأشخاص مع عدم تعينهما في الخارج لأن الولد غير موجود في الخارج والقبيلة موضوعة لأبناء الأب الموجودين عند الوضع وغيرهم وكذا بالعلم قبل الرؤية الا أن يعمم التعين من الحقيقي والحكمي بجعل المعدوم بمنزلة الموجود بتغليب غيره او تنزيل ما من شأنه ان الحس منزلة المحسوس هذا. وقد يقال أن النكرة معين في الذهن فيلزم ان يكون علم الجنس ويبطل به تعريف العلم ويجاب بأن المراد التعين الذهني الملحوظ عند الوضع لا التعين الموجود عنده.

قوله لفظاً أي في الأحكام اللفظية ككونه مبتدء وذا حال و اما في الحكم المعنوي فهو كالنكرة المعرفة بلام
الحقيقة فيعمم كل فرد مما صدقاته. قوله اما مفرد اه ظاهره تقسيم لمطلق العلم شخصيا او جنسيا وهو غير
بعيد أن قيل أن التقسيم باعتبار الأقسام المجوزة. و قضية كلام ... تقسيم علم الشخص اليها فقط وهو
الموافق للأقسام المحققة. قوله او مزجا اي ذا مزج. ولو قال بدل قوله مزجا مزجيا كان أوضح.
وأن أشتمل على حذف العاطف هنا. وظاهر قوله او مضافا الخ أن العلم هو المضاف والمسند وفيه
مسامحة لان العلم مجموع المضاف والمضاف اليه والمسند والمسند اليه. ويمكن أن يكون معنى قوله
ما اسندا ما وقع الاسناد فيه. قوله اسم هذه الاقسام توجد في علم الجنس كاسامة وأم عريط
وأبو الفارس فالتقسيم لمطلق العلم ثم الأوفق أن يقول اسم وكنية بام او باب. قوله او الكنية
أي الكنية علم مركب اضافي صدر بالأم او الأب مثلاً فلا ينتقض بنحو أبو زيد قائم لان المركب
الاضافي جزء علم لا نفسه ولا بنحو ابن الزبير وأم الكلثوم وبنت القيس. قوله او المدح والذم لقب
ينتقض تعريفا اللقب بنحو محمد ومرة اسما و أبي الفضل وأبي لهب كنية. وأجيب بان مرادهم ان الاسم
ما وضع للذات اولاً واللقب الموضوع لها غير اول مشعراً بمدح او ذم والكنية ما صدر بأم او أب وضعت
أولاً أو لا أشعرت بأحدهما أولا. وقضيته أن التقسيم اعتباري لأنها تجامع كلاً منهما. ولتباينها
فإن كان اللقب مع الاسم فالغالب تأخير اللقب وأوجبوا اضافة الاسم اليه ان كانا مفردين كسعيد كرز
ولابد من تأويل الأول بالمسمى لانه معرض للاسناد اليه والثاني بالاسم أو ... بالعكس اذا حكم على
اللفظ كلبت سعيد كرز لئلا يلزم اتحاد المتضايفين.

وغالبا لا يسبق الاسم وفي ... ما افردا حتما بلا ال اضف
ومنه منقول وذو ارتجال ... مجهول اصل او بلا استعمال
وما بال او باضافة غلب ... واسمه وحذف ال من ذا وجب
حال نداء واضافة وقل ... دونهما كأن يقارن مرتجل
والنقل اما غيرنا فلتدخلا ... ان لمح الاصل به او لا فلا

قوله وغالبا لا يسبق لئلا يتوهم السامع من تقديمه أن المراد مسماه الأصلي. وقيده بالغالب اشارة الى أنه
اذا انتفى ذلك التوهم ... لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه كقوله تعالى: انما المسيح بن مريم و
سكت عن تقديم اللقب على الكنية وتقديمهما على الاسم وبالعكس لأنه جار على الاصل من جواز
تقديم كل على الآخر ... ومنه يلزم انه لو اجتمعت الثلاثة جاز تقديم اللقب على الاسم بأن يقدم

اللقب على الكنية والكنية على الاسم وفيه تأمل. قوله ومنه منقول رد على من زعم انحصار العلم في المرتجل والمنقول. قوله مجهول أصل عبارة البهجة. لم يسبق له استعمال في غير العلمية او سبق وجهل كولان أنتهت. وقضيتها أن ماوضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم جعل علما ليس مرتجلاً على القولين وقال العصام المرتجل ماليس له معنى قبل العلمية اوكان لكن غير هيئته معها. وفيه مخالفة لما قاله المصنف. قوله وعائل قال عصام في شرح الكافية من الاعلام المنقولة ما استعمل من الاسماء مع اللام او الأضافة لأن النقل يكون بغلبة استعمال العام في الفرد المعين. وطريقته ايراده مع اللام العهدي او الأضافة العهدية ليصير علماً مع احدهما ولا يجرد من الأضافة اصلا وقد يجرد عن اللام فيقال في النابغة نابغة. وهذا في الصفات والمصادر لاغير ولا يقال في النجم نجم ولا يقال في البيت علماً للكعبة بيت أنتهى. وهو مخالف لكلام المصنف حيث أدخلها في المنقول وقيد التجريد عن اللام بالصفات والمصادر وظاهره قلة التجريد عنه مطلقاً ولو في حال النداء والأضافة. قوله لأن يقارن مرتجل مرتبط بقوله وجب وقل كما يفيده الشرح فيلزم أن يجب حذف أل في العلم المرتجل والمنقول اذا قارن ال الإرتجال والنقل كاليسع والنضر إذا نودي أو أضيف ويقل اكذف بدونهما ويقل إرتباطه بقل فقط. وهو الظاهر فيفيد قلة حذف أل فيهما مطلقاً والفرق ان الأداة في هذين صارت كالجزء الكلمة ~~كالجزء~~ بخلافها في نحو الأعشى فانه زيد للتعريف ثم عرضه الغلبة فليس كالجزء فلا يوثنا محفظها منه بخلافها. قوله

وكا يزول علم أن نوديا ... وكا اذا صغر بل أن ثنيا

وما به سمي من ذي عمل ... اومسند او متبع او منجلي

حرفين او حرفا وغيره حكى ... وكا تضف وكا تصغر واسلك

تضعيف ثاني اثنين لبنا وأردد ... واكرف ان حرك أيا تجد

من جنس تحريك وان بعضا سكن ... فالهمز او كا البعض منه ضعفن

قوله بل أن ثنيا أي اوجمع وحينئذ يحسن دخول اللام عليه عوضا عن تعريفه بالعلمية. قوله من ذي عمل قضيته أن الأسم في نحو (العمرو) و(زيد العالم) و(ضرب زيد) هو اللام و زيد و ضرب وليس كذلك لانه مجموع العامل والمعمول والتابع ومتبوعه والمسند والمسند اليه ففيه تجوز باطلاق اسم الكل على الجزء. ويمكن أن يراد بذي هذا المشتمل عليها اشتمال الكل على صفة الجزء او معه منفلقه. وهذا أن كان المتبع والمسند مصدرى مجهول او معلوم كالعمل وعلى نفس الجزء أن كان بمعناهما المتبادر

وأوّل العمل بالعامل هنا والمراد به غير المسند بقرينة المقابلة فلا استدراك. قوله ولا تضف
أشارة الى أنه يجب ان يغير على ما كان عليه فلا يثنى ولا يجمع. فلوقال لا تضف ولا تغير
لكان أشمل. قوله واسلك معناه مع البيتين الآتيين على ما يشعر به عبارة شرحه. واذا أردت
أن تسمى شخصا بكلمة على حرفين. أسلك عند التسمية تضعيف ثاني هذين الأثنين ان كان لينا
فنقول في لو وما وفي لوّ وماء وفيّ بقلب الالف الثانية همزة لالتقاء الساكنين. وأردد عندها ما
حذف منه ان كان محذوف الآخر فقل في يد ودم يدى ودمو. والحرف الواحد ان لم
يكن بعض كلمة وسمى به فان حرك فيكمل ثلاثا بتضعيف لينا تجده من جنس تحريك بأن
يؤخذ حرف الحركة مضعفا ويلحق به فيقال في لام اكرمّ وأن كان بعضا منها وسكن كفاد أضرب
فزد الهمز في أوله للتكميل او لا البعض الساكن من الكلمة بأن لا يكون بعضا وسكن كلام التعريف
او كان وتحرك كباء ضرب منه ضعفن اى جئ بمضعف من جنسه. فيكمل ثلاثة أحرف
فيقال لل و بب وعبارته مع علاقته لا يفي بتمام المراد على ان قوله او لا البعض قاصر ان لم
يجعل اللام للعهد ومناف لقوله العام إنّ حرك لينا ان جعل له كان النفي حينئذ يتوجه الى المقيد و
القيد لتحصيل التعميم فيفيد أن الحرف المتحرك الغير الجزء من الكلمة يضعف من جنسه الا أن يجعل
المقابلة قرينة على التخصيص هذا. قال عصام الحرف الساكن يحرك بالكسر ويجعل ثلاثيا بالحرف
المجانس للكسرة وهو مخالف لما قاله المصنف وقال ايضا اذا سمي رجل بنحو كم مما هو صحيح الآخر ولم
يحذف منه شيء بعد العلمية محذوف العجز معتد فيقال كمي.

أسماء الإشـارة

أشر بذا لذكر فرد وذي	ني تا أنثى ذان تان للذي
ثني وذين تين غير الرفع	وبأولى لمطلق من جمع
والمد أولى وزد الكاف أذا	يبعد واللام اذا شئت خذا
الا المثنى واولاء والذى	قارن ها وللمكان فاحتذى
هنا وزد للبعد ما تقدما	لكن به الكاف جموداً الزما
وفيه هنّا ثمّ هنّا وقف	بالهاء وفي الزمان ربما تقف

قوله اسماء الاشارة اضافة احد المتصاحبين الى الآخر وعرف بما وضع لمشار اليه اشارة حسية
ونقض بانه دورى ويرفع بان اخذ جزء المعرف في التعريف لا وجه لجواز كون ذلك الجزء ضروريا

وقد يجاب بأن الأشارة في التعريف لفوي ويتجه عليه أنه في المعرف كذلك كان معناه اسم لصاحبه الاشارة. قوله لذكر اي ولوحكما فلا يرد قوله تعالى فلما رأى الشخص بازغة قال هذا ربي وكذا الفرد اعم من الحقيقي والحكمي ليشمل الجميع والفريق فلا حاجة الى أن يقال بانه مستعار للمتعدد في قوله تعالى عوان بين ذلك اي الفارض والبكر لأنه مؤول بالمذكور فهو مفرد حكما. قوله للأنثى أي للمفرد المؤنث ولو كانا حكميين كالفرخة والجماعة والمذكر المنزل منزلة الأنثى. قوله ذان هو للمثنى المذكر ونقض بقوله فذانك برهانان من ربك لأن المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان الا أن يقال بان التذكير لموافقة الخبر. قوله بغير الرفع منقوض بنحو ان هذان لساحران ويؤول بانه مبني على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاث. قوله لمطلق أي مذكر او مؤنث عاقل او غيره لكن استعماله في غير العاقل قليل ومنه قوله تعالى (أن السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤلا). قوله واللام مفعول خذ أي خذ اللام اذا أشئت مع الكاف تنبيهاً على نهاية البعد الا في الصور الثلاث الآتية وفي بعض النسخ بدل خذ فذا اي ذا الأمر وهو زيادة اللام ثابت الا في المثنى الخ. قوله هنا ملازم للظرفية او ما يشبهها وهو هنا الجر بمن اوالى ومثله ثم. قوله ما تقدما اي الكاف فقط لو مع اللام ويلزم الكاف حينئذ الأفراد والفتح بخلاف كاف ذلك وبكره ولذا قال لكن الخ لكن لا يفيد كلامه لزوم الفتح فلوقال لكن به مفتوح كاف لزما لكان أولى.

أل الحرفي

أل حرف تعريف وسيبويه	اللام فقط وكلهم عليه
عهدية مصحوبها ذو خبر	في الحس أو في العلم او في الذكر
وغيرها جنسية ان خلفا	كل مجازا او حقيقة وفا
وغيرها عرف بها الماهية	وعن ضمير قد أنابوا ذيه
ولازماً تزاد في كاليسع	وفي الذي وما عداه فاسمع

قوله عهدية ظاهر كلامه ان أل قسمان. الاول العهد الخارجي وله ثلاثة اقسام حضوريا أن كان المعرفة حاضرا عند الحس نحو (اليوم اكملت لكم دينكم) وعلمي أن عهد مضمون مصحوبها بها نحو (اذ هما في الغار) وذكري أن تقدم المضمون مصحوبها ذكرا نحو (فعصى فرعون الرسول) الثاني لام الجنس وهو ثلاثة اقسام لانه أن قصد به الحقيقة من حيث هي فلام الحقيقة والماهية اومن حيث تحققه في كل فرد فلام الاستغراق او في ضمن فرد مبهم فالعهد الذهني ونظير المدخول للعهد الحضوري

في سائر المعارف اسم الاشارة وللعهد العلمي علم الشخص وللام الحقيقة علم الجنس وللام الاستغراق
الكل المضاف الى النكرة وللعهد الذهني النكرة في الاثبات ولعل التطير لمدخول العهد الذكري الموصول
فاحفظه. قوله في الجنس للمة في هنا وفي تاليه باعتبار المدخول. قوله وغيرها جنسية الخ هذا لا يفي بما
ذكرنا سابقا من اقسام لام الجنس لعدم تعيين الاستغراق. وعدم ذكر العهد الذهني. ولو قال جنسية
مستغرق ان خلفا الخ وقال بدل قوله وغير عرف الخ حقيقية ذهنية عهدية كان اولى تأمل. قوله مجازاً اي
استعارة حيث استعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال في واحد لمشابهته بهم في استجماع الخصائص اذ المراد
بانت الرجل انت الجامع لخصائص كل رجل. قوله وعن ضمير قد انابوا اذ ية كقوله تعالى فان الجنة هي المأوى
قوله كاليسع أراد باليسع ماقارنت أل نقله الى العلمية كالنضر واشار بالكاف الى ماقارنت ال ارتجاله
كالسموأل.

(الموصول الاسمي)

هو الذي مع التي المثنى ... له اللذان و اللتان معنى
وجمعه الذين خص العقلاء ... ولهم وغيرهم هذ الأولى
واللاء واللائي وشبه للتي ... ومن وما وأل تساوى كل تي
فمن لعالم وشبهه وما ... ادرج فيه وسوى العالم ما
ونوع عالم ووصفه وما ... ادرج فيه وكذا ما ابهما

قوله له اي للمذكور من الذي والتي او للموصول او الضمير عائد الى المثنى فعلى الأولى خبر قوله المثنى
مفرد وعلى الأخير جملة. قوله وجمعه اعترض بان الجمع من خصائص الأسماء فلزم اعرابه كالمثنى
وأجيب بانه خاص بالعقلاء بخلاف مفرده فلم يجريا على سنن الجموع المتمكنة. ويتجه عليه أنه يجوز
أن يكون جمع الذي المستعمل في العقلاء فالأولى أن عدم الجريان على سننها بأن مفرده ليس علماً
ولا صفة فهو غير جامع لشروط الجمع هذا. وقد ينتقض اختصاصه بالعقلاء بقوله تعالى ان الذين
تدعون من دون الله عباد أمثالكم الا ان يعم من الحقيقية والتنزيلية بناء على أن المشركين
نزلوا الأصنام منزلة العقلاء. قوله هذ الاولى اى هذه موصولا للعقلاء وغيرهم وليس المعنى أن
يوخذ جمعا لهم حتى يكون اطلاق الجمع عليه تجوز. قوله [struck out] تساوى كل تي أي
تساوى كل منها كل من تلك المذكورات في الاستعمال. قوله وما أدرج فيه أي أدخل في سلك العالم بتغليبه
على غير العالم فيكون مجازاً مرسلاً بعلاقة الجزئية على الراجح نحو قوله يسبح له من في السموات ومن
في الأرض او باقترانه في عموم فصل بمن نحو والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه فيكون

مجازا بعلاقة المجاورة نحو هذا والأكثر في ضميره اعتبار نحو ومنهم من يؤمن به وقد يعتبر المعنى نحو ومنهم

من يستمعون اليك وقد يعتبر المعنى ثم اللفظ او عكسه بالنسبة الى ضميرين وقس عليه ما

قوله ونوع عالم ووصفه الأولى وشبهه ووصف عالم الخ والمراد بشبهه ما نزل منزلته وبالصفة الصفة

الغير المفهومة من الصلة وهو شامل للنوع مثالهما قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء،

في الكشاف وقيل ما ذهابا الى الصفة وكأن الاناث من العقلاء يجرى مجرى غير العقلاء ويمكن

أدخال التنزيل المذكور في قوله وما أدرج فأن المراد به ما أدخل في سلكه بالتغليب نحو سبح له ما

في السموات وما في الأرض او بالتنزيل،

وذو بطيئ وأن لم تلغ ذا ‖ ولم تشر وطلبا بما خذا

أومن وأيّ وهي مع ما من يرد ‖ مستفهما بها وشرطا ثم هي ترد

نكرة موصوفة وليو صف ‖ بغير من وما ومن قد تكتفي

قوله وان لم تلغ ذا اى وذا أن لم تلغ ولم تكن اسم أشارة ووقع بعد ما ومن الاستفهاميتين

الاستفهاميتين فان الغيت بتركيبها مع ما اسماً واحداً نحو لما ذا صنعت او بجعلها زائدة نحو ماذا

صنعت اوكان اسم أشارة اولم تقع بعد احدهما لم تكن موصولة. ولوقال وذو بطيئ وذا لم تلغين ولم

تشر ذا طلب بما ومن كان أحسن و أوضح وافيد ومعنى ذا طلب مصاحبا لطلب مفادا بما او من

الاستفهاميتين. قوله وأي عطف على ذا لا على من. وفي قوله وهي استخدام. قوله ثم ترد

اى تكل منها حالة أخرى وهي كونها نكرة موصوفة نحو يا ايها الرجل ومررت بما معجب لك و

كقوله كفى بنا فضلا على غيرنا حب النبي محمد ايانا اى شخص غيرنا. قوله بغير من وهو ايّ نحو

مررت برجل اي رجل وما نحو اعطه شيئاً ما. قوله قد تكتفي اى تكون كل منهما تامة بمعنى الشيء

نحو فنعما هي ونعم من هو،

موصولنا الحرفي ما اول مع ‖ صلته بمصدر كيف تقع

وذاك أن والوصل فعل صرفا ‖ وكي بما ضارع للام قفى

وأن والوصل ابتداء والخبر ‖ وما بذي تصرف كاما أمر

ولو كما بتلو مفهم تمن ‖ ومن يزد فيه الذي فما وهن

قوله ما اول يتجه عليه ان هذا التعريف دوري فان العلم بالصلة متأخرة عن العلم بالموصول

وانه منقوض منعاً لشموله همزة التسوية. ويمكن دفع الأول بان المراد بالصلة معناها اللغوي

وهو ما اتصل. والثاني بأن المراد حرف مصدري اول مع اه والهمزة ليست كذلك.

قوله فعل متصرفا ظاهره أن الفعل اعم من الماضي والمضارع والامر. وقد يستدل على دخولها الامر بنحو أشرتُ اليه بأن قم لان حرف الجر لا يدخل الا على الإسم او مؤول به. و يضعفه انه لو انسبكت بالمصدر لفات معنى الامر المطلوب فالأولى جعله تفسيرية فتأمل.

قوله للام فهي أي وقع بعد اللام ولو مقدرة فلا يرد نحو جئتك كي تعطيني حقي. قوله بذي تصرف في اي ولو تصرفا ناقصا كما في ما دام ماضيا او مضارعا لا أمرا. ويوصل بجملة اسمية غير مصدرة بحرف بخلاف المصدرة به نحو ما إن نجما في السماء ولم يذكره لندرته. قوله ولو كما اي مثلها في وصلها بفعل متصرف غير امر لكنه يكون غالبا بتلو مفهم تمن نحو ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين. قوله فما وهي قضيته انه ليس ضعيفا وهو ممنوع كيف وما مثل به من قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا أجيب عنه بوجوه كون الذي مخفف الذين أو صفة لمحذوف أي كالجمع الذي او كالخوض الذي خاضوه على انه أورد عليه أن دخول اللام عليه لكونه من خواص الاسم يأبى عن حرفيته.

خاتمة

ما للمنكر احكه بأي إن ... تسئل بها عنه وفي الوقف بمن

والنون أشبع ومنان إن يثن ... منين منتان منة للفرد عن

منات او منين إن جمع عني ... منون والنون بكل سكن

وإن تصل فلفظهن لا يختلف ... واحك بها الأعلام ان لم تنعطف

والوصف منسوبا مع أل والياء ... أو قل لغير عاقل كالشيء

والعلم المتبع لا يحكى سوى ... ما ابنا مضافا لكمثله حوى

ماذا لتمييز وأعرب وأحك إن ... حكما الى لفظ تضف واسما يعن

قوله ما للمنكر أي ما ثبت للمنكر من إعراب وإفراد وفروعهما إحكه بأيّ للإستفهام أي فيه اذا وقع السؤال عن المنكر به. وهي معربة والحركات والحروف فيها قيل إعراب وقيل حركات حكاية وحروفها. فيكون اعرابها مقدرا. قوله وفي الوقف بمن إي إحك ما لمنكر عاقل في حال الوقف. وفيه تنبيه على أن ايّ يعم الوقف والوصل. قوله والنون أشبع أي النون في المذكور حركة حركة المنكر ثم أشبع الحركة دفعا للوقف على المتحرك فيتولد منه واو أو ألف اوياء ففي نطاق الإشباع بالنون تجوز. قوله للفرد عن أي ظهر منه بفتح النون وقلب التاء هاء في المفرد المؤنث

فهي في الدفع على قياس تحول المعربي مبتدأ وخبرها محذوف والتقدير أي ... وأجاز اللام فيه ... الصحابة ونحوها بفعل مقدر قبلها فيكون حكي المتحكي ولو أظهر لجاز

ولا يحرك الهاء لأنها لا تكون في الوقف الا ساكنة وحكي فيها التأنيث دون الإعراب لأن الإعراب فرعه ومراعاة الأصل عند تعارضهما أولى. قوله وإن تصل بيان لمفهوم قوله وفي الوقف يعني اذا وصل بشيء يحكى بلفظ من ساكناً في جميع الأحوال فتقول لمن قال رئيت رجالاً. من يافتى وهكذا قوله وأحك بها أي بمن نفس الأعلام لأمالها فتقول لمن قال رئيت زيداً من زيداً ومن مبتدأ والإسم بعده خبره وهو مرفوع تقديراً وحركته اللفظية حركة الحكاية.

قوله إن لم تنعطف أي لم تقع بعد حرف العطف والا تعين الرفع لأن المقصود من الحكاية بيان المراد. والعطف يدل عليه هذا. ويشترط في حكاية العلم عدم تيقن انتفاء الإشتراك فيه فلا يحكى لفظ الفرزدق لعدم اشتراكه يقينا وكونه علما لعاقل. قوله والوصف منسوبا عطف على الأعلام أي أحك بمن الوصف المنسوب عاقلا أو غيره مصاحبا مع أل في أوله والياء في آخره فتقول لمن قال جاء القرشي المني. وأحك بما غير العاقل فقط مع أل في أوله والياء في آخره.

قوله والعلم المتبع أي بغير العطف وفاقا وبه عند يونس. لكن المستحسن عند سيبويه جواز الحكاية في العلم عن المعطوف والمعطوف عليه. قوله سوى اى سوى علم جعل تابعه إبنا مضافا لكمثله أي إلى علم آخر حوى ذلك العلم الأول الأبن فالكاف في قوله لكمثله زائدة. واللام بمعنى إلى صلة مضافا وضمير حوى عائد الى ما وإبنا مفعوله. والمراد إحتواء الموصوف على الصفة. قوله ماذا للتميز أي لحكايته فتقول لمن قال عندي راقود خلا ماذا خلاً.

قوله حكما مفعول تصف. أي أن تنسب حكما إلى لفظ مراداً لفظه فأنت مخير في إعرابه وحكايته نحو ضرب فعل ماض و من اسم يعني أي يظهر اسماً بإرادة لفظه.

الكتاب الأول في العمد وهي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ

وأختلفوا في ما له التأصل — في الرفع هل مبتدء أو فاعل
ووجه كل بإتجاه يجلو — من ثم قال البعض كل اصل

المبتدء والخبر

اسم عن العامل لفظاً جردا — لا زائداً أخبر عنه المبتدا
ومنه وصف رافع لما كفي — يسبقه مستفهم او ما نفي
لكونه قام مقام الفعل لا — تخبر له ومفرداً قد جعلا
فان يطابق فلما بعد خبر — في مفرد ونحوه الأمران قر

قوله ووجه كل أه وجه الأول أن المبتدأ مبدوبه في الكلام ولا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر. وأنه عامل ومعمول من حيث أنه مبتدأ بخلاف الفاعل. ووجه الثاني أن عامله لكونه لفظياً أقوى فيكون هو أقوى أيضا ولأن رفعه للفرق بينه وبين المفعول ولا ينسخه ناسخ بغير المعنى ولأنه جزء الجملة الفعلية ولا يحذف بلا نائب بخلاف المبتدء في الكل. قوله اسم أي ولو حكما فلا ينتقض بقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والمراد بالاسم مقابل الصفة ولا يخرج عن قسمي المبتدء نحو ضارب زيد قائم لأن كل صفة جارية على موصوف ولو مقدراً فمعنى ضارب شخص ضارب فهو من القسم الأول. قوله لا زائداً أو شبهه في عدم الإحتياج الى المتعلق كرب الجارة. وكتب أيضا أي لا يلزم التجرد عن العامل الزائد فإن أريد بالزائد ما لا يتعلق بعامل بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم، دخل المجرور بلعل و لولا في لولا زيد على مذهب من يجعل التقدير لولا زيد موجود لا وجد زيد وإمّا لا. إلا أن يقدر بحذف العاطف والمعطوف كما في بيده الخير. قوله ومنه فيه استخدام لأن المراد بالمبتدأ ما ليس بوصف رافع وإمّا إنتقض التعريف به جمعا. قوله وصف كلامه هنا لا يفيد انحصار المبتدء فيهما بخلاف عبارة البهجة. وما قيل أن الحصر ممنوع لأن الأقل في أقل رجل يقول ذلك وغير في غير قائم الزيدان خارجان عن القسمين مدفوع بأن الأول مبتدء سماعي والكلام في القياسي على أن معناه قل رجل يقر ذلك فليس مبتدء والثاني مستعار إعرابه من المبتدء لاشتماله باعراب الإضافة كما استعار في باب الإستثناء اعراب أضيف اليه فهو في حكم ما قائم الزيدان. ثم المراد بالوصف أعم من المشتق وغيره وبما في قوله لما اعم من الظاهر والضمير البارز ليشمل نحو أقرشي أنت قوله يسبقه أي حقيقة أو حكما فلا يرد أن نحو أنما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان غير مسبوقين

بالنفي ونحو هل قائم زيد غير مسبوق بالاستفهام لأن هل بمعنى قد. وأصله أهل حذفت الهمزة لأن الأولين في قوة ما قائم الا الزيدان وما قائم الزيدان ومعنى الاستفهام ملحوظ في هل بحيث شاعت في الاستفهام. قوله لكونه علة لقوله لا تخبر ولقوله جعلا. وهو إشارة إلى ما في التسهيل من أنه لشدة شبهه بالفعل فاعله مغن عن الخبر ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة انتهى. فالمراد بالإغناء عن الخبر عدم الإخبار عنه قوله في مفرد متعلق بقر أي قر الأمران وهو كون الوصف مبتدء وخبرا في الوصف المطابق لمفرد بعده وفي نحو من الجمع المكسر والوصف المستوي فيه المفرد وغيره نحو اجنب الزيدان. ويتجه عليه أنه منقوض بنحو أحاضر القاضي أمرأة لعدم جواز كون حاضر خبراً لامرأة لعدم مطابقتهما في التأنيث ونحو قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي فإنه لا يجوز كون أنت مبتدء لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ونحو أفي داره زيد فإنه يجب كون زيد مبتدء لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة إلا أن يراد جواز الأمرين عند عدم المانع على أنه يمكن الجواب عن الثاني بأن الجار متعلق بفعل مقدر اى ترغب عن آلهتي.

والابتداء رافع مبتدء كرفع	جعلك الاسم أولاً لتخبرا
بالمبتدا أرفع خبراً ومن يقل	تراافعا صوب ومفردا يحل
فجامد خال وينوى الضمر	في ذي اشتقاق ووجوبا يظهر
حيث جرى على الذي ليس له	ورافع الظاهر لا يحمله
خلف جلو حامض أين المقر	وحكمه حالاً ونعتا كالخبر

قوله جعلك الاسم فيه أن الجعل صفة المخاطب والابتداء وصف اللفظ، إلا أن يقدر أن جعلك للاسم صفة الاسم. وهذا القدر كاف في الحمل. وعبارة البهجة قيل جعل الاسم أولاً ليخبر عنه انتهى وهو مشعر بضعف القول والجعل مصدر المجهول. والمراد بالأول ما هو بحسب الرتبة ليشمل عامل المبتدء المؤخر. والأولى حذف عنه ليشمل عامل الوصف الرافع لما كفى ففي كل من التي ينفي خلل. قوله بالمبتدء أرفع خبراً أورد أنه قد يرفع الفاعل كالقائم أبوه ضاحك فتساوى هذا مع القول بكون الابتداء عاملا فيهما من حيث الرد. بأن الفعل أقوى العوامل مع أنه لا يرفع الا واحداً فكيف يرفع الابتداء أو المبتدء اسمين. ودفع بأن الجهة ح مختلفة لأن الطلب للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كونه محكوما به فافهم.

قوله ومن يقل كأنه لم يذكر قول من قال أن الابتداء عامل فيهما لاقتضائه أياهما لأنه يرد عليه أن الفعل الذي هو أقوى العوامل لا يعمل رفعين فكيف به. وقد يقر بأنه للطافته شابه المجرورات الغير الفاترة عن الأعمال الكثيرة كما قاله عصام فهو أقوى من الفعل.

قوله في ذي اشتقاق أي ولو حكما بأن أول بالمشتق تأويلا شايعاً فيدخل فيه زيد اسد و يخرج أخوك زيد. قوله حيث جرى وجوب الإظهار يعم المفرد والجملة نحو زيد عمرو ضربه هو والجار والمجرور والظرف نحو زيد عمرو في داره هو فما يوهمه كلامه من الاختصاص بالمفرد غير مراد هذا. ومثل الخبر في الابراز لذلك الحال والصفة والصلة. قوله ورافع الظاهر تخصيص لقوله و ينوي المضمر في ذي اشتقاق يعني أن الخبر المشتق اذا رفع ظاهراً لا يحمل الضمير لئلا يتعدد الفاعل.

قوله أين المقر أي الخلف ثابت في جواب هذا السؤال على أقوال كون المقر الأول أو الثاني او كل منهما أو معنى المجموع المجعول خبراً وهو مز ويستلزم الخلاف في أن الضمير واحد أو متعدد.

وجملة لاذات تكون أو خبرا | وحل وحتى مع ضمير المبتدا
مالم تكن إياه معنى وأخذ لا | إن جر بالحرف وما أدى الى
تهيئة العامل والظاهر قد | ينوب عنه وإشاره تعد
وعطف جملة حوته بالفا | أو شرطه أو العموم يلفى
وظرفا أو جر تماما استقر | اوكائن علق والوصف أبر
وأمنع زمانا خبرا في المعتمد | عن جثة ثالثها لا إن يفد

قوله وجملة اسمية او فعلية اما نحو زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحققين خلافا لأهل فائز اولو الرشد. وكتب أيضاً عطف على مفرداً. قوله لاذات لكن يشكل بنحو زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل إلا أن يقدر الخبر محذوف والاستدراك منه. قوله واحذر لا أي احذف العائد أن جر بالحرف ولم يوهم الحذف تسليط عامل الجار والمجرور على المبتدء بالعمل فيه فيجوز الحذف في نحو السمن منوان بدرهم دون الماء شربت منه. قوله والظاهر سواء كان بلفظه اتفاقا نحو الحاقة ما الحاقة والأكثر وقوعه في مواقع التفخيم او بمرادفه على خلاف نحو زيد جائني أبو خالد اذا كان كنية زيد. قوله تعد أي تحسب نائبة عن العائد نحو ولباس التقوى ذلك خير. قوله بالفاء متعلق بالعطف أي عطف الجملة المشتملة على العائد بالفاء

على جملة خالية عنه نحو زيد مات عمرو خرثه وزاد ابن هشام الواو بناء على أن الواو للجمع في الجمل كالمفرد والرضي ثمّ. قوله وظرفا اه عطف على قوله جملة أو مفردا وهو مفعول بحل قوله أو كائن اه أورد عليه أنه من الأفعال الناقصة فيكون الظرف والمجرور خبره فإن لم يقدر لهما متعلق آخر لزم التحكم وعدم كون المتعلق خبرا وإلا لزم التسلسل. وأجيب بأن الكائن المقدر تام لا ناقص وفيه ح يكون حالا فهو في حكم الخبر فيعود المحذور، وأقول لو أجيب بأن حكم الشيء اجمالا غيره تفصيلا أو بأن التسلسل في الأمور الاعتبارية لكان أولى. قوله أبر أي من الفصل خلافا لابن الحاجب. قوله وامنع زمانا خبرا أي وإن أفاد. وقضيته أن لا يصح نحن في شهر كذا على هذا القول الثالث وهو بعيد إلا أن يقرر مراده أنه لا يقع خبرا عن اسم العين بالذات إن لم يتخصص الزمان بوصف او الإضافة مع جره بفي في المثال المذكور أو يكون الذات كالمعنى في التجدد وقتا فوقتا نحو الرطب شهر ربيع أو يقدر مضاف هو معنى نحو اليوم خمر أي شربه.

والأصل في الأخبار تنكير وفي *** مبتدء عرف فإن عرف يفي
في ذين خيّر وابتداء النكرة *** يجوز مع فائدة معتبرة
ككونه موصوفا أو وصفا دعا *** أو عاملا أو في جواب وقعا
او واجب الصدر أو ابهام قصد *** أو العموم وانخراق ما عهد
او حصر أو تعجب أو نوع أو *** حقيقة من حيث هي أو أن تلو
نفيا او إستفهاما أو لولا إذا *** فجائية أو فاء جزا او واو ذا
حال وأن قدم أخبار وحل *** ظرفا أو المجرور قيل او جمل

قوله خير أي اذا وجد الوصف في ذين الاسمين اللذين أردت جعلهما مبتدء وخبرا فاحكم بالتخيير بينهما في جواز جعل كل مبتدء والآخر خبرا. قوله أو عاملا أي بالرفع أو النصب او الجر نحو امر بمعروف صدقة ومثلك لا يبخل. فان المثل متوغل في الإبهام لا يتعرف بالإضافة. قوله أو ابهام قصد نبه به على أن مراد من قال من المسوغات الإبهام قصده وإلا لاتجه أن إبهام النكرة مانع من صحة الإبتداء فلا يجوزه. قوله او العموم اما بنفسه نحو من عندك او بغيره كالواقع في سياق استفهام او نفي نحو أ إله مع الله وما أحد أغير من الله. قوله وانخراق ما عهد، أي خرق المعهود و[crossed out] المعتاد نحو بقر تكلمت وفي قوله ما عهد استعارة والانخراق تخييل. قوله او تعجب هل المراد مدلول لفظ العجب او مدلول صيغة التعجب، والأظهر الأول لأنه على الثاني يستغني عنه بقصد الإبهام. وكذا بقوله موصوفا

اذ يمكن إدراجه في كل منهما. قوله من حيث هي لكنها يعم جميع الأفراد لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح نحو تمرة خير من جرادة. قوله نفيا كأنه مستغني عنه بقوله المار او العموم. قوله وأن قدم إي إن كانت مختصة بان كان المضاف اليه في الظرف والمجرور في الجار والمجرور او المسند اليه في الجملة صالحة للإخبار عنها نحو عندك تمرة وفي الدار رجل وقصدك غلامه انسان بقي أنه عد من المجوزات كونه بعد لام الإبتداء نحو لرجل قائم وكونه بعد كم الخبرية نحو كم عمة لك يا جرير وخالة بناء على رفع عمة لكن يمكن ادراجهما فيما سبق

والأصل في الأخبار تأخير وقد … تسبق لا إن لم يبن حيث أتحد
مع مبتدا عرفا ونكر أو يرى … فعلا اذ المضمر فيه استترا
أو طلبا او مسندا الى دعا … وقدمن منهما ما وقعا
في مثل أو لازم الصدر ومع … ذي الفا وذي الحصر وأخبار تقع
إن كان للنكر يجيز الابتدا … او مضمر عاد له من مبتدا
أو دل ما يفهم بالتقديم أو … يسند الى أن وأما ما تلوا

قوله لم يبن أي لم يميز المبتدء عن الخبر فإن ميز عنه جاز تقديم الخبر نحو أبو حنيفة ابو يوسف. قوله فعلا أي بحسب الصورة فلا يرد أن الخبر مجموع الفعل والفاعل لا الفعل فقط. والمراد به ما يشمل اسم الفعل نحو زيد هيهات فلا يقدم الخبر عنه. و ما ذكره غير شامل لنحو أنت قمت لأن ضميره غير مستتر مع أنه لا يتقدم لئلا يلتبس بالتأكيد فلو جعل الضابط هنا التباس المبتدء بغيره لكان أشمل. قوله أو لازم الصدر و يندرج فيه المحصر بلام الإبتداء نحو لزيد قائم ولقائم زيد ونحو أيهم أفضل وأين زيد و المضاف الى اسم الإستفهام والشرط وكم الخبرية لأن المراد من اللزوم أعم من أن يكون بالذات او بالواسطة. قوله ومع ذي الفاء أي أخر ذا الفاء من المبتدء والخبر وقدم مصاحبه و كتب أي وقدم وجوبا ما وقع مصاحب ذي الفاء مبتدء نحو الذي يأتيني فله درهم أو خبرا نحو أما زيد فقائم لأن مدخوله مشابه للجزاء وما وقع مصاحب ذي حصر أي محصور فيه مبتدء نحو ما كاتب الا زيد أو خبرا نحو ما زيد الا كاتب لئلا ينعكس الحصر. قوله وأخبار تقع مقدما وجوبا إن كان بسبب التقديم تجيز الابتداء للنكرة كأن كان ظرفا نحو عندي درهم. فقوله وأخبار مبتدء و تقع خبره وقوله للنكر متعلق بيجيز. قوله أو مضمر أي يجب تقديم الخبر إذا رجع اليه ضمير من

المبتدء نحو في الدار صاحبها لئلا يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة. قوله أو دل أي يجب
تقديم الخبر إذا دل على مايفهم بسبب التقديم لأن تأخيره يخل بفهم المقصود فالتعجب في
لله دركـ. ولو قال بدل دل فات لكان أوضح. قوله إلى أن إي مع صلتها خفيه تجوز وجب
التقديم هنا لئلا تلتبس بالمكسورة أو بأن التي هي لغة في لعل ولهذا يجوز تأخيره أن تلى أما
كما أشار اليه بقوله وأما ثلوا ألخ لأن المكسورة وكذا لعل لاتدخل هنا قوله أو كم أي
ويجب تقديمه اذا كان كم الخبرية نحو كم درهم لك او إسم اشارة مكان نحو هنا أو ثمة
زيد. قوله أو مصدر أي مصدر يبدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمري (سمعٌ وطاعةٌ)
إذ أصله أسمع سمعا وأطيع طاعة وبعد حذف الفعل عدل الى الرفع لإفادة الدوام.

أوكم هنا ثمة وحذف ماعلم ... من مبتدا وخبر أمر يلتزم
لمبتداء أخبر عنه بقسم ... أو مصدر من فعله الحذف الحتم
أو تلو نعم لو بئست قطعا ... وما تلا لا سيما إن رفعا
وبعد لولا التزموا حذف الخبر ... ومن يقيده بأن يجر أبر
وواو مع وقسم قد اتضح ... ونحو ضربي ذا مسيئاً في الأصح

قوله لمبتدا أخبر الخ. أي حذف المبتدء واجب إذا أخبر عنه بقسم نحو في ذمتي لأفعلن
أي قسم في ذمتي. قوله أو مصدر أي حذف المبتدء واجب إن أخبر عنه بمصدر يكون بدلاً
من التلفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمري سمع إذ أصله أسمع سمعا وأطيع طاعة وبعد حذف
الفعل عدل الى الرفع لإفادة الدوام. قوله الحذف حتم أما القيد فللعلم به وأما المقيد فلكون الجواب
عوضا ولا يجمع بينه وبين المعوض عنه أو لأن النفي عند عدم القرينة على توجيهه إلى شيء يتوجه الى
وجود مدخوله فيكون الخبر كالتكرار إذا كان كونا مطلقا وأما إذا كان مقيدا فلا لعدم الدليل عليه.
ولذا قال ومن يقيده الخ وكتب أيضا أي لولا الإمتناعية لأن التحضيضية لا يقع بعدها
المبتدء. قوله بأن يجر أي بأن دل عليه دليل وإلا لم يحذف. قوله أبر لأنه لو قيل لوجوب الحذف
مطلقاً لورد عليهم ما رواه البخاري في كتاب العلم من صحيحه في قوله صلى الله عليه وسلم
لعائشة رضي الله عنها لولا قومك حديثو عهد بالكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم.
وتوجيهه بانه مروي بالمعنى بعيد. قوله وواو مع أي بعد مدخول واو نص في معنى مع. وهو
كل رجل وضيعته أي مقرونان وفي تعيين مرجع الضمير في نحو هذا المثال اشكال لأنه لايصح

إرجاعه إلى كل لعدم مقارنة كل رجل بضيعة كل رجل و لا إلى رجل لعدم مقارنة كل رجل مع ضيعة رجل خاص، وأجاب عصام بأن كل رجل إجمال لأسماء ظاهرة متعددة وضمير ضيعته اجمال لضمائر متعددة وكل مضمر في هذا الجمل يرجع الى الظاهر في ذلك الجمل. (فكأنه قيل الرجل وضيعته مقرونان):....
وقد يجاب بأن العموم المستفاد من كلمة كل معتبر بعد ارجاع الضمير الى الرجل فكأنه قيل الرجل و ضيعته مقرونان أيّ رجل كان و أية ضيعة كانت. قوله وقسم نحو أيمن الله أي قسمي ولم يقل يجعل المحذوف مبتدءً لأنه اذا دار الحذف بين الصدر والعجز حذف من العجز كما قيل لأنها محل التغيير ولأن الإحتياج عنده وليس لك أن تقول لأن المبتدء مقصود بالحكم لأنا نقول يعارض بأن الخبر محط الفائدة. قوله ونحو ضربي زيداً أي يجب حذف الخبر اذا كان المبتدء مصدراً ولو بتأويل أو اسم تفضيل مضاف الى الفاعل أو المفعول أو كليهما و بعده حال لا يصح كونه خبراً للمبتدء. فالأول كما ذكره المصنف. و الثاني نحو أكثر شربي السويق ملتوتاً. قوله في الأصح راجع الى المتعلق بالفتح والكسر.

وعدد الأخبار عاطفاً ولا ... ونحو حلو حامض قد حظلا
فيه تقدم وعطف ثم إن ... مبتدءات عاقبت أخبر عن
آخرها وهو وما له خبر ... عن تلوه وهكذا أو ما غبر
لا أولاً أضف إلى الضمير ... أو بالروابط ائت في الأخير

قوله وعدد أي عدد جوازاً الأخبار ولو أكثر من اثنين سواء قارنت عاطفاً نحو زيد عالم و كاتب. أو لا كقوله مقيظ مصيف مشتي. فإن كان تعدده واجباً بأن كان خبراً عن متعدد معنى نحو هما عالم و كاتب وجب العطف و سواء لم يكن الجميع في المعنى واحداً بأن لم يمكن تعبيره بلفظ كما مر. أو كان. إما بأن يقوم كل منهما جزء من المبتدء فتحصل منهما صفة قائمة بالمجموع كهذا أسود أبيض بدل أبلق. أو بأن يقوم كل منهما بالمجموع نحو هذا حلو حامض أي مز. وقد حظلا أي منع فيه أي في القسم الآخر تقدم لهما على المبتدء. وكذا عطف احدهما على الآخر لأن مجموعهما بمنزلة واحد. وقد صحح عصام جواز العطف لأن العطف صوري فقط. ثم إن اطلاق التعدد على تلك الأخبار بحسب الصورة إن وجد العطف لأن الخبر هو المجموع فقط. وكذا إن إتحدا معنى وإن التعدد يجري في المبتدء نحو الحلو الحامض خير من الحلو. وتركه مقايسة. قوله أخبر عن آخرها فتحصل هناك صغرى و كبرى و كلاهما.

ا- أي يجب ذاتها كالشرطية و لا ضربي زيداً فانشاء أو قصد المتكلم كالشانية
راجع إلى منسوطاً بالحق أو منوطاً بالكلام
مهسان
أشار إلى تضعيف أن ضربي فاعل لفعل مضمر تقديره يقع ضربي، ويرد من قال أيضاً أنه مبتدء دخبره واقع الفاعل أغنى عن الخبر، ويرد من قال أيضاً إن الحال نفسها هي الخبر، ويرد من قال أيضاً إن الخبر جائز التقدير واجب الحذف
ثبت
معنى بأن كان أو لفظاً بأن كان مع العطف
وأن يتقدم أو يستقبل
الغاية تقدم
بين الصوابين
أي حسب الحظ
لأنه
ثم ضعف تقدم المبتدء الغاية

ولو أردت إرجاعه إلى جملة واحدة اضفت المبتدء الأخير إلى سابقه وسابقه إلى ما قبله، و هكذا لكن هذا الخصوص بالطريق الأولى من طريقيْ ذكر الروابط، فيقر في زيد ابنه جاريتها قائمة جارية زوجة ابن زيد قائمة. قوله وما أخبر الخ. وما أي مبتدء غير مضى بشرط أن لا يكون أولاً للمبتدآت اذ لا سابق له حتى يضاف إلى ضميره أضفه إلى الضمير الراجع إلى سابقه بمرتبة يرتبط به، وفي بعض النسخ وما غير بالياء أي غاير الأول من المبتدآت أضفه قوله ~~الأخير~~ في الأخير أي بعده بطريق النشر المعكوس.

(باب الإخبار بالذي وبأل)

وبالذي أو فرعه إن تخبر	أسبقه مبتدء فجئ بالخبر
وهو الذي يقال أخبر عنه	وغير ذين صلة وسطه
عائدها ضمير غائب خلف	الاسم في إعرابه واشترط توف
قبول تأخير وإضمار وأن	يحل عنه الأجنبي والغني عن
والرفع والإثبات والمنع أحق	إن عاد مضمر على الذي سبق
ثم بأل عن بعض ذي فعل ففي	يصاغ منه وصلها لم ينتفي
إن رفعت ضمير غيرها انفصل	وأقرن بفي الضمير عن ظرف حصل

قوله وبالذي الخ أي بسبب أحد الأمرين فلا يرد أن كلامه يقتضي كونه خبراً و هو مناف لقوله اسبقه الخ. ولم يقل عن الذي الخ مع استقامة الوزن لأنه في المعنى خبر والخبر اللفظي مبتدء. ولذا سمي مخبراً عنه لا به. قوله إن تخبر قد يقال الأخبار بسبب الذي صادق على نحو جائني الذي ضربته إلا أن يجاب بأنه وإن صدق عليه لغة إلا أنه صار حقيقة عرفية في العمل المذكور. قوله أسبقه أي على أجزاء الجملة التي أريد الأخبار عن جزئها فلا ينتقض بنحو إن الذي أبوه قائم زيد، ثم هذا الموضع من محال وجوب تقديم المبتدء على الخبر. قوله وسطه أي بين الذي وخبره. قوله عائدها أي رابط الصلة بالموصول ضمير غائب وإن كان المخبر عنه متكلماً أو مخاطباً لأن مرجعه الموصول وهو غائب. فإن قيل لم لا يجوز المطابقة هنا مع تجويزه في أنت الذي قمت وهو مما يجري فيه الدليل قلت لأنه ح يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر فتكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدء.

قوله في إعرابه أي وفي كونه فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما وينبغي تجويز حذفه إذا كان مفعولاً لجواز
حذف العائد المفعول فالمراد بكونه خلفا اعم من التقديري، ويؤكد بمنفصل إذا كان فاعلاً معطوفاً
عليه فيقر في الأخبار عن زيد في جائني زيد وعمرو الذي جائني هو وعمرو زيد. قوله قبول تأخير
أي يشترط في الإخبار بالذي قبول المخبر عنه التأخير فلا يخبر عن أسماء الشرط ونحوها مما يقتضي الصدارة
ولا عن ضمير الشأن للزوم تأخير مفسره الذي هو الجملة إلى بعده عنه ويشترط قبول إضمار فلا
يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتنكير ولا عن مجرور حتى ومذ ومنذ لأنها لا تجر المضمر
ولم يذكر إشتراط قبول التعريف كما قاله ابن مالك للإستغناء عنه بقبول الإضمار ويشترط أن يحل
عنه الاجنبي بأن يقع موقعه فلا يخبر عنه الهاء من زيد ضربته لأنه لو قيل الذي زيد ضربته
هو بقي الموصول بلا عائد أو المبتدء بدونه لعدم جواز إرجاع الضمير إلى كل من المبتدء والذي ويشترط
أن يكون الفائدة ظاهرة فلا يخبر عن أجزاء الأعلام كبكر من أبي بكر. قوله والرفع أي جوازه فلا يخبر
عن واجب الرفع نحو أيمن الله لأنه للزومه حالة واحدة في حكم غير المنصرف والأخبار يقتضي تصرفه
وفيه تأمل. ولا عن واجب النصب كسبحان وعند. قوله والإثبات أي جواز وروده في الإثبات
فلا يخبر عن نحو أحد لئلا يخرج عما لزمه من الإستعمال في النفي لأن الجملة المصدرة بالذي هنا مثبتة دائماً.
قوله والمنع أي منع الإخبار أحق منه في ضمير الغائب عائد الى الإسم الذي سبق ذكره في جملة أو في
كأن يذكر انسان فتقول لقيته فيخبر عن الضمير نظراً إلى أنه في قوة لقيت ذلك الإنسان ورجح
المصنف منع الإخبار نظراً إلى أنه لا يصح وضع الأجنبي مقامه خلافاً لابن مالك وكذا لا يجوز الإخبار
عن عائد الى بعض جملة ولا تحتاج في الربط اليه كالضمير في ضرب زيد غلامه. بقي أنه بقي
شرطان أحدهما عدم كون المخبر عنه جزء جملة طلبية وكأنه لم يذكره اكتفاء بإشتراط كون
الصلة خبرية ولو كانت الطلبية جزء لجملة خبرية أخبر عن جزئها وثانيهما عدم كونه في
احدى جملتين مستقلين لا رابط لها بالأخرى نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو. قوله ثم
بأل إشارة إلى ما يعتبر في أل زيادة على ما مر، وهو كون المخبر عنه من جملة تقدم فيها فعل متصرف
مثبت. قوله لم ينتف فلا يخبر بأل عن زيد في ما قام زيد وقد يقرأن قوله يصاغ مغن عن قوله
لم ينتف لأن صلة أل لا يصاغ من المنفي الجامد. قوله إن رفعت إن رفعت الصلة ضميراً
راجعاً إلى غير أل أنفصل الضمير وإن رفعت ضميراً لوجب استتاره فتقول في ضربت إن
اخبرت عن الفاعل الضارب أنت باستتار فاعل الصلة لأنه لأل وعن المفعول الضاربه أنت

أنا بإنفعال مرفوعها وهو أنا وإذا رفعت ظاهراً فلا ضمير فيها، قوله عن ظرف أي الضمير النائب عن ظرف أخبر عنه حصل في جملة فتقول في صمت يوم الجمعة الذي صمت فيه يوم الجمعة وإذا أخبر عن المفعول لأجله قرن ضميره باللام لكن هذا انما يكون إذا لم يتوسع بجعلهما مفعولا به مجازياً وإلا ذكر الضمير مجرداً عن اللام.

(مسئلة)

تجوز فا في خبر لمبتدا تضمن الشرط كأل إن وردا
معطى عموم وصلها مستقبلا وما بظرف أو بفعل قبلا
شرطية يوصل او يوصف أو يضف إلى معطى مجازاة ولو
يضف إلى الموصول أو يوصف بذا مرضه جوزه في رأي شذا

قوله كأل مثال المبتدء إن عمم من الحقيقي والصوري، وإلا فالمراد كدخول أل الموصولة. قوله معطى عموم حال من فاعل ورد وفاعله ضمير عائد إلى أل. قوله عموم مضاف اليه وصلها مفعول لمعطى. إي إن ورد أل معطياً العموم بالصلة حال كونها مستقبلا نحو الزانية والزاني فاجلدوا ولا يخفى إن اشتراط العموم واستقبال الصلة ليس مخصوصاً بأل بل هما جاريان في الكل. وما يقال من اشتراط عدم الاستقبال مستدلا بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله مندفع بأن معنى ما أصابكم ما يتبين أصابته لكم، ولا ينتقض بقوله تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم لان المراد المستقبل معنى ولو كان غيره لفظا، قوله بظرف متعلق بقوله يوصل أو يوصف وكذا قوله بفعل إي اسم وصل بظرف ولو حكما كالجار والمجرور أو بفعل أو نكرة وصفت بأحدهما. قوله قبلا صفة الفعل أي يشترط في الفعل الذي هو صفة أو صلة قبول كونه شرطا بأن يكون مستقبلا معنى ليس معه حرف شرط. قوله إلى معطى مجازاة إلى نكرة مفهم لمعنى الشرط والجزاء موصوف بظرف أو فعل نحو غلام رجل أمامك أو يأتني فله درهم. قوله ولو يضف شرط جزائه قوله جوز يعني أن جواز دخول الفاء في ما أضيف إلى الموصول المذكور أو وصف به حال كونه مرضه ليس وفاقيا بل هو رأي الخ هذا. و خلاصة الضابطة أن دخول الفاء جائز إذا كان المبتدء موصولا أو موصوفا بفعل بلا حرف شرط أو بظرف أو مضافاً إلى احدهما أو موصوفا بالموصول بشرط العموم واستقبال الصلة و

(باب كان وأخواتها)

أرفع بكان المبتدا إسما وانصب خبره وظل بات تصب
أضحى وأمسى صار ليس أصبحا فتئ وانفك وزال برحا
إن نفيا أو شبهها تلى ذي الأربعة ودام يتلوما وذا لن يمنعه
بقية التصرفات إن تقع وغير ليس الصرف فيه ما امتنع

قوله ارفع بكان أي جدد الرفع به فلا يلزم تحصيل الحاصل والمراد بالمبتدء جنسه لا كل فرد منه لأن لازم الحذف والتصدير إلا ضمير الشأن وغير المتصرف لأن لزم الابتداء كطوبى للمؤمن لا يدخل عليها كان كما يأتي. وكذا الإضافة في قوله خبره لأن من الأخبار ما لا تدخلها كالخبر الإنشائي والطلبي فلا يقر كان زيد أضربه أو كان عبدي بعتكه. قوله ليس لانتفاء الحدث في الحال. وما يقر أنه فعل ماض فزمانه ماض مندفع بأنه مخالف لسائر الأفعال لمشابهتها بالحرف في الجمود والمعنى. قوله إن نفيا لفظاً بحرف أو فعل نحو ليس ينفك داعي. و احتراز كل ذي فاقة مقل قنوع. أو تقديراً نحو تفتؤ تذكر يوسف. وقوله وأبرح ما دام الله قومي بحمد الله منتطقا مجيداً. قوله أو شبهها نهيا أو دعاء. قوله ذي الأربعة الأخيرة بقرينة إسم الإشارة قوله ودام أي الناقصة بخلاف التامة كما في دامت السموات والأرض بشرط أن يتلوما المصدرية الظرفية فلو تلا ما غير ظرفية كما في يعجبني ما دمت صحيحاً إي دوامك صحيحاً فهو تام بمعنى بقي فصحيحاً حال. قوله لن تمنعه أي لم تمنع بقية التصرفات ذا العمل المذكور فيعمل غير الماضي إن وقع مثله. قوله وغير ليس هذا مشعر بأن دام متصرف فيه وهو مخالف لما قال في البهجة من أنه لا يتصرف فيه وعليه يجب أن يجعل يدوم ودم والدائم والدوام من تصرفات دام التامة. وأن يجعل ما مصدرية مقدراً لا محققاً وهو بعيد فالراجح كلامه هنا.

وفي جميعها توسط الخبر أجز وكل سبقه دام حظر
كذاك سبق خبر ما النافية فجيء بها متلوة لا تالية
ومع صار ما بالماضي عنه أخبرا ووسطوا أخبارها وحظرا
تقديمه دام وما بما نفي وليس والتام برفع يكتفي

وغيره الناقص والزمه فتى وزال ليس واستفته إيلاء نفي
معمول أخبار سوى الظرف وذا في كل عامل من النحو حذا

قوله أو لازم الابتداء أي بنفسه كما في نحو الكلاب على البقر من الأمثال أو بضمير كما بعد إذا المفاجاة وقد يقال أن قوله أو تصرفا الخ مغن عن هذا لأنهما مما منع التصرف فيهما بغير الابتداء قوله أو الخبر عطف على لازم والباء في قوله بطلب للملابسة وضمير عنه عائد إلى المبتدأ إي لا يليها خبر ملتبس بطلب من المبتدأ يعني أنه لا يكون خبرها جملة طلبية لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها إذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام في الماضي فيها في مدلولها لمدلول أخبارها. وإن كانت إنشائية نحو كن قائما فإن توافقا استغنى عن الخبر وإلا كان أحدهما أمراً والآخر استفهاماً إجتمع طلبان معا مختلفان على مصدر الخبر وهو محال. قوله وسطوا أخبارها إلا لمانع فلا يتوسط بنحو ما كان زيد إلا قائماً وقد يجب التوسط لمقتض كما في كان في الدار صاحبها بل يجب التقدم على العامل لذلك نحو أين كان زيد. قوله وحظر تقديمه دام أي ومنع تقديم الخبر على دام لأنها صلة لما دائما ولا يفصل بينه وبين صلته. وفيه أن عدم الفصل محل الخلاف فلا يكون هذا وفاقياً. قال المصنف لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لما ولها صدر الكلام. وفيه أنه يستلزم عدم جواز تقديمه على ما. وهو صحيح وإلا لزم تقدم بعض الصلة على الموصول وإعمال ما بعد الحرف المصدري في ما قبله لا لمدي. وقوله وما عطف على دام. والمراد به إما لفظه أي لا يتقدم الخبر أيضا على ما نافية أو مصدرية لاقتضائهما الصدارة وهو مصاحب في هذا الحكم بما نفي من تلك الأفعال. وأما الفعل إي فعل نفي بما سواء كانت شرطاً لعمله أم لا بخلاف المنفي بغيره فإنه لا يجوز تقديم خبره. ومنع الكوفيون وتابعوهم تقديمه ليس وهو المختار لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية. والمنع لقياسها على عسى في عدم التصرف والاختلاف في فعليتها يرده أن علة صدارته تضمن معنى ما له صدر الكلام وهو لعل. وإن بعض الكوفيين قال بحرفيته. وقياسه عليه في ذلك التضمن ليس أولى من العكس وذهب بعض إلى جواز التقديم مستدلا بتقديم معموله في قوله تعم ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وأجيب بالتساعهم في الظرف وبوقوع المعمول حيث لا يقع العامل نحو أما زيد أنا ضرب وبأن يوم منصوب بيصرفون مقدما وبأنه مبتدء بني لإضافته

وهو اللبس نحو: كان عدوي صاحبي. او اقتران الخبر بالا

تنبيه: يجوز على الأصح تقديم الخبر على الفعل المنفي بما فاصلا بين النفي وحرف النفي

ثم اجاز لكثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية

لضعفها وكونها

تحرز الاستثناء

كالمنفي بما

(ما بمرفوع)

إلى الجملة. والتام من هذه الأفعال بالمرفوع هو للفاعل يكتفي عن منصوب نحو ما شاء الله كان. قوله إيلاء تي أي يمنع إيلاء هذه الأفعال معمول أخبارها مفعولاً أو حالاً عند البصريين. فلا يقال كان طعامك زيد آكلاً. قوله في كل عامل أي وذا الحكم من الإيلاء غير مختص بباب كان لأنه لا يلي عاملاً من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ففي كل عامل من العوامل المبحوث عنها في النحو خذا اه. وكتب أيضا معمول أخبار فصل بينها و بين أسمائها بالأجنبي. ولا ينتقض بنحو زيد كان طعامك آكلاً مما لا يجري فيه لأنه لم يلها حكما والمنفي الولي الحقيقي والحكمي.
قوله سوى الظرف أي حقيقة أو حكماً فتشمل الجار والمجرور نحو كان في الدار زيد جالساً
قوله وذا أي منع مثل ذلك الإيلاء جار في كل عامل فيمتنع إيلاء الفعل معمول المفعول مثلاً إن لم يكن ظرفاً.

وما مضى في المنع والإيجاب ... وعدد يجري بهذا الباب
لكن هنا يمتنع حذف الخبر ... ولو دليل وعلى الشعر اقتصر
وكان زد في الحشو واحذف والخبر ... أبق وبعد إن ولو هذا اشتهر
وبعد أن تعويض ما عنها ألف ... ونون مجزوم مضارع حذف
ما ساكن أو مضمر به اتصل ... وردفت كان كثيراً لم يزل

قوله وما مضى أي الكلام الذي مضى في المبتدء في بيان المنع أو الحكم النافي من المنع.
قوله في المنع أي منع تقديمه أو تأخيره وإيجاب أحدهما وكذا جواز التعدد جارهنا.
قوله في الحشو أي في أثناء الكلام وفيه تنبيه على أن غير كان لا تزاد فنحو ما أصبح أبردها شاذ، وكذ متصرفات كان نحو أنت تكون ماجد نبيل شاذ. وأن كان لا تزاد آخراً وأولاً وهو كذلك. قوله هذا أي حذف كان واسمه وإبقاء الخبر اشتهر نحو الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير ونحو التمس ولو خاتماً من حديد. قوله عنها أي عن كان والأوفق عنه بتذكير الضمير وقد تكون ما بعدها عوضاً عن كان واسمه وخبره في افعل هذا اما لا اي إن كنت لا تفعل غيره كما في البهجة. وكأنه لم يذكره هنا لأن لا جزء الخبر وهو مذكور ودليل على سائر أجزائه. قوله حذف لمشابهتها بحرف العلة ولذا تزاد في المضارع

للمتكلم مع غيره ولكثرة الاستعمال. اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ما وأخواتها

إنما شبهت هذه بليس في العمل لمشابهتها إياها في المعنى إذ أنها لنفي الحال وكليس يعمل أفعال

كليس ما إن بقي النفي وإن أخر ذو النصب ومعمول يعن

لا ظرفهم ولم تزد إن ما وما يعطف بلكن وبل فرفع حتما

والحذف حظر وكليس لا عمل في النكرات وبإن لات يقل

وشرط ما في لا وإن ولحين خص لات وحظر ذكر جزئيها بنص

قوله كليس ما أي كليس ما في العمل من رفع الاسم ونصب الخبر إن بقي النفي أي نفي الخبر بأن لم ينتقض بإلا وإلا بطل العمل نحو وما محمد إلا رسول. وأما قوله وما الدهر إلا مجنوناً بأهله وما طالب الحاجات إلا معذبا فمؤول بأنه من باب ما زيد إلا سيراً بحذف مضاف في الأول وجعل معذبا مصدراً في الثاني بناء على أن المراد بالدهر الفلك لا حركته أو أنهما مفعولان لمحذوف هو يشبه فيهما فإن انتقض نفي معمول الخبر أو نفيه لكن بغير إلا لم يبطل. وإن أخر ذو النصب أي الخبر وكذا معمول يعن أي يظهر للخبر فلا يعمل نحو ما قائم زيد إن لم يجعل قائم وصفاً رافعاً مكتفى به ولا في ما طعامك زيد آكل. قوله إن ما أي إن وما المزيدة تين فلو كانتا نافيتين زيدتا للتأكيد لم يبطل العمل بخلاف ما لو زيدتا للتأسيس فإنه حينئذ يبطل العمل لإبطال النفي ضرورة أن نفي النفي إثبات. قوله بل هذا عند غير المبرد لأنه قائل بنقلها النفي إلى ما بعدها فيجوز ما زيد قائما بل قاعد إلى بل ما هو قاعد. وما يقال إنه يستلزم كون ما قبلها غير منفي فلا وجه لنصبه مندفع بأنه الانتقال بعد تمام العمل فلا يفيد استصحابا هذا. ولو كان العطف بنحو الواو جاز الرفع على إضمار المبتدأ أو العطف على المحل لكن النصب راجح. قوله لات أصله لا زيدت التاء للمبالغة أو لتأنيث الكلمة. وكأنها جعلت عوضا عن أحد جزئي مدخولها ولذا صرح بامتناع ذكرهما معاً قوله وشرط ولو قال بشرط ما الخ لكان أوضح وقضيته أنه يشترط فيهما عدم زيادة إن ويتجه عليه أن إن لا تزاد بعدهما فلا وجه لاشتراط عدم زيادتها هنا ويمكن أن يراد بشرط ما الشروط الممكنة هنا. قوله ولحين مفعول خص ولات فاعله ويمكن جعله مبتدأ

ولات مفعول معه لكن يكون المعنى على القلب هذا. والمراد بالحين مطلق الزمان فيشمل نحو
الساعة وإلا وإن. قوله فشا أي وقل حذف الخبر لأن تعويض التاء لقربها من الاسم أنسب
من تعويضه عن الخبر وقرئ عليها قوله تعالى (ولات حين مناص) إي ليس الوقت وقت فرار. قوله وفي
خبر متعلق بقوله تزاد. والمراد بليس غير الاستثنائية لأنه بمعنى إلا وهو لا يقترن بالباء فلا
يجوز قام القوم ليس بزيد. وكذا المراد بنفي كان. قوله ولو بزفع اه قيد ما أي ولو كان اسم
متلبسا برفع. كأن يكون ما تميمية أو مبطلا عملها بدخول ان أو بعدم الترتيب. وقد يقع
أن كلامه شامل لما انتقض نفيه بإلا مع أنه لا يجوز ما زيد إلا بقائم وأن الاسم إذا وقع
في موضع الخبر دخل عليه الباء نحو ما اللذان بزيد. قوله يقل أي يقل زيادة الباء في خبر كان
ولا سواء عملت عمل ليس او أن. ومثلها سائر النواسخ. غير الحروف المشبهة بالفعل. وافعال المقاربة
وقد تزاد على الحال نحو ما جائني زيد براكب. قوله وبعد ما المصدر إستطرادي ذكره لتكميل
اقسام زيادة إن لكن قد تزاد مع لما نحو لما إن جلست جلست. وبين القسم ولو نحو والله إن
لو قمت قمت ومع الكاف نحو زيد كان عمرو. قوله والوصل قد يقال لو اكتفى به وترك المصدري
لكفى لأن الموصول اعم من الحرفي نحو اجلس ما إن جلس زيد. والاسمي نحو قوله تعالى ولقد مكناهم
في ما إن مكناكم فيه. قوله وقبل الانكار وهي مدة تلحق أخر الاسم المذكور في الاستفهام بالهمزة
إن قصد إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر أو كونه بخلاف جلا زيادته اذ سمع سيبويه رجلا
يقال له أتخرج إن أخصبت البادية فقال أأنا إنيه منكراً لكون رأيه خلاف ذلك وتلك المدة ياء
ساكنة إن زيدت بعد زيادة إن وإلا فألف قلبت ياء لانكسار النون قبلها.

والحذف في الاسم فشا وفي خبر — ليس وما ولو برفع في الأبر
تزاد با وفي كان لا يقل — وفي قياسه خلاف قد نقل
وبعد ما المصدر والوصل ألا — تزاد ان وقبل الإنكار جلا

قوله فشا أي وقل حذف الخبر لأن تعويض التاء لقربها من الإسم أنسب من تعو
يضه عن الخبر وقرئ عليها قوله (ولات حين مناص) أي ليس الوقت وقت فرار

(باب كاد وأخواتها)

ككان كاد وعسى لكن ندر ... غير مضارع وهذين أن بعد عسى نزر
وكونه بدون أن بعد عسى ... نزر وكاد الأمر فيه عكسا
في كاد والأصح مثلها كرب ... وفي عسى وأوشك الوصل غلب
وكالزم في اخلولق الوصل حري ... والترك في الشروع لازماً يري
طفقت أنشأت أخذت جعلا ... علقت واترك لازما من هلهلا
وخبراً وسط ولا تقدم ... وأجز الحذف له إن يعلم

قوله لكن خبر استدراك بما يفهم من قوله من اعمالها في كل ما تعمل فيه كان، ومن وجوه الفرق أن الخبر في باب كان يتقدم ولا يجوز حذفه ولو عند قيام القرينة بخلاف ما هنا كما يأتي.

قوله مضارع أي مع فاعله ففيه تجوز. قوله ندر لأن أن للاستقبال وكاد يدل على الخبر كأنه في الحال فيتنافيان. وكذا كرب وقيل يجب التجرد في كرب لأنه للشروع. قوله وفي عسى اه لأن المترجي مستقبل فناسبه أن. وههنا أبحاث الأول أن إقتران أن بالفعل يستلزم الإخبار عن الذات بالمعنى، وهو غير جائز، الثاني أن عسى فعل ماض فإن وضعت للزمان الماضي ولم يستعمل فيه لزم وجود المجاز بدون الحقيقة لاشتراط الاستعمال فيها وهو مستعمل في كلام الخلق للرجاء وفي كلام الخالق للعلم المجرد أو الرجاء باعتبار المخاطبين. وإن لم يوضع له لم يصدق عليه تعريف الفعل والثالث أن أوشك للقرب ككاد فلم لم تكن مثله في مصاحبة إن. ويمكن الجواب عن الأول بأن المصدر المؤول يجوز حمله على الذات أو بأن الحمل مبني على المبالغة أو على حذف المضاف فمعنى عسى زيد أن يخرج عسى حال زيد أو عسى زيد ذا خروج. وعن الثاني بأن الوضع في تعريف الفعل أعم من التقديري والموضوع له تحقيقاً هو الرجاء فقط فتكون حقيقة فيه، وعن الثالث بأن أوشك موضوع للإسراع فالقرب أمر عارض لازم له وكاد موضوع للقرب أصالة. قوله وكلازم أي للإشعار بأنهما للرجاء وعسى شهيرة فيه فلا تحتاج إلى أن يهذا الإشعار.

قوله في الشروع أي في أخبار الأفعال الدالة على الشروع يرى تركه لازماً لأنها للحال وأن للاستقبال فيتنافيان.

قوله طفقت بقي منها ترع في نحو ترع زيد يأكل وهب نحو هب زيد يفعل وقام نحو قام زيد ينشد الشعر. قوله واترك لازماً أي أن ترك أن لازم من هلهل بمعنى كاد لئلا يتوهم أنه للترجي.

بعد عسى إخلولق أوشك أذكر ... أن مع فعل مغنياً عن خبر
فإن يكن من قبلها اسم اضمر ... إن شئت والترك بتجريد حري
وكازم جمودها لكن ورد ... يكاد يوشك موشك فلا تعد
ولم تزد وفي عسيت يكسر ... السين منه وانفتاح أكثر

قوله مُغنياً (مفنياً) أختلف في أنها تامة وهو مذهب الجمهور أو ناقصة وأن يفعل ساد مسد المفعولين كما قيل به في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا وهو مذهب إبن مالك فعلى الأول معنى قوله أنه مغنٍ عن أن يكون له خبر وعلى الثاني مغناه معنى مغنٍ عن الخبر والإسم إلا أنه حذف الإسم لوضوحه. لكن كلامه ظاهر في الأول، قوله والترك بتجريد حري أي ترك الإضمار الكامل بتجريدها عن الضمير حري لأنه لغة أهل الحجاز والإضمار لغة تميم. ولأنه أخصر، وأثر الخلاف تظهر في التثنية والجمع والتأنيث، مثلاً تقول على الإضمار الزيدان عسيا أن يقوما وعلى تركه الزيدان عسى أن يقوما قوله وانفتاح أكثر لأن أكثر القراء على قرائته بالفتح في قوله فهل عسيتم هذا. ثم إن عسيتم هنا في معنى الخبر بمعنى قاربتم فلا يرد أن عسى إنشاء إتفاقاً، ودخول أداة الإستفهام عليه ينافيه لأنه ليس على معناه الحقيقي. قوله وكازم جمودها أي وهذه الأفعال كازم جمودها اذ لم يستعمل غير ماضيها لكن ورد المضارع من كاد مجزوماً نحو لم يكد يراها أم لا كيكاد زيتها يضيئ ومن أوشك كقوله يوشك مَنْ فَرَّ من منيته، وجاء منه موشك اسم فاعل نحو فموشكة أرضنا أن تعود، وإذا كان كازماً فلا تعد من الثلث، وما جاء من اسم فاعل كاد وكرب كقوله، وأني لرهن بالذي كائد وقوله إن أباك كارب يومه فمؤول بأن كائد اسم فاعل من المكائدة غير جار على فعله. على أنه جزم إبن السكيت بأن الصواب أنه بالباء الموحدة وكاربا من كرب التامة،

(باب إنّ وأخواتها)

تعمل عكس كان إنّ أنّ علّ ... كأنّ لكنّ ليت ودخل
مدخول دام ويؤخر الخبر ... حتما ووسط إن يكن ظرفا وجر
ووسط المعمول حالا ظرفا ... وجوزوا مع عند الدليل الحذفا
لاسم كذا الخبر وأوجب ... مع واومع وسد حال نصب

قوله كأنّ اه للتشبيه المؤكد لأنه مركب من الكاف وأن وهو منقوض بنحو كأن زيدا قائم اوقام أفي الدار. ودفع بانه على حذف الموصوف أي شخص قائم وفيه أنه لا يجري في نحو كأني اقوم اذ لوكان صفة لمحذوف لقيل يقوم. ولذا قال بعضهم انه للشك إذا كان الخبر فعلا او صفة من صفات إسمها أو ظرفا. والقول بأن الضمير في أقوم عائد إلى الإسم لأن الموصوف للزوم حذفه في حكم العدم ضعيف. قوله دام الأولى كأن لأنه أم الباب. ومقتضيه أن أخبارها لا تكون إنشائية. و هو منقوض بقوله تعالى (إن الله نعما يعظكم به) و(أنهم ساء ما كانوا يعملون) إلا أن يؤول بإضمار القول أو يخاهـ بنائهما على مذهب من يجوز استعمال نعم و بئس إخبارا. قوله ووسط ولا تقدم الخبر ولو ظرفا على أنفسها لأن لها الصدر سوى أن بالفتح وهو محمول على المكسورة. وليعلم من أول الكلام اشتماله على التأكيد والنفي نحوه. قوله ووسطه أي بينها وبين اسمائها معموله إن ظرفا أو في حكمه كالحال واما توسيطه بين الاسم والخبر فجائز مطلقا. قوله وأوجب أي حذف الخبر وكذا أوجبه في ليت شعري قبل الاستفهام نحو ليت شعري هل قام زيد. وكأنه لم يذكره لاحتمال أن يكون الاستفهام خبرا على حذف المضاف أي ليت شعري جواب هذا الاستفهام (وقد يقع هذا مستغنى عنه بما مر في بحث حذف الخبر إلا أن يقع نص عليهما تنبيها على عدم تصور الصورة الباقية لحذف الخبر هنا) قوله مع واومع نحو إن كل رجل وضيعته وإن ضربي زيدا مسيئا. (اینم عبارة تمام نه بوایه ده دوای قوله مع واومع بنوسیایه)

السذل وصحيح العلم ضدان لا يجتمعان
جمال الدين الأفغاني

في الإبتداء إكسر إن أو في الحلف	أو حكيت بالقول أو حالا تفي
أو صلة أو قبل لام علقا	و خبرا عن اسم عين ينتفي
وافتحه في موضع رفع الفعل أو	نصب أو الجر وبعدما ولو
لو لا وحتى لا للإبتداء أما	رديف حقا و كذا لا جرما
وأولت حينئذ بمصدر	وفرع ما يكسر زي في الأشهر

قوله في الابتداء أي حقيقة نحو إن زيدا قائم أو حكما نحو ألا إنه قائم. وعند بعضهم من مواضعه مدخول حيث نحو إجلس حيث إن زيدا جالس. وليس كذلك اذ يجوز الفتح سواء كان حيث مضافة الى المفرد أو إلى الجملة لأن المضاف اليه يكون مفردا فتقدر الجملة له. قوله أو في الحلف أي في جواب القسم مع اللام نحو (و العصر إن الإنسان لفي خسر) أو بدونه نحو والله إن زيدا قائم. ولا ينافيه ما يأتي من جواز الوجهين بعد قسم لا لام بعده لأنه عند ذكر فعل القسم وما هنا عند حذفه. قوله أو حكيت أي وقعت بعد القول بمعنى التلفظ لا الإعتقاد. قوله أو حالا نحو رأيتك أنك قائم. وقد يتوهم المصدر يقع حالا بتأويل فليقع أن المفتوحة مع مدخولها حالا. ويدفع بأن تأويل المصدر الصريح بالمشتق جائز بخلاف المصدر المؤول كما قاله الرضي. قوله في موضع رفع الفعل أي موضع الفاعل أو نائبه ولو قال وفتحت فاعلا او مفعولا أو .... مجرورا او تكون بعدما ولو لكان أوضح ولا يلزم خروج نائب الفاعل لأن إدخاله في كل من الفاعل والمفعول ممكن. قوله أو نصب أي مفعول غير محكي وغير خبر فلو وقع خبرا كسرت نحو علمت زيدا إنه فاضل. قوله بعدما فقد يتوهم ما بعد المصدرية ولو في موضع رفع الفعل لتقديره بعدهما فذكرهما مستدرك إلا أن يتوهم أشار به إلى أن الفعل أعم من الملفوظ وغيره. قوله وحتى لم يذكره من ذات الوجهين حيث تكسر الهمزة بعد الإبتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة للمفرد نحو عرفت أمورك حتى أنك صالح لأن المراد بها ذات الوجهين في تركيب واحد والتركيب هنا مختلف فافهم. قوله أما قال عصام يجوز في أما أنك ذاهب بتخفيف الميم الكسر لأنه حرف تنبيه، والفتح لأنه بمعنى حقا فالتقدير حق حقا أنك ذاهب فهو فاعل. قوله لا جرما قد يتوهم أن مدخوله مما يجوز فيه الوجهان الفتح على أنه فاعل جرم بمعنى وجب ولا صلة (أي زائدة) أو مجرور بمن مقدرة لأن لا جرم بمعنى لا بد والكسر على تنزيلها منزلة اليمين. قوله بمصدر أي واحد ولو جعليا كافي نحو أعجبني أنك إنسان أي انسانيتك او متعدد كما في قوله تعالى ذلك بأنهم قوم لا يفقهون أي بانتفاء فقاهتهم سواء أخذ من الخبر او من جزئه

كما في بلغني أن زيداً أبوه ذاهب أو غيرذلك. قوله وفرع اه أي المفتوحة فرع المكسورة لأن ما بعد إنّ كلام تام بخلاف المفتوحة.

وجوزوا بعد إذا الفجأة فـا | جزا وأي وبين قولين وفـا
وقسم لا لام بعده ستذكر | واللام أصحب خبر الذ تكسر
لا النفي والشرط وفعلا كولي | ومع قد يلي وبالفصل صل
والإسم آخراً ومعمول الخبر | وسطاً وإن تصل بهذه ما ندر
اعمالها وجاز في ليت ولا | فعل يليها مع ما فيها اعتلا

قوله فاجزا عطف على إذا مثالهما. مَنْ يكرمني إذا إني اكرمه أو فأني اكرمه. ومعناه على الفتح فثابت إكرامي إياه لا إكرامي إياه ثابت لأن الخبر هنا واجب التقديم لدفع الإلتباس بين المكسورة والمفتوحة. وقد حكم فحينئذ لا يجوز حذفه لفوات غرض التقديم بالحذف. ويمكن القول بأن محل عدم جوازه اتحاد فيهما بحسب المعنى وهو ممنوع هنا. قوله بين قولين أي إذا اتحد فاعلهما والمراد بهما ما يؤدي معناهما فيشمل نحو كلامي أني أحمد الله فإن إختلف القائل كسرت نحو قوله إن زيداً يحمد الله. قوله وقسم أي فعله نحو حلفت أنك صائم. ويجوز الوجهان إذا وقعت في موضع التعليل نحو أكرم زيداً إنه عالم إي لأنه. قوله الذ مخفف الذي وعلل تأخير اللام إلى الخبر مع أنه يقتضي الصدارة بأنه للتأكيد كأنّ وجمع حرفين بمعنى واحد مكروه. ويرد عليه أن الجمع ثابت في التأكيد اللفظي فليجعل هنا من التأكيد اللفظي بالمرادف في الحروف وفي نحو لقد قام زيد. هذا. وقضية قوله يكسر أنها لا تصحب خبر غيرها وهو كذلك. فلو وجدت في غيرها حكم بزيادتها. قوله لا النفي أي لا يليه الخبر المنفي لأن اللام لتأكيد الإثبات فيتنافيان ولا الخبر الذي هو جملة شرطية فلا يقع إن زيداً لئن ضربته ضربك. قوله كولي أي الفعل الماضي المتصرف بدون قد وإلا دخله اللام. وقضيته دخول اللام على ليس في إن زيداً ليس أبوه قائماً لأنه فعل غير متصرف وليس كذلك. وقد يقع بأنه يخرج بقوله لا النفي. قوله ومعمول الخبر واللام للعهد أي صله بمعمول الخبر الذي صح إقترانه باللام بشرط كون المعمول بين الإسم إن وخبرها وعدم دخول اللام على الخبر نحو إن زيداً لطعامك آكل. قوله وجاز في ليت ظاهره تساوي الإعمال والإهمال عند لحوق ما الكافة بها لكن قال بعضهم بمرجوحية الإعمال وبعضهم برجحانه. فلو قال وشاع في ليت لكان أنسب. ويمكن أن يجعل قوله في ما اعتلى أي في المعتمد المختار متعلقا بجاز ورداً على هذين القولين ومتعلقا بقوله ولا الخ يعني إبقاء اختصاصها بالأسماء على

وخففت فقل الإعمال بإن — واللام الزم مهملا إن لم يبن

وأولها الناسخ ذا تصرف — في غالب ولو مضارعاً سيفي

وخففت فجاز الإعمال بأن — في مضمر ولو لغير الشأن عن

وجملة خبرها فإن وفى — فعلا لغير طلب مصرفا

يقرن غالبا بقد أو نفي أو — تنفيس أو لو رب أو شرط حكوا

وخففت كأن فالاسم كأن — ومن يخفف عل لكن وهن

قوله وخففت الأوضح. وخففت ان فقل العمل .... واللام الزم لم يبن وان يهمل أي أن يهمل فالزم اللام فرقاً بينها وبين إن النافية عند عدم القرينة لكونها مخففة. قوله وأولها الناسخ أي غير النفي والمنفي والصلة فيخرج ليس وزال واخواتها ودام وحينئذ يدخل اللام على الخبر نحو قوله تعالى وإن كانت لكبيرة أوما في حكمه نحو وإن نظنك لمن الكاذبين. قوله وخففت الأوضح الأخير. وإن خفف أن فاسمها استكن ...... في غالب ولو لغير الشأن عن. لأن قوله فجاز يوهم جواز الإهمال، وإن حمل الجواز على الإمكان العام المقيد بجانب الوجود مع أنه ممتنع. ولأن ما ذكرنا فيه إشارة إلى أنه قد يكون حينئذ إسمها بارزاً نحو قوله بأنك ربيع وغيث مريع إلا أنه يلزم حمل الاستكان على الحذف من اللفظ مع نيته لأن إن لا يتحمل الضمير والضمير المنصوب لا تستكن. قوله فإن وفي له فإن كانت إسمية او فعلية غير متصرفة او طلبية لم يحتج إلى شيء مما يأتي لأنها لا تقع بعد أن الناصبة فلا تشبه المخففة بها. قوله فالإسم كأن في كون اسمها ضمير الشأن المنوي لكن يجوز إظهار اسمها وافراد خبرها كما في قوله كأن ظبية تعطو على رواية النصب. وإذا كانت خبرها جملة فعلية متصرفة غير دعاء فصل بقد او لم لئلا يلتبس بأن الناصبة مع كاف الجر الداخلة عليه. قوله ومن يخفف قضيته نسا ويهما في التخفيف وهو ممنوع. عبارته في البهجة لا تخفف لعل اما لكن فإن خففت لم تعمل شيئا بل حرف عطف. وأجاز الأخفش ويونس اعمالها قياساً. إنتهت.

ليس العلم ما حفظ العلم ما نفع
امامنا الشافعي

زينة العلماء التقوى، وحليتهم حسن الخلق وجمالهم كرم النفس
امامنا الشافعي

لا العاملة عمل إن

كإن لا في النكرات إن ولي نفيا بها عاما ولم ينفصل
فانصب مضافا أو شبيه ومر ما يبتني وأول بالرفع الخبر
وواجب تأخيره لو ظرفا والحكم باق مع همز يلفى
وللدليل شاع حذف الخبر ومن يجزه مطلقا لا تنصر

قوله كإن لا أه حملاً على النظير أو النقيض لأنه لتأكيد النفي وإن لتأكيد الإثبات. قوله في النكرات لأنه بتقدير من الاستغراقية المختصة بها وهو منقوض بنحو قضية ولا أبا حسن لها. وأول بأنه على حذف مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل. وبأن المراد لا فيصل لها على الوصف المشتهر به كما في لكل فرعون موسى. قوله ولي الأولى تلي وشرط اعمالها سبعة. كون لا نافية لا زائدة وإلا لم تعمل. وكون منفيها نكرة جنسا غير مدخول لجار ولا مفصول عنها. وكون نفيه نصا في العموم وخبره نكرة. وإن كانت لنفي الوحدة او الجنس لا على التنصيص عملت كليس أو اهملت وكررت وإن كان الإسم معرفة أو منفصلا اهملت لا وكررت. وكذا إذا كان الخبر معرفة. وإن دخل على الإسم الجار خفضت. وكلام المصنف لا يفي بتمام هذه الشروط. قوله وواجب تأخيره و هذا الحكم مستفاد من قوله وأول بناء على أن الأمر للوجوب إلا أنه ذكره توطئة لقوله لو ظرفا ودفعاً لإرادة غير الوجوب. وذكر ذلك القول لئلا يتوهم من التوسع في الظروف جواز تقديمه.
قوله مع همز سواء كان للاستفهام أو كان مع لا للتوبيخ على الفعل الماضي والإنكار على الحال أو كان للتمني وحينئذ يكون بمعنى أتمني فلا خبر لها عند سيبويه فيكون إسمها في محل المفعول.
قوله حذف الخبر أي وندر حذف الإسم وإبقاء الخبر نحو لا عليك أي لا بأس عليك. وكذا حذفهما كقولك في جواب هل عليّ بأس. لا.

(باب ظن وأخواتها)

قوله حجا بمعنى ظن و لو كان بمعنى [illegible] غلب في [illegible] أو قصد أو ساق فتعدى لواحد و[illegible] كان بمعنى أقام [illegible] بخل ولازم [illegible] رأيته في نية أقام

ينصب فعل القلب جزئي ابتدا ... أعني رأى خال علمت وجدا

حجا زعمت اجعل حسبت ودرى ... عد تعلم هب وألحق صيرا

أصار واجعل رد ثم اتخذا ... وهب جامدا تركت تتخذا

مدخولها ككان أوما استفهما ... وأن والمعمول سدت عنهما

وسبق هذين كما في الابتدا ... والثاني كالثاني لكان عهدا

وهب تعلم جامدان واجعلا ... لغير ما في ماله وما خلا

قوله فعل القلب عرفها في البهجة بأفعال تدخل على المبتدء والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين لها. وهو منقوض بما إذا أخر فاعلها عن مفعولها إلا أن يجعل البعدية رتبية أو يبنى على الغالب. وكذا بنحو حسبت إن زيدا قائم وان يقوم زيد وحسبت زيدا عمرا إلا أن يجاب بأن الكلام ليس على الحصر فدخولها على غير المبتدء والخبر غير قارة. وبأنها اعم من الحقيقي والحكمي. قوله زعمت أي ظننت فإن بمعنى كفل أو رأس تعدى لواحد تارة بنفسه وأخرى بالحرف. أو بمعنى هزل أو سمن فهو لازم. ويستعمل في القول الغير الصحيح كثيراً. والصحيح قليلا. قوله درى بمعنى علم فلو كان بمعنى ضاع نحو دريت الصيد تعدى لواحد. قوله تعلم بمعنى اعلم لا تعلم الحساب وإلا تعدى لواحد. وهب فعل أمر بمعنى ظن بخلاف ما إذا كان أمراً من الهيبة أو من الهبة.

قوله جامدا حال من وهب للإحتراز عن الذي بمعنى أعطى فإنه غير جامد نحو يهب لمن يشاء إناثا

قوله أو ما استفهما تفريق بينها وبين كان بأنها تدخل على مبتدء هو إسم استفهام أو مضاف اليه و يقدم عليها نحو أيهم ظننت. بخلاف كان لعدم جواز تقديم إسمه عليه. قوله سدت عنهما مشعر بأنه لا حاجة إلى حذف المفعول بان يقدر معنى علمت ان زيدا قائم علمت قيامه ثابتا. قوله وسبق أي حكم المفعولين في السبق وامتناعه وجوازه كحكم المبتدء والخبر. قوله والثاني كالثاني قد يقدر لو حمل المدخول في ما مر على الإسم والخبر لا يستغنى من هذا الشطر، ويدفع بأنه لو عمم لتوهم عدم كون جواز الاستفهام خبراً لكان وليس كذلك حيث يقدر أين كنت. قوله وهب تعلم جامدان قال الدماميني هذا مذهب الأعلم في تعلم وذهب غيره إلى أنها تتصرف وهو الصحيح. وعليه يلحقها التعليق والالغاء

زين فالغ جائزا لا في ابتدا ... وفي أخير دون حشو جودا
وألزم التعليق قبل نفي ما ... وإن ولا وما حوى مستفهما
ولام الإبتداء أو لعل أو ... لام يمين لا ابن مالك ولو
وجوزوا الفاعل والمفعولا ... مع اتحاد مضمرا موصولا
وألحقوا في ذا به رأى الحلم ... وبصر فقد وجدت مع عدم
لواحد ظن التهم كعلم ... عرف ولاثنين رأى في الحلم
وحذف مفعولين أو اثنين بلا ... قرينة حظر ومعها حصلا

قوله فالغ أي ابطل العمل لفظاً ومعنى إبطالاً جائزاً أي غير ممتنع. فلا يرد أن هذا الحكم لا يجري في مصادرها لأنها إذا تقدم مفعولاه أو أحدهما وجب الإلغاء لامتناع تقديم معمول المصدر عليه. قوله لا في إبتداء هذا صادق بنحو متى ظننت زيداً قائماً والإعمال حينئذ راجح. قوله جودا أي الإلغاء لضعفه بتأخيره عن معموليه بخلاف المتوسط فان الراجح تساوي الإعمال والإلغاء. وقيل يشترط في جواز الإلغاء عدم دخول لام الإبتداء على الإسم. وإلا وجب. وفيه أنه حينئذ من التعليق لا الإلغاء. قوله وما حوى مستفهما. أي إشتمل على الإستفهام بالحرف نحو علمت أزيد عندك أم عمرو. أو بالإسم مبتدء نحو قوله تعالى لنعلم أي الحزبين أحصى. أو خبراً نحو علمت متى السفر أو مضاف اليه للمبتدء أو الخبر أو غيرها. ويجوز علمت زيداً أبو من هو لأنه مستفهم عنه معنىً. والراجح نصبه لوقوعه قبل المعلق. قوله ولو أي الشرطية نحو. لقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر. ومن المعلقات كم الخبرية ولم يذكروه للعلم به من قولهم بأن لها الصدر كالإستفهام. قوله ظن التهم إضافة الدال إلى المدلول. وكذا الآتي. والكاف في قوله كعلم للقران. ثم الفرق العلمين أن علم العرف متعلق بنفس الشيء فهو بمعنى التصور نحو علمت زيدا. والمتعدي إلى المفعولين متعلق بإتصافه فهو بمعنى التصديق. وهذا التخصيص بإختيار العرب وإلا فيمكن العكس. قوله ولاثنين رأى في الحلم لأنه كرأى العلمية في الإدراك بغير الحس الظاهر. قوله حظر أي ممتنع لإنعدام الفائدة حينئذ اذ لا يخلو أحد عن علمٍ ما او ظن ما ومحله إذا لم يرد بظننت ظننت ظنا عجيبا أو عظيما. ولم يرد إعلام السامع بتجريد علماما الظن أو إبهام المظنون لنكتة وإلا جاز. ويجوز الحذف أيضا إذا قيد الفعل بظرف أو شبهه نحو ظننت في الدار

مسئلة

يحكى بقول وفروعه الجمل ... لا ما بمعناه على القول الأجل

وينصب المفرد مفعولا وما ... أريد لفظه وفي غيرهما

مقدرا متمم جملة حكى ... وخذ كظن بِسَلِيم واسلك

لدى الفصيح أن تلي استفهاما أو ... يفصل بمعمول وظرف وعزوا

للأكثرين فصله بالأجنبي ... وكونه مضارع المخاطب

قيل وحالا والأثير ردا ... قيل وأن باللام لا يعدى

وحذف قول من حديث البحر ... وقل حذف في المقول فادر

قوله الجمل نبه بصيغة الجمع على أنها أعم من الإسمية والفعلية و تخصيصها بالثانية مردود بقوله تعالى إني عبد الله. قوله لا ما بمعناه ونقض بقوله تعالى ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك. ويجاب بأنه على حذف القول أي قالوا يا مالك. قوله المفرد مفعولا سواء كان معناه جملة نحو قلت حديثا أولا نحو قلت كلمة. وقد يتوهم لا يجري في قلت حقا فانه صفة المفعول المطلق إلا أن يتجوز في المفعول بتعميمه لما اقيم مقامه. قوله وفي غيرها أي مفرد غيرهما وقد يتوهم لا حاجة إلى ذكر هذا الكلام لأن المراد بالجملة في ما سبق أعم من أن تكون ملفوظا بجميع أجزائها أولا فيشمل ما يقع بعده منقطع عن الجملة نحو إذا ذقت فاها قلت طعم مدامة. ويمكن الجواب بانه ذكره لأن المتبادر من الجملة المصرح بأجزائها فلا يشمل الشق الثاني. قوله مقدرا أي يقدر متمم ذلك المفرد بجملة لتحكى. وقضية قوله حكى وجوب سبق التلفظ به فيكون حكاية نحو قول المصنف أقول بعد الحمد مبني على التجوز، أو سبق تلفظه بالمقول. قوله أن تلي أي يقع بعد إستفهام من غير أن يفصل بينهما، أو يفصل بينهما لكن بمعمول له ولو جميع المفعولين نحو أهند أتقول زيداً ضارباً أو ظرف ولو مجازياً وهو الجار والمجرور. قوله وكونه مضارعا عطف على قوله تلي بحسب المعنى أي يشترط كونه مضارع المخاطب وكلامه يوهم كونه معطوفا على فصله. فلو قال وان يكن مضارع المخاطب لكان أوضح. قوله وحالا أي يشترط كونه مضارع المخاطب للحال دون الاستقبال. ورده الأثير أبو حيان بأنه لم ينقل من غير هذا القائل. قوله باللام أي لأن اللام يبعده عن معنى الظن فتقول فتقول في قولك أتقول لزيد عمرو منطلق للحكاية لا بمعنى تظن. قوله وحذف قول أي حذف

حذف القول وإبقاء المقول كثير حتى قيل كناية عن كثرته هو من حديث البحر كما هو عبارة العرب للمبالغة عن كثرة شيئ عنهم حدّث عن البحر ولا حَرَجَ. وحذف القول و ابقاء المقول قليل.

باب أعلم وأخواتها

إنصب باعلم ثلاثا وأرى | أخبر نبأ حدث أنبأ خبرا
للثاني والثالث من ذي ما انتمى | حذفا وإلغاء إلى إثنى علما
إذ لا دليل يحذف الأول أو | ما بعده فهكذا الجل رأوا

قوله ثلاثا أي إذا كان منقولاً من علم المتعدي إلى مفعولين لأن النقل يزيد به مفعولاً واحداً. قوله وأرى أي ولو حُلْمية نحو قوله تعالى إذ يريكم الله في منامك قليلاً. قوله وإلغاء أي الإبطال لفظاً فقط أو ومعنىً، فشمل التعليق وهو غير جارٍ في المفعول الأول فلا تعلق الفعل عنه ولا يجوز إلغائه. قوله إذ لا دليل في التصريح الصواب كما قاله إبن مالك جواز حذف الثلاثة هنا. ولو بدون قرينة لحصول الفائدة إذ الشخص قد يخلو عن الإعلام بخلاف مفعول علم، وهو مخالف لما هنا.

الفاعل

الفاعل الذ فرغ العامل له | لكونه قام به أو حصله
والتزمه تأخيره وذكره | فإن خلا فالمضمر الزم ستره
والحذف مع عامله والمصدر | والفعل ذي التأكيد لا تستنكر
وجره جوز إذا الباء وفى | ومن وشاع زاده الباء في كفى

قوله الذ فرغ اه أقول فيه أبحاث. **الأول** أنه شامل لبدل الفاعل وتأكيده لأن المراد بالتفريغ التسليط عليه. وأنه شامل لنائب الفاعل لأنه قام به العامل وهو المصدر المجهول وكذا المفعول به. **والثاني** أنه غير شامل لنحو ما ضرب زيد وكذا أقائم زيد مما فرغ العامل له

لاتحاده معه والثالث أن قوله أو حصله زائد لأن الضرب في نحو ضربت زيداً قائم بالمتكلم كالجلوس في جلست إلا أنه وقع في الأول على المقسم. و يمكن الجواب عن النقض بالأول بأن المراد التفريغ أصالة. وبالثاني بأن الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل لا المبني للمفعول فلم يندفع النقض بالمفعول به ايضم وبالثالث بان العامل مما حصله الفاعل لأنه المنفي إلا أنه توجه إليه النفي. وبالرابع بان المراد قيام المأخذ الذي هو معنىً مصدري وعن البحث الثالث بأنه أراد التنبيه على تقسيم العامل إلى المتعدي واللازم. خليتأمل. قوله تأخيره أي عن عامله لكونه كالجزء منه فما يوهم التقديم يجعل مبتدءً نحو زيد قام أو فاعلاً لمحذوف نحو وإن أحد من المشركين استجارك. قوله الزم ستره أي الزم ستر ضمير راجع إلى متقدم ولو حكما كما في قوله ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أي لا يشرب الشارب. و يؤول كل فعل لا يتضح فاعله بإسناده إلى مصدره نحو قوله تعالى. ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات أي بدا لهم بداء ومنه قول المصنف دار و تسلسل أي وقعا. قوله لا تستكر أقول رد المصنف في البهجة حذف فاعل المصدر. فقال فيه نظر. أي كان هذا المصدر في معنى الفعل فيحتمل الضمير. ثم ظاهر كلامه حصر حصر مواضع حذف الفاعل في هذين فقط. وليس كذلك لأنه يحذف فاعل يكون حرف مد إتصل به ساكن نحو ضربا أو ضربوا الرجل. ومنه فاعل الفعل المؤكد كاضربن و فاعل الفعل المجهول وفاعل وقع مستثنى منه في الإستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيد. وفاعل فعل التعجب بقرينة نحو اسمع بهم و أبصر وفاعل الفعل المؤكد نحو ضرب ضرب زيد. و الفاعل في نحو شتان بين زيد و عمرو وفاعل قلما وطالما فهذه سبع مواضع. أولها شامل لأخير المصنف. و يمكن الجواب مراده بفاعل المؤكد الفاعل المحذوف لإلتقاء الساكنين مع قرينة وفاعل المجهول حذف مع عامله وهو جائز مع قرينة اتفاقاً لأن الفعل المجهول نائب من الكلام كالنائب عن الفاعل. وفاعل أبصر ضمير مستتر فيه بعد حذف الجار. والفاعل في المستثنى المفرغ هو ما بعد إلا اصطلاحاً. وبأن المؤكد والمؤكد لاتحادهما يعتبر الفاعل لهما معا. على أنه يمكن شمول قوله والفعل ذي التأكيد على هذا. و فاعل شتان هو بين باعتبار مفهومه. وفي قلما لكفه عن العمل مما ليس له فاعل حتى يقع بحذفه.

وفعله إن يك فاعل بدا — من علم اثنين وجمع جردا
ويحذف العامل حيث عرفا — والحذف حتما في مواضع وفى
والأصل وصل فاعل وفصل — مفعوله وقد يجيء الوصل

ويسبق الفعل والأصل يلتزم   للبس والعكس لمضمر ألم
وقدّم منهما ما أضمرا   متصلا وأخرن ما حصرا
بإنما كذا بإلا في الأصح   وقيل لا إذ قصده فيها وضح

قوله وفعله مبتدء وخبره قوله جردا وبه يتعلق من علم اثنين. ولو قال عامله إن يك فاعل بدا لكان أولى. لشموله الوصف صريحاً. وجاء قليلاً عند الإسناد إلى اثنين او الجمع عدم التجريد وعليه أكلوني البراغيث. قوله حيث عرفا أي دلت عليه قرينة كما يحذف مع جميع معمولاتها معها نحو نعم في جواب أضرب زيد عمراً في داره. قوله في مواضع بأن وقع في المثل محذوف العامل او فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره نحو وإن أحد من المشركين استجارك أو الى ملابسه نحو هلا زيد قام أبوه. قوله وصل فاعل أي بالفعل لأنه كجزئه. وقد يتم هذا مغن عن قوله وفصل مفعوله لأن وصل احدهما يوجب فصل الآخر. قوله أو يسبق الفعل جوازاً نحو زيداً ضربت ووجوباً فيما له الصدر نحو من أكرمت وفي ما عامله بعد الفاء ولا منصوب له غيره مقدم عليها نحو وربك فكبر. قوله للبس بأن كان إعرابهما تقديريا أو محكيا ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضربت موسى سعدى. قوله لمضمر ألم أي لوقت وجود مضمر ألم أي نزل في الفاعل بأن إتصل به وعاد إلى المفعول كقوله تعالى. ﴿وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات﴾ فتقديم المفعول واجب لئلا يعود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة. قوله ما أضمرا أي فقط فلا يرد نحو ضربتك مما كانا ضميرين متصلين فإنه يجب تقديم الفاعل. قوله ما حصرا أي المحصور فيه عن غيره ويكون من قصر الصفة على الموصوف. قوله وقيل لا وجهه أن تقديم المحصور فيه بإلا وإن لم يوجب اللبس كما في إنما لكن يلزم منه قصر الصفة قبل تمامها، وهو غير جائز عند غير السكاكي وقبيح عنده. ويلزم عمل ما قبل إلا في ما بعده وهو غير المستثنى وتابعه والمستثنى منه وهو ممتنع. قوله اذ قصده قضيته أن القول بالتأخير لخوف الإلتباس وليس كذلك.

النائب عن الفاعل

ويحذف الفاعل عن قصد نبه ... فليعط ما كان له المفعول به
وقد ينوب الثاني من باب كسا ... وظن مع أعلم إذ لن تلبسا
ولم يكن في ظن جملة ولا ... ظرفاً وثاني اختار نوباً حظلا
وقابلاً من ظرف أو شبه أقم ... أو مصدر هذا إذا ذاك عدم
وقيل أو يوجد تال أولا ... والخلف في أي الثلاث أولى
ولا يكون جملة ذو الابتداء ... ونائب او فاعل في المقتدى

قوله عن قصد أي لغرض معلوم لفظي كالإيجاز أو معنوي كالإبهام على السامع والتعظيم والتحقير. قوله فليعط هذا مشعر بان جميع أحكام الفاعل لا يعطى لنائب ليس مفعولاً به. وهو كذلك لأن النائب إذا كان ظرفاً او مجروراً وقدم. لم يجعل مبتدء بخلاف الفاعل. قوله من باب كسا أي ثاني مفعولين ليس مبتدء وخبراً في الأصل. ولم ينصب أحدهما بحذف الجار فخرج باب ظن. ونحو اخترت الرجل زيداً. قوله إذ لن تلبسا قيد الثلاثة. وقد يستدل على أن إقامة ثاني ظن ممتنع مطلقاً بأنه متأخر رتبة عن المفعول الأول فلو وقع مقامه صار متقدماً رتبة. وبأنه متحمل الضمير الأول. فلو جعل نائباً لقدم. فيعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة. ويمكن الجواب بأنه لا مانع من التقدم الرتبي لشئ على آخر وتأخره عنه بجهتين. وإن كونه متقدما رتبة بحسب الأصل كاف لإرجاع الضمير على أنه لا مانع من تأخير ما هو نائب. قوله في ظن قيد لامتناع كون ثاني كسا وأعلم جملة وظرفاً. قوله وثاني اختار وهو ما حذف الجار عليه وان تقدم لفظاً. فالمراد بالثاني رتبة وإن تقدم لفظاً. قوله وقابلا مفعول أقم والقابل من الظرف للنيابة هو المتصرف المختص. وهو ما خارق النصب على الظرفية والجر بمن. وخص بعلمية أو إضافة أو نحوهما. أو تقييد الفعل بمعمول آخر ومن شبهه وهو المجرور ما ليس علة ولا متعلقاً بمحذوف ومن المصدر ما ليس تأكيداً ولا ملازما للنصب. قوله والخلف أي الخلف ثابت في جواب هذا الاستفهام. ومذهب البصريين تساوي الكل للنيابة. قوله ولا يكون هذا منقوض بقوله تعالى. وتبين لكم كيف فعلنا بهم. وظهر لي أقام زيد. ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. ويجاب عن الأولين بان الإسناد حقيقة إلى مضاف محذوف وهو لفظ الجواب. ولابد من تقديره ولا لزم التناقض لأن ظهور الشئ مناف للاستفهام عنه وعن الثالث بأنه في تأويل سماعك

Subject. Year Month Date — Parastu note book

المضارع

ويرفع المضارع المجرد من ناصب وجازم وجودوا
بأن ما عامله هو التجريد لا وقوعه موقع الإسم اللذ علا

قوله ما عامله أي ما هو عامله، فصدر الصلة محذوف. ولا يمكن أن يكون عامل فعل بمعنى عمل أي الذي عمل فيه. قوله لا وقوعه أي لأنه يرد عليه أنه يجوز يقوم زيد وسيقوم والذي يقوم وكاد يقوم. ولا يجوز قائم زيد وسقائم زيد والذي قائم وكاد قائما، ودفعه يحتاج إلى تكلف. هذا وقد يتم التجريد حاصل قبل التراكيب مع الغير فلا يكون عامله وإلا لزم العمل قبل التراكيب. و قد يجاب بأن المراد التجريد للإسناد. ولم يذكره لأن الفعل لتوقف فهمه لوله على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التراكيب معه. قوله اللذ علا صفة الإسم أي الذي علا على أقويه، ففيه إيهام إلى أن منشأ هذا القول هو كون الإسم أصلا للفعل في الإعراب. ويمكن جعله صفة لقوله وقوعه ولا يلزم منافاته لقوله وجودوا. لكن يدفع بأدنى عناية

تم كتابة كتاب الأول بحمد الله ومنه يوم السبت المصادف لـ ١٠١٠١٤٣٨ في شهر ربيع الأول

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الكتاب الثاني في الفضلات

المفعول به

وما يقع عليه فعل فانتبه — والناصب الفعل هو المفعول به

والزموا تقديمه مضمنا — شرطاً أو استفهاماً أو حيث عنا

ناصبه جواب اما او بفا — أمر وكم كم غلام خلفا

والزموا تأخيره وإن كان أن — أو أن او معمول مجزوم يعن

اولتعجب وفعل وصلا — بالحرف واللام وقد سوف تلا

وحذفه يجوز لا جوابا أو — ذا الحصر لا ذا بعته فيما رأوا

والأصل سبق فاعل معنى وما — بغير حرف ولا ما حرما

أو الزموا ويحذف الناصب — وقد يكون واجبا لا كأمثلة

قوله وما يقع فعل اه إن كان تعريفاً للمفعول به بلا واسطة الجار كما هو المتبادر بطل مانعية التعريف لصدقه على زيد في ذهبت بزيد وعلى الكرسي في وقع الجلوس على الكرسي. او لمطلق المفعول به لم يصدق على بزيد في مررت بزيد ونحوه لأن المرور لم يقع عليه بل به. وعلى التقديرين يصدق التعريف على زيد في زيد ضربته ولا يصدق عليه في ما ضربت زيداً وفي ضربت زيداً كاذباً. ويمكن الجواب عن الشق الأول بأن الباء في ذهبت بزيد يجعل الذهاب بمعنى الإذهاب فزيد مفعول به له وقولنا وقع الجلوس على الكرسي إنما يصح اذا تعلق كلمة على بالجلوس لا بالوقوع. فالصادق هنا الجلوس عليه واقع لا أن الجلوس واقع عليه والمعتبر في المفعول به الثاني. والمراد بقوله ما يقع، ما يقع عليه بحسب دلالة العبارة كما قاله العصام. فيخرج زيد ضربته (لأن العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو مثلا) لأن التركيب يدل على كون زيد محكوماً عليه بالمفردية وبه خل المثالان الأخيران.

قوله والناصب الفعل جملة معترضة ذكرها رداً على أقوال من أن ناصبه الفعل مع الفاعل أو الفاعل أو المفعولية. قوله والزمه تقديمه هذه في الحقيقة صورتان أحدهما كون المفعول لازم الصدر بنفسه أو بغيره نحو غلام من أكرمت. وثانيهما ما وقع عامله بعد الفاء أمراً نحو وربك فكبر أو جواب أما نحو اما السائل فلا تنهر. فلو قال بدل هذين البيتين، قدم وجوبا إن يقع من بعدفا... عامله أو لازم الصدر وفى لكفى. قوله إن كان أن أي ان المخففة المفتوحة ومعموليها أو إن المشددة ومعموليها ففيه مسامحة. وهذا منقوض بنحو أما أنك فاضل فعرفت، فينبغي تقييده ان بعدم كونه مسبوقا

الأولى أن يقال أن يلتزم أن بمعنى بلا واسطة الحرف فإن حرف الجر يجعل الإذهاب بمعنى الإذهاب فزيد مفعول به بلا واسطة عند الناظم

باما. قوله أو معمول مجزوم مفعول يعني أي يظهر معمول مجزوم فإنه يمتنع تقديمه لئلا يلزم الفصل بينه وبين الجازم ولو قدم على الجازم أيضا جاز. وكلامه يوهم خلافه فيمتنع لم زيداً أضرب دون زيداً لم أضرب. قوله بالحرف أي بالحرف المصدري ناصباً أولا خلافاً لمن خص المنع بالناصب فلا يجوز عجبت مما زيداً تضرب. قوله والفاء اللام الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة والآن مفعول تلى وكذا تاليه. وتلا معطوف على وصلا فيكون صفة الفعل وهو معطوف على مجزوم أي إن كان معمول فعل تلى اللام فيمتنع عمراً ليرضي زيد. لكن إذا كان مسبوقاً بأن جاز التقديم نحو إن زيداً عمراً ليرضي وكذا قد وسوف. ومثلهما لام القسم وربما وقلما ونون التأكيد. فلو ذكرها لكان أولى. قوله لا ذا بهته قال الصبان لا يجوز حذف المفعول في الاشتغال نحو زيد أضربته والتنازع نحو ضربني وضربته زيد. ومفعول أكرمته في جاء الذي أكرمته في داره لأن حذفه يوهم أن العائد ضمير في داره. انتهى. فعلى هذا قوله لا ذا بهته معطوف على قوله لا جواباً أو إشارة إلى باب الاشتغال. ولو قال ذا مضمر أو ذا بهته لكان أولى. ويجعله إشارة إلى قول بعضهم أنه يجوز فيه ذا بهت بعيد. قوله والأصل سبق أي سبق مفعول هو فاعل على مفعول ليس بفاعل وسبق مفعول بلا واسطة جار على ما يكون بواسطته هو الأصل. وقد يمتنع لما مرمنا مما سبق في باب المبتدء والفاعل نحو ما أعطيته درهما وما ضربت بالسوط إلا زيداً. وقد يجب كما إذا كان السوط والدرهم محصوراً فيهما في المثالين. قوله بغير حرف في باب اختار. والمراد به كل فعل تعدى إلى مفعول بنفسه وإلى آخر بنزع الخافض. قوله حرما بصيغة التثنية او المفرد وح إما ماض والفه للإطلاق أو أمر وأصله حرمن فقلبت نون التأكيد الخفيفة الوقف. فلو قال بدل قوله أو الزموا أو الزمن لكان أولى. قوله كالأمثلة منها قولهم كل شيء ولا شتمة حر أي افعل كل شيء ولا تفعل شتمة حر. والكلاب على البقر إي ارسلها. وامرأ ونفسه أي دع امرء مع نفسه. واهلك والليل أي ادرك اهلك واسبق الليل. وقيل بعضها من شبه المثل ومن شبهه أيضاً. قوله انتهوا خير لكم أي انتهوا من التثليث وانتهوا أتوا خيراً لكم

باب التحذير والإغراء

ومنه ما ينصب تحذيراً إذا | كرر أو يعطف أو إيا لذا
مغرى به في العطف والتكرار | وغير ذاك جائز الإظهار
ولم يكن معنى مغرى ضميرا | حذر إلا لخطاب فاحفظ

قوله تحذيراً يطلق على المحذر بالفتح وعلى كلام مشتمل عليه وعلى إلزام المخاطب

الإحتراز عن مكروه. والكل محتمل لكن الثاني يحتاج إلى تكلف. قوله إذا كرر يعني أن التحذير إذا كان
بإيا حذف عامله وجوباً مطلقاً. وإذا كان بغيره حذف وجوباً إن كرر نحو الطريق الطريق أو وقع
العطف فيه مع ذكر المحذر نحو إياك والأسد أو بدونه نحو قوله تعالى ناقة الله وسقياها. وإلا
حذف جوازاً. ثم العامل في إياك يقدر مؤخراً إن جعل نفسه مفعولاً به لئلا يلزم إتحاد الفاعل و
المفعول في كونهما ضميرين متصلين متحدي المعنى. وهو خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها. ويقدر
مقدماً إن كان أمراً مأخوذاً من الكلام بأن يكون معنى إياك والأسد احذر تلاقي نفسك والأسد
قوله كذا أي مثل المحذر المغرى به وعرف الإغراء بأنه إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه
وهو صادق على نحو أحسن إلى أبيك مع أنه لا يسمى اصطلاحاً إغراء. ثم أنه لا يكون الإغراء إلا
للمخاطب نحو عليّ زيداً مؤول بألزموني زيداً. قوله إلا لخطاب استثناء من المعطوف لأن المغرى لا
يكون ضميراً أصلاً هذا. ويكون المحذر منه غائباً نحو فلا تصحب أخا الجهل وإياك وإياه.

المنصوبات على الإختصاص

ومنه ما في الإختصاص ينصب تقدير أعني سيبويه يوجب
وذاك أي بعد مضمر وقل إلا الذي تكلم واسم بأل
أو بإضافة كنحو معشر وكالنداء أي ومن حرف عرى

قوله تقدير أعني والجمهور ينصبونه بأخص المقدر. وذهب ابن الحاجب إلى أن نصب المنقول
من المنادى بيا مقدرة مجردة عن معنى المنادى. قوله وذاك أي إشارة إلى أن المخصوص هنا
يكون لفظ أيّ وأيّة نحو أنا أفعل أيها الرجل واسماً معرفاً باللام نحو نحن العرب أفصح الناس
ومعرفاً بإضافة. فهو ثلاثة أنواع. ولم يذكر كونه علماً لقلته. قوله إلا الذي تكلم قد يتم
الوقوع بعده مشترك بين الأقسام. فلو قال وذاك بعد مضمر أيّ وقل لكان أولى لتوجه
قوله بعد مضمر إلى ما عطف على أيّ. وهو قوله واسم بأل الخ صريحاً هذا. والمراد بالمضمر ما
يخص الاسم الظاهر بأن يكون المراد منهما شيئاً واحداً فيشمل نحو نحن العرب. قوله وكالنداء
أي أيا أن أيّ عند كونه منصوباً على الإختصاص كأيّ عند كونه منادى في كونه مبنياً على الضم و
لزوم توصيفه باسم معرف باللام لازم الرفع. فالمراد بقوله الخ يذهب أعم من اللفظي والمحلي.
ولكن يفارقه في أنه عار عن حروف النداء دائماً وفي عدم وقوعه أول الكلام كما أفاده بقوله بعد
مضمر بخلاف أيّ المنادى.

النداء

همزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما في الغزي. منه

ومنه ما نودي والمقدر ... أدعو أنادي بحروف تذكر
أي لقريب وكذا همزة ويا ... وا للبعد أو شبهه وا أيا هيا
وا للمندوب وإفادة ظاهر ... نصب مضاف أو شبيه معتبر
وهكذا نكرة لم تقصد ... وضم ما يبنى من المفرد
وإن ينون لاضطرار نصبا ... أو ضمه واختلفوا في المجتبى

قوله بحروف متعلق بنودي. وقوله والمقدر جملة معترضة ذكره لئلا يتوهم أن قوله بحروف بيان الناسب هذا. وحرف النداء بطلب الإقبال حرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً. ويتجه عليه أنه لا يشمل النداء في يا الله للزوم تحصيل الحاصل. وفي يا جبال لاستحالة إقباله. وفي يا طير لعدم صحة الطلب منه. وأن أدعو خبر والنداء إنشاء فلا يصح النيابة. ويجاب عن الأول بأن المراد من الإقبال أعم من المجازي المقصود به الإجابة. ونحو يا جبال ويا طير مجاز عقلي في المنادى استعارة مكنية. وحرف النداء تخييل. وعن الثاني بأن أدعو نقل إلى الإنشاء. قوله والمندوب أي غالباً فلا ينافيه ما قاله الرضي من أنها قد تستعمل في النداء المختص. قوله وإنما كلمة ما كافة. ونصب فاعل ظاهر. أو موصولة فيكون اسم إن وقوله نصب خبره. ثم ما ذكره أولى من قول بعضهم ينصب مضافاً لأنه لتحصيل الحاصل ولأنه إن أريد النصب اللفظي انتقض بنحو يا سيبويه ينفع مال ولا بنون مما يبنى على الفتح. وإن أريد أعم من المحلي فلا يصح مقابلته بالمفرد المعرفة إلا أن مراده أبقه على نصب كان له. قوله وشبه أي بأن إتصل به ما هو متمم معناه واحترز بقوله معتبر عن المركب المزجي ونحوه. قوله نكرة لم تقصد نحو يا رجلاً خذ بيدي. ومثل له بنحو يا غافلاً والموت يطلبه. وفيه أن الواو للحال فهو من شبيه المضاف. قوله واختلفوا في المجتبى فالمختار عند سيبويه أيضاً لأنه الأكثر إستعمالاً. وعند المبرد النصب رداً إلى أصله. وعند ابن مالك ضم العلم ونصب النكرة لشدة شبه الأول بالضمير دون الثاني. قال المصنف وعندي عكسه إذ لو نصبت النكرة لا تلتبس بالنكرة الغير المقصودة بخلاف العلم. وفيه أنه لا يفيد إختيار نصب العلم فلا يتم التقريب. فالأولى أن يزيد و لأن الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الاسم وهو الإعراب أولى ما لم يمنع مانع

بیارە وەکو تەنی بێ رۆحە هەردەم ئەوا مردم سولەیمانم لەکوێ تۆ.

Subject. 69

دەمێکە حۆلە یا یەتەختی عەزیزان

وجاز حذف الحرف لا ما يندب والمستغاث الله والتعجب
ولا إشارة أو اسم الجنس أو معرىً من القصد كما الجل رأوا
وفي جواز الحذف للمنادى خلف وفصل الأمر قد أجادا

قوله وجاز حذف الحرف نحو يوسف أعرض عن هذا، واعترض بلزوم حذف النائب والمنوب عنه وهو أدعو. وأجيب بأن العوضية لا ينافي الحذف كما في أقام الصلاة. قوله لا ما يندب أي لا يحذف الحرف معه لأن المطلوب في المندوب والمستغاث مد الصوت. ولفظ الله لوجود أل فيه ندائه على خلاف الأصل. فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل. والمتعجب منه كالمستغاث لفظاً وحكماً. قوله ولا إشارة ونقض هو بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم. وعدم الحذف في إسم الجنس نحو أصبح ليل. ويجاب عن الأول بأن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم. والثاني بأنه شاذ. قوله أو معرىً هذا مشعر بأنه قسم مغاير وليس كذلك وتوضيحه أن إسم الجنس إن كان مبنياً للنداء لم يحذف منه حرف النداء عند البصريين خلافاً للكوفيين. وإلا بأن كان غير مقصود فيلزم الحرف إتفاقاً بينهما خلافاً لبعض النحاة فلو قال لو يكون مقصوداً كما الجل رأوا لكان أولى. وحينئذ يكون لو تأكيدية. قوله خلف قال إبن مالك بجوازه قبل الأمر مستشهداً بقوله تعالى ألا يا أسجدوا. وكذا قبل الدعاء ورد بأن يا للتنبيه. وقال أبو حيان بمنعه معللاً بأن الجمع بين فعل النداء والمنادى في الحذف اجحاف وفيه أن الحرف نائب عنه فهو في قوة الفعل فلا إجحاف. قوله وفصل الأمر أي الفصل بين حرف النداء والمنادى بفعل الأمر نحو يا اضرب زيد قد نسبه الجل إلى الجودة ففاعل أجاد الضمير العائد إلى الجل أو هو بمعنى المجرد وفاعله ضمير المتصل.

ولا ينادي مضمر وما إتصل حرف خطاب ومعرف بأل
في سعة إلا مع الله وما يحكى وموصول برأي يعتمى
وإن ينادا إسم إشارة وصف رفعاً بذي أل وانصبنه إن عرف
أو أي اضمم وأتل ها وصف بذي أل رافعاً وبالمشار والذي

قوله وما إتصل أي به فقوله حرف فاعل إتصل ومفعوله محذوف أي لا ينادى ما إتصل به حرفاه فلا يقم يا غلامك لأن المنادى مخاطب وإتصاله حرف به ينافيه. قوله ومعرف بأل أي لئلا يجتمع أداتا التعريف. ثم المراد المعرف ولو صورة فلا يرد أن لفظ الله مما تعريفه بالعلمية. وكذا الجمل المحكية

PARASTU
کەمکستن

والموصول المبدو بالعلم كيا المنطلق زيد ويا الذي في من سمي بهما فلا يصح إستثنائها إستثناءً متصلاً. قوله إلا مع الله ينبغي أن يستثنى المنادى المشبه به فإنه يقع يا الأسد أقبل كما نقله عصام عن التسهيل، وكأنه لم يذكره تنبيهاً على أن المنادى هنا محذوف أي مثل الأسد فليس من نداء ذي اللام حقيقة. قوله بذي أل متعلق بوصف ورفعاً حال من ذي أي وصف وجوباً أيا بمعرف باللام مرفوعاً إذا لم يوصف إسم الإشارة بأن تكون الصفة مقصودة بالنداء وهو المجرد الوصلة إلى ندائها. قوله أو أيّ عطف على إسم الإشارة إي إن ينادى أي الموصوفة فاحذف ما أضيف إليه، وأبنه على الضم وعوض عنها هاء التنبيه التي تناسب النداء واجعله موصوفاً بمعرف باللام رافعاً إياه نحو يا أيها الرجل أو صفه بالمشار به نحو يا أيهذا الرجل أو صفه بالذي وفروعه نحو يا أيها الذي هادوا. قوله وبالمشار الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة أي بالمشار به عارياً عن الكاف نحو يا أيّ هذا. قوله والذي أي وفروعه فمن قبيل بيده الخير أو المراد به الموصول المصدر بال العاري عن الخطاب نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر.

وضم وافتح من أزيد بن علي واضمم إن ابن علمين ما ولي
في سعد سعد الأوس ثاني نصبا وافتح أو اضمم اولاً والمجتبى
عمومه في الوصف اواسم الجنس ثم خص الندا لومان نومان وأم
فعل في سب الذكور والاناث فعال والامر كذا من ذي ثلاث
وفل ملرمان ملأمان وفلة هنات مطيبان
وهكذا اللهم والميم بدل من يا وجمع في افتيار محتظل

قوله وضم أي المنادى وافتحه إذا كان علماً موصوفاً بابن مضاف إلى علم آخر، ولو جعل الابن بدلاً أو عطفاً أو منادى أو مفعولاً لمقدر تعين الضم فينبغي تقييد المثال بأن يجعل الابن فيه صفة ومثل الأبن الابنة لا البنت فيلزم الضم، ثم أنه أشار بلفظ زيد إلى أن جواز الفتحة مخصوص بذي الضمة الظاهرة فنحو يا عيسى بن مريم يقدر فيه الضم لأن جوازه للتخفيف وهو لا يحصل بالتقدير. قوله ما ولي أي لم يتصل بعلمين بالطريق السابق، والنفي متوجه إلى كل من القيد والمقيد فحصل خمسة شقوق بل أزيد. قوله في سعد سعد الأوس متعلق بالأفعال الثلاثة الآتية أي في ما تكرر المنادى المفرد ووقع بعد ثانيهما مضاف اليه نحو يا سعد سعد الأوس ثانيهما نصباً لأنه منادى مضاف أو تابعه أو مفعول لأعني المقدر. وأفتح

أولهما لأنه مضاف إلى محذوف أو إلى المذكور والثاني زائد. قوله عمومه فيجري الحكم في نحو يا ضارب ضارب عمرو، ويا غلام غلام زيد. قوله فعل اه مفعول أم فعل أمر بمعنى أقصد أو نائب فاعله وهو ماضي مجهول، قوله والإناث أي أم في سب الإناث فعال ففيه عطف على معمولي عاملين مختلفين شرطه لكن مع تغيير الترتيب. ثم أنه يشترط في قياسية بناء فعال منادى أو اسم فعل كونه من ثلاثي مجرد كما أشار اليه بقوله من ذي ثلاث فلا يقال دراك من أدرك، وكونه تاماً متصرفاً كامل التصرف فلا يبنى قياساً من نحو كان ونعم ويدع. قوله والأمر أي إسم الفعل الذي بمعنى الأمر كفعال في سب الإناث في كونه مقصوداً البناء اطراداً من ذي ثلاث فقوله من ذي ثلاث متنازع فيه. قوله وفل كناية عن نكرة من جنس الإنسان. وكذا فلة فهما كنايتان عن الرجل والمرأة. قوله مكرمان الأكثر بنائه للذم فتقديمه على ملأمان لشرفه. قوله هنات الجمع المؤنث مفرده هنت بسكون النون ومذكره هن. ويستعمل لنداء المجهول. ويتصرف فيه بحسب حال المنادى. قوله هنات قال ابن مالك يقع للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير ياهن وفرعيه وفي التأنيث ياهنت وفرعيه. وقد يلي آخره ما يلي آخر المندوب فيقع ياهناه بسكون الهاء وكسرها لالتقاء الساكنين وضمها تشبيهاً بهاء هذا. وليس هن هنا من الأسماء الستة لأنه كناية عن المنادى.

قوله والميم بدل من يا أي لا بقية جملة محذوفة هي أمنا بخير كما ذهب اليه الكوفيون لأنه مناف لقولهم اللهم لا تؤمهم بخير، ولأنه يستلزم أن لا يتغير اللهم ارحمنا قياساً على يا الله أمنا إرحمنا. ويمكن الجواب عن الأول بأن متعلق الإثبات والنفي متغايران، وعن الثاني بأن الميم بعد حذف الباقي صار كالجزء فلا يعطف عليه كتاء الفاعل. ثم أنه أخرت تبركاً بالابتداء باسم الله تعالى و شددت ليكون كالمبدل في كونها على حرفين. وقد يستعمل صيغة اللهم دليلاً على الندرة أو تمكيناً للجواب في نفس السامع كما يقع في جواب أزيد قائم اللهم نعم فلا يكون النداء المحض.

المَنْدُوب

النُّدبة هي بضم النون مصدر ندب الميت إذا ناح عليه

وكالنداء المندوب والمنكر لا ينذب والمبهم كلا وصلا

والفاصله جوازاً واحذف ما قبل من تنوين أو من ألف

وافتح فإن يلبس فقلبها انجلى والهاء زد وقفا وإن شئت علا

المستغاث

واجرر بلام مستغاثا منه ذا كسر وما الغوث به فتحا خذا

وهكذا العطف بيا وأعقب بألف كذاك ذو التعجب

قوله وكالنداء أي وكالنداء الغير المندوب المنادى المندوب إلا أن المنكر ... فصح التشبيه. قوله لا يندب لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، وهو منتف في المنكر والمبهم. ثم قضيته أن المنكر لا يندب ولو كان متوجعا منه. وليس كذلك فإنه يقال وامصيباه وإن كانت غير معروفة كما قاله الدماميني. قوله كلا وصلا أي بما يزيل الإبهام نحو وامن حفر بئر زمزماه، وكلامه مشعر بجواز والذي حفر بئر زمزماه وليس كذلك لامتناع جمع ال وحرف الندبة فينبغي تخصيصه بالموصول الخالي عن ال. قوله والفاصله ولو كان أزيد الفا وهاء فيجوز واعبد الله اللهاه لكن المذكور في التسهيل المنع للثقالة. قوله فإن يلبس أي يقع اللبس بفتح ما قبلها يبقى على الحالة التي كانت عليها، وتقلب الألف بحرف مجانس لها دفعا للبس فتقول في ندبة غلامكِ بكسر الكاف وغلامهُ بضم الهاء واغلامكيه واغلامهوه. قوله واجرر بلام نبه به على أن اللام حرف جر، واختلف في متعلقه هل هو حرف النداء لكونه نائب المحذوف أو فعل محذوف، ولعل الثاني أولى، وما قيل أن الفعل المحذوف أدعو وهو متعد بنفسه فكيف عدّى باللام مندفع بأنه ضمن معنى الالتجاء وهو متعد باللام على أنه وارد على تقدير كون العامل حرف النداء، وكذا متعلق لام المستغاث به. ثم المستغاث من أجله ليس منادى حقيقة في قولهم يا مادوي لأجل استخلاص شيء منه أو استخلاصه من شيء مسامحة بل المنادى محذوف نحو يا لِزيد بكسر اللام أدعوك لزيد. قوله فتحا خذا لأن المستغاث به لكونه منادى واقع موقع كاف الخطاب ولم يبن مع كونه منادى مفردا معرفة لأن التركيب مع اللام أشبهه بالمضاف. واختير اللام لمناسبة معناه وهو الاختصاص للاستغاثة لدلالتها على أنه مخصوص بها. هذا وقد تكسر اللام هنا نحو يا لِي مما ضم إلى ياء المتكلم كما تفتح لام المستغاث من أجله في نحو يا لَك مما ضم إلى كاف الخطاب فكلامه مبني على الغالب وحينئذ يفرق بينهما بالقرينة

في زمن الفعل . نحو ضربت للتأديب وجئتك خوفاً وقعدت جبناً . قوله والأقدمون وتمسكوا بقوله

تعالى يريكم البرق خوفاً وطمعاً . وأجيب بالتأويل بالإخافة والإطماع . ولك أن تجعلهما حالين من

المخاطبين . وليس لك أن تقول هما مفعولان للرؤية المتضمنة في يريكم . إذ لا يظهر كون الخوف

باعثاً على الرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف بل الله يريهم هذا . ثم إنه مثل المفعول له بضربت

للتأديب ، واعترض بأنه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب عين الضرب . ودفع بأن المراد بالتأديب

أثره . أي إرادة التأدب أو للتأدب . وأن إشتراط الإتحاد وفيه أن الضرب علة التأدب . فيلزم جعل

المعلول علة المفضي . إلى تقدم الشيء على نفسه . ويدفع بأن وجود الضرب علة له وتصورها علة للضرب

كما هو شأن العلة الغائية مع المعلول . قوله والمنع في الحالين أي ولا يجوز تعدد المفعول له منصوباً أو

مجروراً . فلتعتدوا في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا مفعول له لضراراً ولك أن تجعله مفعولاً

له لتمسكوهن ويجعل ضراراً حالاً .

المفعول فيه وهو الظرف

الظرف وقت أو مكان ضمنا ... في باطراد وانصب الأزمنا

بناصب المصدر مطلقاً ولو ... مقدراً وفي مكان قد أبوا

إلا الذي أبهم والمشتقا ... وقسه إن كان لفعل وفقا

كذاك ما دل على مقدار ... كالميل والفرسخ والأقطار

وما جرى مجراه باطراد ... مصادر نابت عن استناد

كزنة الوش كذا وزن الجبل ... نص عليه سيبويه في الجمل

قوله ضمناً إن كان الضمير راجعاً إلى أحد الأمرين المستفاد من أو فالألف للإطلاق وإن كان راجعاً إليهما

فالألف للتثنية وأو الفاصلة بمعنى الواو الواصلة . قوله في لا يقم لو ضمن في لكان مبنياً لما هو شأن

الأسماء المتضمنة لمعنى الحرف لأن المراد من المتضمن إشارته إليه لا نقل معنى الحرف إليه حتى يستلزم

البناء . قوله باطراد احتراز عن نحو وترغبون أن تنكحوهن إذ التضمن لخصوص المادة لا يقم يخرج بقوله

وقت أو مكان لأنا نقول النكاح مكان وهمي . قوله لفعل وفقاً ولم يكتف بالموافقة معنى كما في

قعدت جلوساً عند من لم يفرق بينهما لكون النصب هنا خلاف قياس بخلافه . قوله كذاك ما دل هذا

مبني على مذهب من قال بكونه من المعين لأنه معلوم المقدار . أو على مذهب من قال بأنه مبهم حكماً

إن أريد بالمبهم السابق الحقيقي . وأما على مذهب القائل بإبهاميتها لكونها مجهول الصفة فلا حاجة

إلى ذكره. قوله مصادر نابت عن استناد أي مثل مصادر نابت عن المستند أعني المضاف كما هو مصادر حتى
يشمل الصفة كجلست طويلاً والعدد كعشرين ساعة والكل والبعض المضافين إلى اليوم ككل اليوم
أو بعضه.

وذو التصرف الذي ظرفاً يرد ... وما بظرف يطرد
لَدُنْ لَدَنْ لَدْنِ لُدْنِ وفيره
فغير ذي تصرف ومنه لَدْ لُدْ لَدُ ... سوى لدى الجمهور وأفصحه
وامدده مفتوحاً ومكسوراً ومُنْ ... رآه يجري مثل غير ما وهن خفي
ومنه عند لمكان القرب في ... حس ومعنى وزمان قد يفي
كذا لدى لكنها ليست تجر ... ولم تجئ ظرفاً لمعنى مستقر
أما لدن فإنها مبنية ... للابتداء في نوعي الظرفية
أضف لفرد وسواه وسمع ... في غدوة من بعد نصب فاتبع
واعطف على غدوة حتماً وانصب ... ومن يقل بالجر لا تصوبا
ومنع منه مع لوقت الإجماع او ... مكانه وجهاً بمن حكوا
وخبراً وصلة حالاً تقع ... وساكناً على البناء أما امتنع
ومصدر ينوب عن مكان ... وشاع هذا الحكم في الزمان

قوله وما بظرف أو به أو بشبهه حتى يندرج فيه المجرور بمن فقط. قوله لمكان القرب أي غير
البعد فيعم الحضور والقرب. وكل اما حسي أو معنوي. فالأقسام اربعة نحو فلما رآه مستقرا
عنده. ولقد رآه نزلة أخرى. وقال الذي عنده علم رب ابن لي عندك. وفي الأمثلة لف ونشر
مشوش بالنظر إلى الشقين الأولين. ومرتب بالنظر إلى الأخيرين. قوله كذا لدى ومما يفرق بينهما
أن لدى تختص بالحضور دون عند. فلا يقع لدي مال إذا لم يحضر. ويقع عندي بشرط كونه في حاليك
قوله أما لدن اه بنيت لتضمنها معنى من. ومن الداخلة عليه الصورة في الصورة تأكيد. وليس لك أن تقول
لأن وضع بعضها وضع الحرف لعدم جواز تفرع بناء الأصل على الفرع. لأنه حاصل بعد بنائه. وقيل لأن في الجمود
الواضع إنما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في التراكيب مبنياً لمشابهة الحرف. فهو لا يصلح
وجهاً للبناء. ودفع بالمنع لجواز أن يكون الوضع لطلب الخفة ومبنياً عليه. قوله في غدوة من بعد نصب
وهل هو على التمييز او على الخبرية لكان المحذوفة أو على التشبيه بالمفعول تشبيه لدن باسم
الفاعل في ثبوت النون تارة وحذفها أخرى. أقوال. ويضعف الأخير سماع النصب مع الحذف.

قوله لا نصب إذ هو من العطف على التوهم. إذ ليس غدوة في محل الجر. قوله حالاً بمعنى جميعاً. وفرق بينهما بأن معاً تدل على إتحاد الوقت بخلافه. وذلك عند عدم القرينة. فلا يرد قول إمرئ القيس. مكر مفر مقبل مدبر معاً. قوله وسكناً لو قال بنائها على السكون ما امتنع لكان أوضح. قوله في الزمان لمشاركتهما في دلالة الفعل على كل وقوع كل تأكيداً له نحو ضربت ضرباً. و سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً على مذهب من يقول بالتجريد.

الظروف المبنية

من ذاك غير ما مضى إذ جمعا من مبهم أضيف أو ما قطعا

للماضي إذ ورجح المستقبلا ظرفاً و مفعولاً به و بدلا

منه وبالزمان جرت وأضف لجملة والجزء ربما حذف

أو كلها فنونت تعوضا ولا يليها اسم يليه ما مضى

وعللت حقاً وقيل ظرفا وللمفاجاة بخلف يلفى

قوله للماضي إذ أي إذ من ذاك أي من الظروف المبنية. وهو للماضي ظرفاً أو مفعولاً به وبدلاً من المفعول به. ولا يليها إسم الخ أي ويقبح في الإسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً. قوله وللمفاجاة أي بعد بينا وبينما كقوله فبينما العسر إذ دارت مياسير.

ظرف الإستقبال والشرط إذا وقل أن يخرج عن إفراد ذا

وألزمت إضافة للفعل لو مقدراً والناصب الشرط رأوا

أو لمكان لو زمان ظرفا وللمفاجاة فقيل حرفا

وتلزم الفاء ولا يليها فعل وقيل جاز مع قد فيها

قوله وقل أن يخرج الخ نحو قوله عليه الصلاة والسلام. لأم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها أني لأعلم إذا كنت راضية عني. وقوله تعالى. وإذا رأوا تجارة. وقوله تعالى والليل إذا يغشى. فمن أنكر الخروج عن الظرفية. قال إذا في الحديث ظرف لمحذوف. أي أعلم شأنك إذا الحديث. قوله والناصب الشرط رأوا والإعتراض بأن المضاف اليه لا يعمل في المضاف مدفوع يمنع الإضافة حينئذ. والأكثرون على أن العامل هو الجزاء. ولا يرد أن إقتران الجواب بالفاء. و إذا مانع لأن الظرف يتوسع فيه.

لفظية لا من العام المراد به الخصوص حتى يكون مجازاً. قوله فالنصب أي وجوباً بناءً على أنه الأصل. واعترض بجواز الإبدال في قوله تعالى فشربوا منه إلا قليل بالرفع. ودفع بأن الكلام منفي فإنه في معنى لم يكونوا مني إلا قليل بقرينة فمن شرب منه فليس مني. وفيه أن النفي التأويلي غير معتبر كما سننقله. فالأولى أن يقدر قليل مبتدء خبره لم يشربوا المحذوف. قوله يبدل بدل بعض. واعترض بأنه مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب التطابق بين البدل والمبدل منه ليصح وضعه موضعه. ودفع تارة بأن البدل هو المقصود بالنسبة. والاختلاف بينهما [illegible] في الحكم. وأخرى بأن البدل مجموع إلا زيد مثلا وهو يصح إحلاله محل المبدل منه. ولا يرد أن الربط مفقود هنا مع أنه محتاج اليه لأن إلا رابط. وخصوص الضمير غير لازم. وأورد أنه لا معنى لإبدال جزء كلام من جزء كلام آخر. ودفع بأنه ليس الكلام بحسب اللفظ إلا واحداً والاثنينية بحسب المآل. والبدل أمر لفظي. قوله وإن تكرر لا للتوكيد فائدة الاستثناءات المتعددة إن تعاطفت فهي للمستثنى منه أولاً. وإلا فكل لما يليه ما لم يستغرقه. فإن استغرق كل بطل. وإن استغرق غير الأول ما يليه عاد الكل إلى الأول. وإن استغرق الأول فالأقيس بطلانه. والعبرة بما بعده. والظاهر أنه إذا استغرق غير الأول ما يليه والمستثنى منه الأول لا يعود كل اليه بل ما قبل المستغرق فقط وهو باطل. وكذا ما بعده إن استغرق وإلا فالأقيس صحته. والمستثنى الأول في الكلام الموجب واجب النصب كالأوتار. والقياس في الشفع النصب والرفع على البدل عند الوضع لأنه غير موجب. ورده عصام بما قاله من أن النفي التأويلي لا يعتبر فلا يجوز مات الناس إلا الأنبياء بالرفع بتأويل لم يعش. ومن أن المستثنى لا يبدل غير مرة فيتعين النصب في ما عدا الأول. هذا. ثم في الكلام المنفي يكون بالعكس.

ولا يليها نعت ما قبل ولا ... يعمل ما يسبقها في ما تلا

وعكسه وبعد في النفي تلا ... مضارع والماض إن فعل خلا

قوله إن فعل خلا أي سبق إلا نحو ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزؤن. ولم يشترط في دخولها على المضارع شيء لأنه مشابه للاسم. والأصل في إلا دخولها عليه. واشترط في الماضي إما تقدم فعل منفي نحو ما أنعمت عليه إلا شكر. أو اقترانه بقد ليقربه عن الحال المشابه للاسم نحو ما الناس إلا قد عبروا.

واستثن مجروراً بغير وسوى ... وليعربا كما تلا إلا سوى

بلا يكون ليس نصب حتما ... كعدا خلا وأجرر بهما

وبعد ما انصب وانجرار قد يرى ... وذان فعلان إذا اسم جررا

وكخلا حاشا حشى حاش وما ... لا تصحبن وأولن موهما

وقد يجيء فعلا له تصرف ... وإسما لتنزيه بناه يؤلف

ويبد في منقطع كغير عن ... لازم نصب وإضافة لأن

قوله فعلاً له ومنه الحديث ما حاشا فاطمة. قوله وإسما لتنزيه وزعم بعض أنه إسم فعل بمعنى أتبرء أو تبرئت، ورُدّ بأنها يعرب في بعض اللغات بدليل لحوق التنوين بها وفيه أنه قليل للتنكير كما في صه. قوله لغير عن وقيل يجيء بمعنى من أجل كما في قوله صلى الله عليه وسلم، أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش. وأول بأنه بمعنى غير وأنه من تأكيد المدح

مسئلة

الأصل في غير مجيئها صفة ... وحملوا إلا بغير معرفة

بشرط ذكره وسبقه وأن ... يصح الإستثناء حيث الوصف عن

وزاد قوم شرطه الجمعية ... ومثل نكر ذوال الجنسية

وحذف تالي غير أو إلا وضح ... من بعد ليس لا سواها في الأصح

قوله مجيئها صفة أي لا للإستثناء عكس إلا، وحينئذ يعرب كالموصوف لا كمدخول إلا. قوله وحملوا أي حملوا كلمة إلا على غير إن كان موصوفاً بغير المعرفة أي النكرة، ووجه حمل كل منهما على الآخر إشتراكهما في معنى المغايرة، وإن كانت في إلا بالنفي والإثبات وفي غير بالذات والصفة. قوله بشرط ذكره ومما فرق به بينهما أنه يجوز في تابع مدخول غير مراعاة المعنى كاللفظ بأن يقع ما قام غير زيد وعمرٍو بالرفع والجر بخلاف تابع مدخول إلا فانه لا يجوز فيه إلا مراعاة اللفظ، وفيه أنه صرح عصام الشارح بجواز مراعاة اللفظ والمعنى في مدخول كل منهما.

الحال

الحال وصف فضلة مفهم في ... حال والإشتقاق والنقل ففي

صريح فيه كثيراً واللزوم شاع في ... مؤكد والإشتقاق ينتفي

دل على أصل وفرع أو رأوا ... بمؤول لوصفه أو قدر المضاف أو

مجيئه لسعر أو مفاعلة — اونوع اوتشبيه اومفاضلة
وما أتى من مصدر فأول — بالوصف أو حذف مضاف ينجلي
ولا يقاس في الأصح إلا — أنت الإمام كرماً وفضلاً
وبعد أما وزهير شعرا — وكونها ليست بحال أحرى

قوله فضلة تخرج النعت والتمييز في نحو لله دره فارساً. والمراد بالوصف أعم من الحقيقي والتأويلي فشمل الجملة والحال الجامد لتأويل كل بالمشتق. والمراد من الفضلة أنه ليس بركن من الكلام. وليس المراد به ما ليس موقوفاً عليه الكلام. فلا يرد قوله تعالى فإذا قاموا للصلاة قاموا كسالى. ولم يزد منتصب لئلا يرد أنه هذا التعريف دوري، لأنه تعريف بالحكم. وهو يتوقف على تصور المحكوم عليه حتى يحتاج إلى الدفع بأن الحكم متوقف على تصوره بوجه ما لا بالحد. أو بأنه خبر مبتدء محذوف. وهو جملة معترضة. قوله لوصفه أي عند توصيفه. ومثله الدال على الترتيب كأدخلوا رجلاً رجلاً. قوله أو نوع كهذا مالك ذهباً. ومثال التشبيه هذا زيد أسداً. إن جعل التقدير كأسد وإلا ففيه مجاز مرسل من ذكر الملزوم وإرادة اللازم أعني الشجاع. أو إستعارة مصرحة بجعل الأسد إستعارة عن الرجل الشجاع. وحمله على زيد قرينة. على مذهب السعد. وعدّ مما يصلح ينتفي الإشتقاق لأجل كونه دالاً على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة. هذا. ثم أنه يمكن تأويل الكل بالمشتق أعني متصفاً بصفات البشر. ومماثلى عدلي حمار ومتأصلاً ومتفرعاً ومصنوعاً ومسعراً ومنازجة ومنوعاً ومشبهاً ومطوراً بطور البسر مثلاً ومعدوداً. قوله فأول نكرة أو معرفة لكن وقوع الثانية حالاً قليل كأرسلها العراك أي معاركة لا معتركة لما قيل، لأن العراك مصدر المفاعلة. قوله وزهير شعراً أي بعد خبر مشبه مبتدئه نحو أما علماً فعالم. والتقدير مهما يذكر أحد في حال العلم فالمذكور عالم. قوله ليست بحال لمجيئه على خلاف الأصل ولأنه بمنزلة النعت بالمصدر غير مطرد. وأعترض بأن غاية ذلك إرتكاب المجاز، ويكفي فيه سماع النوع. ويدفع بأن هذا إصطلاح الخاة لا البيانيين. وبأنه مبني على اشتراط ورود السماع بالشخص.

ولا تعرفه وأول ما ورد — ومنه علم أو من مضاف أو عدد
ولا تنكر صاحباً له بدا — غالباً إلا بمسوغ ابتدا
يأتي من الفاعل أو المفعول أو — مبتدء أو ذي إضافة رأوا

مضافه العامل قيل أو يرى ... جزؤه أو مثله واستنكرا

قوله ولا تو خفاه للالتباس بالصفة حال النصب. والكوفيون قالوا إن تضمنت الحال معنى الشرط صح التوكيد نحو زيد الراكب أحسن منه الماشي وإلا فلا. قوله صاحباً له اه لأنه مبتدء في المعنى فحكمه حكمه. قوله والمفعول اه الواو بمعنى أو وليس لمنع الخلو لمجيئه من المبتدء ولا لمنع الجمع لقولنا ضربت زيداً قائمين ولا لهما وهو ظاهر فظهر من هذا أن إنحصار المنفصلة في الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو باعتبار الأقسام المشهورة إذ قولنا زيد إما قائم أو كاتب ليس أحدها. قوله مضافه العامل أي من حيث إنه كالفعل. فلا يرد أن كل مضاف عامل فيه على بعض المذاهب. ووجه الإشتراط أن إتحاد الحال وصاحبها عاملاً شرط وعلى الأول العامل فيهما المضاف وعلى الأخيرين عامل المضاف بناء على أنه في حكم المضاف. وقال أبو حيان حنيفاً حال لملة في ملة إبراهيم حنيفاً وإخواناً في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم إخواناً منصوب على المدح.

وسبقه صاحبه أمز ولا ... ما جر أو بالحرف فيما انتحلا
وواجب إن الضمير حلا ... قيل كذا إن يقترن بإلا
وسبقه العامل جائز سوى ... جامد أو ذي مانع أو ما حوى
معناه لا حروف فعل ككأن ... واسم إشارة وظرف وتمن
واستغفروا بل أوجبوا تخللا ... أفعل حالين بذين عملا

قوله أو بالحرف والتمسك بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس مردود بأن كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة. ورده ابن مالك بأن إلحاقها مقصور على السماع. ولا يأتي غالباً إلا في أبنية المبالغة. قوله وتمن وبقي حرف التنبيه والترجي نحو ها أنت زيد قائم والإستفهام المقصود به التعظيم إن جعل جارة في يا جارتا ما أنت جارة حالاً لا تمييزاً. والنداء نحو يا أيها الرجل قائماً. وأما في أما علماً فعالم. قوله بل أوجبوا لئلا يلتبس حال المفضل بالمفضل عليه كما في صورة تقديمهما وتأخيرهما. ومثله هذا زيد قائماً كعمرو قاعداً.

وإن أتى اسم مع ظرف ما صلح ... لخبر بالإسم أخبر في الأصح
أو صالح قدم فالحال اختر ... للإسم أو أخر صل للخبر
وعدد الحال لفرد وعدد ... واجعله للأقرب إذا لا منوسد

قوله بالإسم أخبر أي واجعل الظرف حالاً. قوله فالحال اختر أي واجعل الظرف خبراً وكان وجه

ذكر هذه القاعدة هنا أن أحدهما إن جعل خبرا يكون الآخر حالاً تأمل. قوله وعدد الحال لأنه عرض قائم بذيها كالخبر والصفة. وفيه رد على من زعم أن الحال لا يكون متعدداً زاعماً أن العامل الواحد لا ينصب حالين. وما يتوهم محمول على الصفتية أو على الحالية المتداخلة مستثنياً أفعل لأنه كعاملين بتضمنه معنى المفاضلة. لأن ما استدل به من قياسها على الظرف مردود بأنه قياس مع الفارق إذ وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين محال بخلافه في حالتين.

وقد يجيء موطئاً مؤكداً لعامل أو جملة فالمبتدا
عامله أو مضمر أو الخبر خلف وفي التقديم خلف مستطر
وقد يجيء مقدراً أو سببي لذاك محكيا وذا تركب
وجيء به ظرفا وجملة حررت مخبرة من حرف آت قد عرت
والزمت ضميره إن أكدت أو علقت أو بمضارع ثبت
تبدء أو تنفى بلا وحرم واواً وقدر مبتدأ في موهم
كالماضي يتلو أو إلا قد ولى وغير ذي الجملة بالواو صل

قوله وقد يجيء موطئاً أي ينقسم بحسب القصد بالذات إلى المقصودة والموطئة. وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا وبحسب التبيين والتوكيد إلى المبنية والموكدة وهي التي يستفاد معناها بدونه نحو ولّى مدبراً. قوله فالمبتدء عامله الخ وفي الكل نظر. أما في الأول فلأن عمل الضمير والعلم في أنا أو زيد أبوك مما لم يسمع نظيره على أنه يستلزم جواز تقديمه على الخبر مع أنه ممنوع لعدم تمام الجملة. وأما في الثاني فلأنه إن عبر عن زيد أبوك عطوفا بعرفته في حال كونه عطوفاً فلا معنى له. وإن عبر بعلمته عطوفاً يكون مفعولاً ثانياً. وأما في الثالث فلأن التسمية في انا موسى محقاً ليست وقت المحققية على أنه يستلزم التجوز وهو غير جائز في ما هو الحق مصدقاً. فالأولى أن يجعل العامل في معنى الجملة. قوله وقد يجيء مقدراً أي الحال إما مقدر نحو مررت برجل معه صقر صائداً به غدا أي مقدراً ذلك. ومنه ادخلوها خالدين. أو مقارن نحو هذا بعلي شيخاً. أو محكي نحو جاء زيد أمس راكباً وأيضاً إما حقيقي أو سببي نحو مررت بالدار قاعداً سكانها. وأيضاً إما مفرد أو مركب نحو هو جاري بيت بيت و تفرقوا أيادي سبا. قوله مخبرة أي جملة مخبرة (خبرية) غير تعجبية ولا مصدرة

بحرف تدخل على المضارع المستقبل. قوله أو بمضارع ثبت أي مثبت مبتدء به فإن صدر بمعموله إرتبط بالواو. قوله أو تنفى بلا أو بما لا بلم ولما لأن مدخولها لإفادته المضي يقرب من الماضي الجائز الإقتران بها.

التمييز

إسم بمعنى من مبين نكرة — ينصب تمييزاً بما قد فسره

من عدد أو كيل أو وزن وذي — مساحة وكل ما يشبه ذي

وبعد غير العدد أجرر إن تضف — والنصب بعد ما أضيف قد ألف

إن كان لا يغني عن المضاف له — لفاعل بأفعل المفضلة

وبعد ذي تعجب فميزا — وجر من ذا عدد ما جوزا

كفاعل حول عن فاعل أو — مفعولهم وجر غير ذا رأوا

قوله كفاعل الخ أي كما يجب نصب تمييز هو فاعل في المعنى لأفعل ويمتنع جره

وعامل التمييز حتما سبقا — وسبق فعل صرف الشيخ انتفى

وحذف تمييز أجز والمعتمد — مجيئه مؤكداً لا ذا عدد

مسئلة

يفرد منصوباً مميز العدد — ما بين عشرة و مأة فقد

إلى ...... إلى

وصغ من اثنين فصاعداً إلى — عشرة فاعلة و فاعلا

وأضف إن ترد به بعض الذا — منه بنيته كثاني اثنين ذا

وإن ترد جعل الأقل مثل ما — فوق فكاسم الفاعل اعمل والزما

وإن اردت مثل ثاني اثنين — مركباً فجي بتركيبين

أو فاعلاً أضفه للمركب — أو جي بحادي عشر المستعقب

وفاعلاً من قبل ما عشرينا — والواو حذ كالثاني و التسعينا

وأرخوا في أول الشهر بما — مضى و بالباقي أخيراً فاعلما

قوله وصغ من اثنين الخ أي من مادته إذ الإشتقاق من الهيئة معها. وإن كان مسلماً في الثانية لكنه ممنوع في الأول. وهو ثني مصدر ثنيت. وكذا البواقي وأفعالها إن كانت لا مرهاق

حرف حلق فمن باب مَنَعَ وإلا من باب ضرب. وأعلم أن الإشتقاق هنا لكونه إشتقاقاً من
إسم الجنس سماعي إن قيل بالإشتقاق من العدد، وإلا فلا. قوله فضاعاً إلى عشره اه وأعلم أن
إستعمال المصوغ منها مع غير العشرة ثلاثة أشار اليها بالأبيات الأول. ومعها كذلك أشار اليها
بتاليها ومع العشرين واحد بينه بالسادس. قوله وإن ترد جعل الأقل والفرق بين هذا الشق
وبين السابق في صورة الإضافة إن هذا إضافة إلى المفعول. وذاك إضافة الجزء إلى الكل فيكون
المضاف بعض البعض. ولذا يجب إضافته ولا يعتبر في موصوفه كونه ثالثاً أو رابعاً إذ يبعد
في قوله تعالى ثالث ثلاثة أن يكون المراد كونه في مرتبة الثالثة خلافاً للبعض. قوله أو في حادي
العشر في الشرح باقياً على بناءه اه. ورد بإلتباسه بماليس في الأصل تركيباً. ولذا قال الموضح
المحذوف ثاني الأول وأول الثاني والجزءآن إما مبنيان لزوال التركيب الأول بمقتضى العامل
والثاني بالإضافة أو الثاني مبني فقط لأن ما حذف منه مقدر ولا يجوز بناؤهما للإلتباس.

مسئلة

ميز بعشرين كم إن تستفهم ۝ وأجرر بمن مضمراً إن جرت كم
كعشر أو كمأة مخبر ذا ۝ وانصب مميزي كأين وكذا

قوله وأجرر بمن رد على الزجاج حيث قال إنه مجرور. وقيل يجب نصبه مطلقاً. وقيل يجوز جره
مطلقاً حملاً على الخبرية. وأعلم أنه يدخل من على مميز كم الإستفهامية والخبرية نحو كم من
درهم إشتريت. وقوله تعالى سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية. خلافاً للرضي في الثانية

نواصب المضارع

وانصب مضارعاً بكي وصلا ولن ۝ بسيطة مستقبلاً واكمن
وأن سوى من بعد علم والتي ۝ من بعد ظن فارفعن وانصب بتي
وبأن مصدراً مستقبلاً ۝ موصلاً أو بقسم قد فصلا
وهي جواب وجزاء صاحبا ۝ فقيل دائماً وقيل غالباً
وبعد عطف قل نصب والأصح ۝ إسقاط فعل دون حرف لم يبح

وهي الداخلة على ما الإستفهامية ۲. قوله بسيطة يعني ۲. وعلى أن المصدرية ۳. دخلها الإستثناء عن العامل أن بعد كي لا غير ۱. ربما جاء بعدها أن المصدرية. حتى نتكين تعطيني.

قوله بكي وصلاً أي مصدرية لا تعليلية فإن النصب بعدها بأن مضمرة وعلامة المصدرية
دخول اللام عليها. ولا يكون بعدها أن نحو لكيلا تأسوا إذ حرف الجر لا يدخل على مثله. وإن
كانت داخلة على ما الإستفهامية أو المصدرية، أو مظهورة مذكورة قبل اللام فتعليلية وهي في كيلا

كيما، كيم كيما يضر وينفع

يكون دولة. قوله والكن رد للزمخشري حيث قال انها للتأبيد إذ التأبيد في مثل قوله تعالى لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له معلوم من الخارج. و يجوز تقديم معمول الفعل عليها. ودفع الإعتراض بأن النفي له صدر الكلام بأنه مخصوص بما ولا يفصل الفعل عنها إلا للضرورة. قوله من بعد علم وذلك لأن المصدرية للرجاء فلا يناسب المحقق بخلاف المخففة فإنها للتحقيق فيجب بعد العلم. وكذا سائر ما يفيد اليقين. قوله فارفعن لقرب الظن من العلم. وأما النصب فلأن عدم تحقق المظنون يناسب الرجاء. واعلم أن النصب راجح عند عدم الفصل ومرجوح عند الفصل بلا وممتنع مع الفصل بقد والسين ولن. قوله وبإذن مصدراً ولا يقع مصدراً في ثلاثة مواضع بالإستقراء. ويقع في الحشو وهي وقوعه بين المبتدء والخبر وبين الشرط وجوابه والقسم وجوابه. و يهمل حينئذ. قوله وبعد عطف أي إن عطفت على ما ليس له محل وإلا ألغيت. قاله بعض الفضلاء. فإذا قلت إن تزرني أزرك فإذن أحسن اليك. إن عطفت على الجواب ألغيت و يجزم. وإن عطفت على المجموع جاز النصب بإعتبار تصديرها في جملتها والرفع بإعتبار أنه من تمام ما قبلها.

وذكر أن من بين لا ولام جر حتم وجاز الحذف إن لا ماظهر
وبعد نفي كان واجباً وضح وأو إذا حتى أو إلا قد صلح
وبعد حتى واخصص المستقبلا وارفع بهذي حالاً أومؤلا
وبعد فا وواو مع محض الطلب أو نفيه أجيب وأجزم في الطلب
إن تسقط الفا للجزاء والنهي ضع إن قبل لا إن يختلف فالجزم دع
ولا أمر غير أفعل جوابه اجزم وفي جواب للرجاء نصب نمي
واعطف على إسم خالص فعلا بفا أو واو أو ثم وانصب واحذفا
أو اثبت أن وحذف النصب شذ في غير ما مر ومن قاس إننبذ

قوله من بين لا أي نافية أو زائدة ولا يفصل بينها وبين الفعل بغيرها لأنها كالعدم. ونظيره الفصل بها بين الجار والمجرور. قوله نفي كان أي بعد مادة كان الناقصة المنفية بما ؟؟ الماضي كما و لم دون لن. فلا يرد عدم إدخاله في لم يكن الله ليغفر لهم. قوله أو إلا أو منع الخلو لصلوحيتهما في لألزمنك أو تعطيني حقي.

خاتمة

تزاد أن بعد إذا ولما وبين لو و قسم و تنمى
كأي لتفسير لجملتين في أوليهما القول و لفظه نفي

الكتاب الثالث في المجرورات

حروف القسم

في النفي ما ولا وإن واخصص بيا ... وألق به لما أو إلا طلبا

قوله وألق به أي أجب القسم بالباء بجواب طلبي أو بلما أو بإلا. فقوله طلباً مفعول أخصص

الكتاب الرابع في العوامل

فعل التعجب

ومنه ما أفعل أفعل بجبا ... وتلو ذاك انصب وهذا اجرر بيا

وحذفه جاز لعلم وصل ... بالفعل بالفعل أو بالظرف والندا أفعل

والفصل بين ما وأفعل امتنع ... إلا بكان إن مزيدة تقع

وما هنا مبتدء على الأصح ... نكرة ذات تمام إتضح

قوله ما أفعل الخ ولا ينصب فعلاً التعجب المفعول المطلق لأنها كالجامد، ولا يذكر المستتر فيه شيء من التوابع. قوله بالظرف وأجاز المازني والفراء والفصل بالظرف. والمراد به ما يعم المجرور. وأين ليسان الفصل بلولا الإمتناعية نحو ما احسن لولا بخله زيداً. قوله الايكان الحصر بالنسبة إلى ما هو مقيس فلا ينتقض بنحو ما اصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، ثم فائدته التنبيه على عدم دوام الفعل المتعجب منه

المصدر وإسمه

كفعله المصدر إن حل محل ... فعل وأن أو ما مضافاً أو معال

أولا وكان مفرداً مكبراً ... وغير محدود وليس مضمرا

وحذفه وفصله محتظر ... وكونه أخر فيما شهروا

وإن تضف لظرف أو فاعل أو ... مفعوله كمل بماله تلوا

وكهو إسم المصدر الميمي لا ... ذو علم والخير ذو خلف جلا

قوله المصدر وعرف بأنه إسم الحدث الجاري على الفعل بمعنى المذكور بعده المشتق منه محمولاً له منصوباً على أنه مفعول مطلق لا للموازن له كما في إسم الفاعل فيخرج عنه نحو العالمية. واسم المصدر، لكن ينتقض جمعاً بالمصادر التي لا فعل لها كويل وويح. ودفعه بأن المراد بالا شتقاق أعم من الفرضي ينتقضه منعاً باسم المصدر، ورسم بإسم الحدث الغير الجاري عليه

ويستقض بالعاملية حينئذ فالأخصر فيهما ترك إسم الحدث. قوله أو مع أل وإعمال ذي اللام قليل من الآخرين لمنعه التأويل بأن أو ما مع الفعل الذي هو مدار عمله. قوله وحذفه أي لا يجوز حذف المصدر باقياً معموله. وقيل يجوز ولا يفصل من معموله بتابع أو غيره. ولا يؤخر عن معموله. ما ورد مما يوهم ذلك مؤول بإضمار الفعل. قوله أخر أي عن معموله محتظر في ما أي قول شهروه لأن معمول مُحل أن وما المصدريتين لا يتقدم عليهما. وهو في تأويل أحدهما مع الفعل. وفيه أنه لا يجب موافقة المؤول مع المؤول به. قوله ولهو إسم المصدر الأولى ومثله أي المصدر إسم المصدر الميمي أو المنسوب إلى ذلك الإسم لا المصدر نسبة الكل إلى الجزء. قوله إسم المصدر الميمي يعني أن إسم المصدر إذا كان ميمياً بأن يكون أوله ميم مزيدة لغير مفاعلة تعمل كالمصدر إذا لم يكن علماً وإلا فلا يعمل بالاتفاق وإذا لم يكن علماً ولا ميمياً ففيه خلاف. والبصريون على المنع إلا في الضرورة

إسم الفاعل والمفعول

كفعله إسم فاعل إن يعزلا عن المضي مكبراً أو قد ولى
نفياً أو إستفهاماً أو موصوفاً أو ذا حال أو ذا خبر كما رأوا
ومطلقاً يعمل ذا وصل لأل والمثنى منه والجمع العمل
وعامل ينصب أو يخفض ما تلا ونصب ما سواه حتما

قوله مكبراً لم يتعرض لعدم كونه موصوفاً. إما لأنه ليس بشرط مطلقاً إذ لو كان موصوفاً بعد العمل يضر عمله السابق. وإما للمقايسة على عدم التصغير لاشتراكهما في العلة. قوله نفيا أي ولو غير صريح نحو إنما قائم الزيدان أو إستفهاما بالهمزة ولو مقدراً أ بغيره أو موصوفاً ملفوظاً نحو مررت برجل ضارب غلامه أو مقدراً كيا طالعاً جبلاً. ولهذا لم يرد النداء. قوله أو ذا خبر أي او قد تلي ذا خبر أي مبتدء ولو في الأصل نحو إن زيداً ضارب عمراً. قوله والجمع اه مصححاً أو مكسراً العمل مثل المفرد منه لأنهما نوعه. وقيل لعدم تغيير بنائه بإلحاق العلامة وفيه أنه لا يتمشى في المكسر.

ومنه في الأصح ذو تحويل لكثرة من فَعِلٍ فعيل
فعال أو مفعال أو فعول ومثله يجري سمي المفعول
واختص ان يضاف مرتفع لاسم معنى وفي ذبح وشبهه منع

قوله منه أي من إسم الفاعل العامل في الأصح خلافاً للكوفيين المانعين عمل صيغة المبالغة مطلقاً. قوله ذو تحويل للكثرة ومبالغة لجبر المبالغة في المعنى نقصان فوات المشابهة اللفظية. ولذا يعمل ولو

بمعنى الماضي وذلك من فعل وفعيل العاملين عند سيبويه دون غيره نحو أنهم مزوقون عرفى و
ان الله سميع دعاء من دعاه

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة تعمل كفاعل وفي الشروط تجعل
لكنها لحاضر فقط ولا تعمل في سابق أو ما فصل
أو أجنبي وهنا النصب على تمييز أو تشبيه مفعول جلا

قوله على تمييز مطلقاً عند الكوفيين لعدم إشتراط نكارته عندهم. وفي النكرة عند البصريين لاشتراطهم لها، أو تشبيه بمفعول في المعرفة عندهم. وعلى التشبيه بالتمييز فيها كما هو رأي عمّا؟ مستدلاً بأن المعنى عليه.

وارفع وجر وانصب مع ال ولا ذا ال وذا إضافة وما خلا
ولا تجر مع أل ما قد خلا من أل ومن مضاف ما أل شملا

قوله وارفع وجر الخ أي ارفع على الفاعلية وجر على الإضافة وانصب على أحد الأمرين المارين بها على أحد الأمرين أي بالصفة المشبهة حالكونها مع ال أي معرفا باللام ولا أي ولا معرفاً باللام بأن تكون مجردة عنها ذا ال متنازع فيه للأفعال الثلاثة أي ارفع وانصب واجرر بها المعرفه باللام. وذا إضافة أي المضاف وما خلا عن الإضافة واللام. ثم الإسم المضاف إلى المعرف باللام أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره أو إلى المجرد عن الإضافة واللام. فهذه ستة وثلاثون وجهاً وأمثلتها مرتبة على وفقها رأيت الرجل الجميل الوجهُ ورجلاً جميلاً الوجهُ والرجل الجميل وجهُ أبيه ورجلاً جميلاً وجهُ الأب. والرجل الجميل وجهُه. ورجلاً جميلاً وجهُه والجميل وجهُ أبيه. و رجلاً جميلاً وجهُ أبيه والجميل وجهُ اب. وجميلاً وجهُ اب والجميل وجهٌ وجميلاً وجهٌ بتثليث آخر الوجه فيهما. وتنقسم إلى ضعيف. ووجهه اما نصب الصفة المجردة من أل المعمول المعرفة لضعف تشبيهها بالفعل حينئذ وهو في أربع. وأما جر المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره فلشبهه بإضافة الشيء إلى نفسه وهو في صورتين. وقبيح لخلو الصفة وما بعدها عن الرابط بالموصوف وهي فيها ضمير فقط. وفي ما بعده هو او اللام وهو في أربع. وممتنع لأن الإضافة لم تفد تخفيفا ولا مخلص من قبح حذف الرابط أو التجوز في العمل وهو في أربع أيضاً. وحَسَنٌ لخلوه عن سبب احد الثلاثة وهو اثنان وعشرون. وإلى الصور الاربع الممتنع أشار بقوله ولا تجر مع ال الخ

قوله ومن مضاف ما الخ أي الخالي من الإضافة إلى المعرف باللام وهو ثلاثة المضاف إلى ضمير الموصوف والمضاف إلى المضاف اليه والمضاف إلى المجرد والخالي من أل قسم واحد فحصل أربعة أوجه ممتنعة. وسيأتي جدولها في آخر الكتاب

أفعل التفضيل

أفعل للتفضيل مضمراً رفع ... وظاهراً إن موقع الفعل وقع

كما رأيت رجلا أحسن في ... عينيه الكحل منه في عين الصفي

ونصبه المطلق ممنوع بلا ... خلف و مفعولاً به و فيما اعتلا

قوله ومفعولاً به في ما اعتلا أي ممتنع في الأرجح. وما يوهم خلافه لقوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته مؤول بتقدير الفعل إن لم يقدر (يقدر) على الظرفية المجازية وإنما ضمن اعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف.

وإن يجرد صل بمن وذكر ... وحد كما أضيف للمنكر

وتلو أل طبق وإن يضف لذي ... عرف و معنى من طرحت فكذي

وإن قصدت جوزن وقدم ... من مع تال ه إن به تستفهم

وأمنعه في الأخبار في اختيار ... والحذف والفصل كثير جاري

قوله وإن يجرد أي ويستعمل إسم التفضيل اما بمعنى من وهو الأصل للتصريح فيه بالمفضل عليه. أو مضافاً لفظاً أو باللام العهدية. ولا يجمع بينه وبين من. ونحو ولست بالأكثر منهم حصى مؤول بأن من لبيان الجنس أو متعلقة بأكثر محذوفاً أو اللام زائدة ولا يترك الجميع إلا أن يعلم المفضل عليه كما في الله أكبر أي من كل شيئ لا أكبر كل شيئ لأن حذف المضاف اليه ممتنع بدون التعويض بالتنوين او الضم أو وجود مضاف اليه مثله لاسم بعده أو جعله معدولاً كآخر او إسماً كدنيا أو مجرداً عن معنى التفضيل كآخر بمعنى غير. فهو إن جرد من الأخيرين فصله بمن للابتداء فمعنى زيد أفضل من عمرو إنتهى الفضل منه إلى زيد. فاندفع ما قاله ابن مالك من أنه لا انتهاء فكيف يكون للابتداء. ثم أنه إختار كونها للمجاورة. ورد بعدم صحة وقوع عن في موضعها. وفيه أنه إنما يلزم إذا لم يكن مانع وهو هنا إستعمال أفعل التفضيل بمن خاصة بين حروف الجر. قوله وتلو أل طبق أي التلو لأل والمعرف به مطابق لما هو له فيقال مثلا الزيدون الأفضلون. قوله والحذف أي والحذف للمجرور عند قرينة نحو قوله تعالى والآخرة خير وأبقى والفصل بين أفعل التفضيل ومن بغير أجنبي كالتمييز نحو زيد أكثر مالاً منك والظرف والجار والمجرور نحو ونحن أقرب اليه منكم من حبل الوريد

كثير جاري . وأما بالأجنبي فممتنع لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه في كون الثاني متمماً للاول.

أسماء الأفعال

ما ناب عن فعل سما الفعل كصه — وما بمعنى افعل كثير نحو مه
وقل غيره كهيهات و وي — ومن سما الفعل رويد بله اي
إن نصبا و مصدرين إن خفضا — عليك دونك اليك أعرضا
وحكمه كما ينوب عنه في — اعماله لكنه لم يحذف
ولم يؤخر وسمات المضمر — ما لحقت ونون إن تنكر

قوله كصه أي نيابة كنيابة صه بأن تكون في العمل والمعنى بلا نقصان عنه . فهو من تتمة التعريف فلا ينتقض بنحو سقيا زيداً . ثم إسم الفعل دال على المبالغة في معنى أفعل أستعمل فيه . فمعناه أسكت سكوتاً شديداً . قوله نحو مه بالكف . واعترض بانه متعد ويرد بأنه جاء لازماً أيضا على ما في القاموس . وما يقم أن جعل صه ونحوه بمعنى الأمر دون المضارع المدخول للا النهي تحكم لجواز كونه بمعنى لا تتكلم . وكون دونك بمعنى لا تفارق وهكذا فكيف يكون بمعنى الأمر كثيراً مندفع بأن في صورة الإثبات والبناء يرجح كون المعنى مثبتاً أو منفياً إن قيل بوضعها للفظ الأفعال ومعنى إن قيل بوضعها وكذا يرجح شيوع الماضي في الإنشاء والبناء كون هيهات ونحوه بمعنى الماضي دون المضارع فلا يلزم الترجيح بلا مرجح . قوله عليك فإن كان في الظروف وضمير المخاطب وهو الكثير فهي بمعنى أمر المخاطب أو ضمير الغائب وهو قليل فبمعنى أمر ~~المخاطب~~ الغائب .

الأصوات

وشبه المحكي به أو خوطبا — غير الذي يعقل صوتاً لقبا

الظرف والمجرور

الظرف والمجرور إن اعتمدا — كالوصف يرفع فاعلا تال بدا
إلى — إلى

الاشتغال

إن يشغل المضمر لاسم قد سبق — او ما حوى نعتاً بياناً أو نسق
بالواو فعلاً أو شبيهاً يعمل — في سابق بالأجنبي ما يفصل
لا صلة وما معلقاً سلك — أو كم إذا أو ليتما هلّا ألا

قوله أو ما حوى أي أو يشغل ما حوى المضمر لاسم سابق سواء كان نعتاً نحو هند أكرمت رجلاً يحبها أو عطف بيان نحو زيد أكرمت عمراً أخاه، أو معطوفاً بواو نحو زيد ضربت عمراً وأخاه. قوله يعمل في سابق أي في الاسم السابق بشرط أن لا يقع الفصل بأجنبي. وإلا فهو مانع من الاشتغال نحو زيد أنت تضربه.

والسابق أنصبه وجوباً إن تلا ‏ ‏ ما اختص بالفعل والاستفهام لا
ذا همزة فاختر بها كاللذ غلب ‏ ‏ للفعل أو مصدر أو فعل طلب
وتال عاطف بلا فصل على ‏ ‏ فعلية أو ترك أحد ذي خللا
وذات وجهين إذا العطف تلا ‏ ‏ خير ورفع في سوى هذا علا

قوله وذات وجهين مقول تلا أي إن تلا العاطف له ذات وجهين أي جملة إسمية الصدر فعلية العجز، فأنت مخير بين الرفع والنصب من غير ترجيح أو فهو تخير فيه. ولك أن تجعله مبتدع و المعنى وذات وجهين إن المعطوف عليه جاء عقبه.

ولا انصب بفعل واجب الإضمار ‏ ‏ من لفظ أو معنى أو في الإظهار
في ما عرف أو إضافة فصل ‏ ‏ ذا امرربه وأضرب أخاه المنتقل
والنصب للسابق والمضمر من ‏ ‏ واحدة في شرطه خلف ذكن
وشرطه أن يقبل الأضمار لا ‏ ‏ حال و تمييز و شبه إنجلى

قوله في ما عرف متعلق بالشق الأخير أي المعنى للمظهر في ما اه، قوله ذا امرربه الخ نشر مرتب يقدر في الأول جاوز وفي الثاني أهن.

خاتمة

في الرفع الاشتغال يجري أبداً ‏ ‏ كالنصب إما فاعلا أو مبتدا
إلى ‏ ‏ إلى

الكتاب الخامس في التوابع

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ‏ ‏ نعت بيان ثم توكيد بدل
ونسق وعند الاجتماع ‏ ‏ كذا مرتب على نزاع
وعامل المتبوع فيها يعمل ‏ ‏ والحرف ذو واسطة والبدل
مقدر فيه بلفظ الأول ‏ ‏ لا تبعية على القول الجلي

قوله على نزاع وفي بعض النسخ بلا نزاع أي ممن يعتد به فلا يتجه أن قوماً قدم التأكيد على النعت فكيف يكون هذا الترتيب بلا نزاع. وفي بعض النسخ على نزاع وهو أولى. قوله ذو واسطة أي الحرف صاحب وساطة. وليس عاملاً كما توهمه البعض فعلى هذا ذو بمعنى صاحب والواسطة مصدر كالعاقبة وفي بعض النسخ. والعطف ذو الخ وهي غير محتاجة إلى التكلف. قوله والبدل معطوف على المتبوع أي عامل البدل مقدر فيه بلفظ الأول فيكون جملة ثانية لا من الأول للظهور في بعض المواضع.

النعت

النعت تابع متم ما نعت ... إما له أو لسببه ثبت
وافقه تنكراً تعرفا ... وشرطه أن لا يكون أعرفا
وهو في الإفراد والتذكير أو ... فرعيهما كالفعل والنعت رأوا
مشتقاً أو مشبهه كذي وذا ... ونسب وكل أي ذو اللذا
ونعتوا بمصدر فنكروا ... ووحدوا وينعت المنكر
بجملة برابط كالصلة ... وكثر الحذف كعائد بتي

قوله وكثر الحذف أي حذف العائد في الجملة الواقعة صفة لنكرة كثيرة عند قيام القرينة.

عطف النسق

خير أبح قسم وأبهم واشكك أو ... كبل وكالواو لأمن خذ بأو
ومثل أو إما وذي لم تعطف ... وخصت الواو ومثلها قف

قوله وذي لم تعطف بل العطف للواو التي قبلها خلافاً لأكثر النحويين هذا إذا كان تعطف صيغة معلوم وأما إذا كان صيغة مجهول فالمعنى إن اما لم تعطف بل هو عاطف.

نداء إثباتاً وأمراً لا تلي ... والشرط في الثاني عناد الأول
لكن للاستدراك بعد نفي ... من قبل مفرد وبعد نهي
وبل كذا فإن لمثبت تلا ... أو أمر الحكم لثان نقلا
وهي مع الجملة للإبطال ... لا عطف في الأرجح وانتقال
وعد قوم في الحروف إلا ... وأي وليس أين كيف هلا

قوله بعد نفي أي كون لكن عاطفة مشروط بأن يتقدمها نفي أو نهي وبقي شرط آخر وهي أن لا يقترن بالواو

الكتاب السادس في الأبنية

بناء فعل المجهول

وكلام ذي العلة ياء وأظهر بناء هذا ناقصاً في الأظهر

قوله وكلام ذي ه أي تقلب لام الماضي المعتل اللام ياءً نحو غزي و هدي وكذا في المضارع

بناء فعل التعجب والتفضيل

يصاغ من فعل ثلاث صرفا قابل فضل ذي تمام ما انتفى

ما وصفه أفعل للفاعل قد وفاقداً أطلقه أشدد او أشد

مصدره بعد أشد انصب وجر ما بعد أشدد و سوى هذا ندر

قوله ما وصفه أفعل أي لا يكون وصف ذلك الفعل على أفعل بأن لا يكون لوناً أو لا عيبا وحلية لئلا يلتبس بالصفة المشبهة و ينتقض بنحو أجهل وأبله وأرعن. إلا أن يقال ان المراد عدم البناء قياساً مطرداً. و دفعه بأن المراد بأفعل ما ليس من اللون الباطن مع أنه يتجه أن الدليل جار فيه مناف لما قالوا أن نحو فلان أحمق من هبنقة شاذ، ولا ينتقض بنحو ماءة أبيض من اللبن . وأنت أسود في عيني من الظلم. لأنهما من الشواذ. و يشترط كون الفعل للفاعل. فلا يبنيان من المبني للمفعول إلا إن كان ملازماً له. ولذا يقع ما أعناه، من لم يستثن قال أن التعجب فيه من فعل مفعول في ضمن فعل فاعل لم يتلفظ به

أبنية الصفات

كفاعل إسم فاعل الثلاثي لا فعل الألوان والأحداث

فأفعل له وفعلان امتلا وما للأعراض فصفه فعلا

ولا فعلت فله فعيل والفعل حسن وفعل قليل

وافعل وغير فاعل وصف فعل مفتوحاً به كوصف عف

وغير ذي الثلاث كالمضارع مع ضم ميم ثم كسر رابع

وإن فتحت فاسم مفعول وذي ثلاثة زنة مفعول خذي

وناب نقلاً عنه فعل وفعل كذلك الفعيل معنىً لا عمل

ولا تصغ من متعد مشبه وكثرة له الثلاثي جهة

قوله كالمضارع أي كلفظ المضارع مصاحباً لضم الميم الزائدة في أوله وكسر رابعه الذي

هو ما قبل الآخر في هذين الحكمين. أو المعنى على زنة مضارع بنى ذلك الإسم منه مع
زيادة ميم مضمومة في أوله وكسر ما قبل الآخر. فقوله ثم كسر الرابع أي كسر كالكسر الرابع في كونه
قبل الآخر. فتدبر. قوله ثم كسر رابع اه ونحو محصن ومسهب وملفج بفتح ما قبل الآخر فيهما و
وارق وطايح ولاقح كلها إسم فاعل من أفعل شاذ. فلا ينتقض بها التعريف. قوله وناب نقلا
منه أي وناب نقلا وسماعا عنه أي عن زنة إسم مفعول ثلاثة فِعْل كذبح بمعنى مذبوح. وفَعَل
بفتحتين كقبض بمعنى مقبوض. وكذلك المذكور فعيل ويستوي فيه المذكر والمؤنث كذبيح
معنى. وقد يقم أن الأولين مصدران مستعملان فيه مجاز. ويؤيده عدم ذكر ابن مالك في ألفيته إلا
الأخير. ولو أراد ذكر نائبه ولو مجازا لزم ذكر فاعله لمجيئه بمعناه في نحو من ماء وافق. قوله
ولا تصح من متعد مشبه ويرد عليه نحو رحيم لأن رحم بالكسر نقل إلى رحُم بالضم ثم اشتق منه و
قد تكون جارية للمضارع كطاهر والغالب عدمها كجميل. ولا ينافي هذا ما قاله ابن الحاجب
من أن صيغتها مخالفة لصيغة الفاعل. لأن المراد صيغتها المختصة بها بجعل الإضافة للإختصاص. ما يقم
أن نحو طاهر إسم فاعل أجري مجراها في الحكم غير حاسم لمقام النقض بها من المزيد فيه مثلا فإنها من
غير الثلاثي المجرد تجيئ على وزن إسم الفاعل منه قياسا مطردا على ما في التسهيل.

بيان التثنية وجمع التصحيح

آخر مقصور يثنى عديا ... ثلاثة أو اصله الياء اقلبه يا
كالجامد الممال واقلب الألف ... بغير ذا واواً وحمراء الف
بالواو واللذ كيا علباء خذا ... بواو أو همز وصحح غير ذا
وآخر المعتل في الجمع احذف ... والفتح في المقصور ابقه تقف
في الجمع بالتا الهمزة اقلب الألف ... كما تثنيه وتاذي التا حذف
والعين صح ساكنا في إسم على ... ثلاثة مؤنث ولو خلا
تتبع فا في شكله وسكن ... تالى سوى الفتح او افتح يهن
وذروة وزبية لا تتبع ... وغير ما قرر شذ فاسمع

قوله كالجامد الممال الكاف للقران أي قارن ما سبق الجامد أي الإسم المجهول الأصل الذي
أميل في حكم قلب الألف ياء كقولك في تثنية متى متيان. وجعله للتشبيه المقلوب يقتضي
كون حكم المشبه ممنوعا قبل اعتبار التشبيه. قوله واللذ كيا علباء أي وأنت مخير في تثنية مثل الكيا.

مما همزته بدل من أصل والعلباء مما همزته للإلحاق بين القلب واواً والإبقاء همزة.

جمع التكسير

أفعلة كذا فعل أو فعال | إن حويا تضاعفاً واعتلال
فعل لفعلاء أفعل وفعلة | كولدة لا قيس إلا نقله

قوله فعل لفعلاء اه أي فعل جمع لفعلاء المؤنث لا فعل وافعل المذكر لفعلاء. وهذا التركيب مثل ما في الغزي في بيان الباب الأول نحو نصر ينصر.

وزائد الثلاث غير ما ذكر | له فعالل وشبهه ومن
ذي خمسة جرد بجزء احذف | أو رابعاً مشبه ذي الزيد تف

قوله وشبهه أي ويجمع عليه كل رباعي بزيادة الإلحاق نحو جوهر وجواهر.

التصغير

واختم بتا العاري ثلاثيا أمن | وذا الذي صغر شذ وذا لا تهن

قوله أمن من لبسه نحو عين وعيينة وإلا فلا لا تلحقه التاء نحو شجير في تصغير شجر ولا يقع شجيرة لئلا يلتبس بتصغير شجرة.

النسب

في النسب زد يا مشدداً كسر | ما قبلها وحذف مثلها نشر
وعلم التأنيث والمدة في | حبلى وملهى أرطى اقلب واحذف

قوله اقلب واحذف أي يجوز قلب المدة واواً وحذفها إن كانت رابعة وثاني ما هي فيه ساكناً سواء كانت للتأنيث كحبلى أو بدلاً من أصل كملهى أو زائدة للإلحاق كأرطى فيقع حبلي وحبلوي وملهي وملهوي وأرطي وأرطوي. قوله وقل لمرمي مرموي أي تقول في إسم آخره ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين واحدى اليائين أصلية كمرمي مرموي بحذف أحديهما وقلب الآخر واواً. وإن كانا زائدتين حذفتا ككرسي. ومنهم من قال في مرمى مرمي مثله بحذف اليائين ومثله المسبوق بحرفين فيقع في علي علوي إلا أنه لم يقل بحذفهما (كما قلنا). ونقول في المسبوق بحرف كحي حيوي بإبقاء الأول وقلب الثانية واواً.

أولا فمائز وتاء احذف | من بنت اخت وحقائها اصطفي
ثاني ثنائي بلين ضعف | وشية اجبر وافتح العين تف

قوله أصطفي بأن يقم أغتي و بني أصطفي أنا وفاقاً ليونس. قوله وشبة أجبر المراد بالشبة المحذوف الفاء المعتل اللام. اذ لو كان صحيح اللام لم يعد محذوفه فيقم في عدة عدي وفي شبة شوي

الكتاب السابع في التصريف الإعلالي

الابدال

أحرفه طويت دائمة فمن واو وياء آخراً همز يعن
تلو مزيد الف ووصف ما أعل عيناً ومن المد انتمى
ومشبه القلائد الصحائف وثاني لينين بكالنيايف
وهمز ذا افتح واردن ياف المعل لاماً وواواً في هراوى للثقل
وهمزاً أبدل أول الواوين في بدء سوى ووفي ومداً اقتفى

قوله واو وياء أي تبدل الهمزة من الواو والياء إذا تطرفت بعد ألف زائدة نحو دعاء وظباء. والأصل دعاو وظباي. قوله وهمز ذا افتح أي إذا اعتل لام ما إستحق أن يبدل منه ما بعد الف الجمع همزة يخفف بإبدال الكسرة فتحة. ثم إبدال الهمزة ياء إن لم تكن اللام واواً سلمت في الواحد نحو قضية وقضايا. وأصله قضايي وإلا فتبدل الهمزة واواً نحو هراوة وهراوى واصله هوائي. قوله أول الواوين أي إذا إجتمع واوان في اول الكلمة أبدلت الأولى همزة ما لم يكن الثانية بدلاً من ألف فاعل نحو ووفي مجهول وافى.

عن ثاني همزين بكلمة سكن من جنس ما قبل وما حرك عن
ياء لكسر أو تلا إن لم يضم أو كان لاماً والسوى واواً يتم

قوله عن ثان همزين أي أجعل مداً بدلاً عن ثاني همزين كانتا بكلمة أي في كلمة واحدة. وسكن الثاني منهما وذلك المد من جنس حركة ما قبل الثاني إن فتحاً فالفاً أو ضماً فواواً أو كسراً فياء. وما أي الثاني الذي حرك وما قبلها متحرك إذ لو كان ساكناً فتبدل بمدة. عن أي من جنس ياء لكسر أي وقت كون الثاني مكسوراً سواء كان الأول مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً أو غير مكسور. و لكن تلى المكسور وإنما تبدل حينئذ بمدة من جنس الياء إن لم تضم الثاني بأن كان مفتوحاً بعد مكسور. وهذان الشقان على تقدير عدم كونه آخراً. أو تبدل ياء إذا كان ثاني الهمزتين المتحركتين بأية حركة كانت لاماً أي آخر الكلمة. والسوى أي سوى ما ذكر وهو ما يكون الثاني غير لام ومفتوحة بعدها أو بعد مكسورة تبدل واواً وحينئذ يتم الأقسام وعليك بالأمثلة

ثان اعل إن بحرفين إستحق هذا وعين ما أخيره لحق

قوله ثان أعل أي إذا إجتمع في كلمة حرفان وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله أعل احدهما فقط وصحح الآخر كالحيا والهوى.

تخفيف الهمزة

أي بينها وبين حرفها وضم وألف والكسر تكسر أو تضم

قوله تكسر أو تضم تعميم للواقعة بعد الحرف المضمومة أو المكسورة أو الألف. يعني يسهل الهمزة المكسورة بعدها نحو سئل ومستهزئين وسائل والهمزة المضمومة بعدها نحو يوضوء لفظاً أو معنى ومستهزئون وإستهزائنا. «وهذا جدول أقسام الصفة المشبهة»

	الصفة مع أل			الصفة بلا أل		
	ترفع	تجر	تنصب	ترفع	تجر	تنصب
المضاف بأل	الحسن الوجهُ	الحسن الوجهِ	الحسن الوجهَ	حسن الوجهُ	حسن الوجهِ	حسن الوجهَ
المضاف إلى ما بأل	الحسن وجهُ الأب	الحسن وجهِ الأب	الحسن وجهَ الأب	حسن وجهُ الأب	حسن وجهِ الأب	حسن وجهَ الأب
المضاف إلى ضمير الموصوف	الحسن وجهُهُ	الحسن وجهِهِ	الحسن وجهَهُ	حسن وجهُهُ	حسن وجهِهِ	حسن وجهَهُ
المضاف إلى المضاف إلى ضمير الموصوف	الحسن وجهُ أبيه	الحسن وجهِ أبيه	الحسن وجهَ أبيه	حسن وجهُ أبيه	حسن وجهِ أبيه	حسن وجهَ أبيه
المجرد من أل والإضافة	الحسن وجهٌ	الحسن وجهٍ	الحسن وجهاً	حسن وجهٌ	حسن وجهٍ	حسن وجهاً
المضاف المجرد من أل والإضافة	الحسن وجهُ أبٍ	الحسن وجهِ أبٍ	الحسن وجهَ أبٍ	حسن وجهُ أبٍ	حسن وجهِ أبٍ	حسن وجهَ أبٍ
	الأخيران قبيحان	الأربعة الباقي باطلة	كلها حسن	الأخيران قبيحان	المتوسطان ضعيفان	المتوسطان ضعيفان

تمت كتابة هذه الحواشي المفيدة لعلامة عصره
وزمانه الشيخ عمر المشهور بابن القرداغي بيد احقر الورى
كومار الصالحي المريواني الله اسأل النفع بها لي
ولجميع الطلاب الخدام لمذهبي الإمام الشافعي والأشعري
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم